



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة كربلاء

كلية الإدارة والاقتصاد

قسم المحاسبة

أثر الحوكمة والشفافية في تقويم أداء المصارف

بحث تطبيقي في

(عينة من المصارف العراقية الخاصة)

بحث مقدم إلى

مجلس كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة كربلاء وهو جزء من متطلبات نيل درجة

الماجستير في علوم المحاسبة

قدمت من قبل الطالب

علي محمد جابر أبو الريحة

إشراف

أ. د. طلال محمد علي الججاوي

2016م

1437هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿قَالَ رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي﴾

﴿وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي﴾

﴿وَأَحِلِّ عُنُقَهُ مِنْ لِسَانِي﴾ ﴿يَفْقَهُوا قَوْلِي﴾

صدق الله العلي العظيم

سورة طه- الآيات: 25-28

إقرار المقوم اللغوي

لقد قومت رسالة الطالب (علي محمد جابر ابوالرпча) الموسومة بـ (أثر المحو كمة والشفافية في تقويم أداء المصارف ببحث تطبيقي في عينة من المصارف العراقية الخاصة) لغويًا، وأجد أنها صالحة للمناقشة.

أ.م.د. عبد الكريم جديع نعمة النفاخ

كلية التربية الأساسية - جامعة الكوفة

شهادة التحبير العلمي

لقد قومت رسالة الطالب (علي محمد جابر ابوالرпча) الموسومة بـ (أثر الحوكمة والشفافية في تقويم أداء المصارف ببحث تطبيقي في عينة من المصارف العراقية الخاصة) علمياً، وأجد أنها صالحة للمناقشة.

الدكتورة سندس ماجد رضا

الأستاذ المساعد

كلية الادارة والاقتصاد - جامعة كربلاء

إقرار المشرف

أشهد أن إعداد الرسالة الموسومة بـ (أثر الحوكمة والشفافية في تقويم أداء المصارف بحث تطبيقي في عينة من المصارف العراقية الخاصة) والمقدمة من الطالب (علي محمد جابر ابوالرпча) قد تمت تحت إشراف في قسم المحاسبة في كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة كربلاء، وهو جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في المحاسبة.

المشرف

الأستاذ الدكتور

طلال محمد علي الججاوي

توصية من رئيس لجنة الدراسات العليا

بناء على توصية الأستاذ المشرف أشرح الرسالة للمناقشة.

المدرس الدكتور

أسعد محمد علي العواد

رئيس قسم المحاسبة

إقرار لجنة المناقشة

نشهد أننا أعضاء لجنة المناقشة أطلعنا على رسالة الماجستير الموسومة (أثر المحوكة والشفافية في تقويم أداء المصارف بحث تطبيقي في عينة من المصارف العراقية الخاصة)، وقد ناقشنا الطالب (علي محمد جابر ابوالرابعة) في محتوياتها وفيما له علاقة بها، وإنها جديرة بالقبول بتقدير (جيد جداً) كجزء من متطلبات الحصول على شهادة الماجستير.

أ. م. د. بشري عبد الوهاب الجواهري

أ. د. موفق عبد الحسين محمد

عضواً

رئيساً

أ. د. طلال محمد علي الججاوي

م. د. أسعد محمد علي العواد

عضواً ومشرفاً

عضواً

مصادقة مجلس الكلية

صادق مجلس كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة كربلاء على قرار لجنة المناقشة.

أ. د. عواد كاظم الخالد

عميد (وكالة) كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة كربلاء

الإهداء

إلى من جرع الكأس فارغاً ليسقيني قطرة حب

إلى من كلت أنامله ليقدّم لنا لحظة سعادة

إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم

إلى القلب الكبير

(والدي العزيز)

إلى من أرضعتني الحب والحنان

إلى رمز الحب وبلسم الشفاء

إلى القلب الناصع بالبياض

(والدتي الحبيبة)

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة

إلى رياحين حياتي

(إخوتي)

إلى من سلبت روحي من أهلي وأحبابي

إلى من قيدتني بحبها

إلى أميرتي الغالية

(زوجتي)

الباحث

الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام محمد سيد الخلق أجمعين وعلى آله الأطهار وصحبه
الابرار وكل من عمل في سبيله الى يوم الدين.

يسعدني ويُشرفني بعد نهاية بحثي بفضل الله ورعايته أن أتقدم بخالص شكري وعميق امتناني
الى أساتذتي الأفاضل وأخص منهم الدكتور طلال الججاوي لتفضله بالاشراف على رسالتي عرفاناً
ووفاءً لجهوده القيمة وتوجيهاته السديدة التي كان لها الأثر الكبير في انجاز الرسالة بهذه الصورة.

كما أسجل شكري وتقديري لرئيس قسم المحاسبة الدكتور أسعد محمد علي العواد و لأساتذتي
في قسم المحاسبة و بالأخص الى الدكتور حيدر المسعودي و الدكتور محمد وفي لرعايتهم
المخلصة لي في الدراسات العليا والحق أقول كانت كل كلمة تعلمتها منهم مفيدة لها أثراً لاينسى
في ذاكرتي وعلماً نافعاً في اعداد رسالتي و كما اشكر كل من زملائي و أصدقائي سواء الذين
تعرفت عليهم و جمعتنا مقاعد الدراسة في البكالوريوس و الماجستير و اصبحوا كأخوان لي منذ أن
تعرفنا فشكر لهم .

وأقدم شكري لرئيس وأعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة رسالتي وأقدر ما يحملوه من
تعب وعناء وبالتأكيد ستكون ملاحظاتهم سديدة ومحط تقدير واهتمام لدى الباحث .

واتقدم بالشكر للمقومين العلمي واللغوي لتفضلهما بتقويم الرسالة من الناحية العلمية واللغوية.

المستخلص

أن التساؤل الرئيسي الذي يمكن طرحه هنا هو ما هو اثر الحوكمة والشفافية في عملية تقويم أداء المصارف؟ الإجابة التي يمكن اعطاؤها هي تكمن في أهمية موضوع الحوكمة وأثرها على أداء المصارف وبالتالي على تقييم الأداء، إذ إن الحوكمة هي الإدارة الرشيدة التي يمكن الوثوق بتصرفاتها والتي تنعكس هذه التصرفات على ادائها المالي والذي يمكن تقييم ادائها بسهولة بوجود الحوكمة، وكذلك شفافية المعلومات المحاسبية المفصح عنها من قبل الإدارة التي يتم الاعتماد عليها في عملية تقييم الأداء المالي أي يعني وجود الشفافية دليل على الأداء الجيد.

تهدف الرسالة الى بيان اثر الحوكمة و الشفافية على تقويم أداء المصارف و لتحقيق هذا الهدف تم قياس كل من المتغيرات (الحوكمة و الشفافية و تقويم الأداء) على النحو الاتي :

- الحوكمة : تم قياس الحوكمة من خلال مقياسين الأول كان مصمم من قبل الباحث و يعتمد بصورة مباشرة على التشريعات و القوانين العراقية و الثاني هو مؤشر عالمي لقياس الحوكمة يعتمد على مبادئ OECD .

- الشفافية : تم الاعتماد على المؤشر S&P .

- تقويم الأداء: المقصود هنا التقييم الأداء المالي و تم الاعتماد على نسب المالية (كفاية رأس المال ، السيولة، الرافعة المالية ، العائد على الموجودات و العائد على المطلوبات)

تم دراسة هذه المؤشرات على عينة من المصارف الاهلية الخاصة و لمدته سنتين 2013 و 2014 و تبين ان كل من الحوكمة و الشفافية لها اثر في عملية تقويم الأداء لهذه المصارف ولكن تأثير الشفافية كان اكثر من تأثير الحوكمة على الأداء .

من خلال النتائج التي تم التوصل اليها تبين ان التشريعات و القوانين العراقية لا تعوض غياب مبادئ الحوكمة لذا ينبغي على المصارف الالتزام بمبادئ OECD او الصادرة عن بازل و أيضا على السلطات المختصة اصدار مبادئ محلية للحوكمة ، أيضا ان نسبة اتباع المصارف لمبادئ الحوكمة OECD كانت ضعيفة جداً اذ ان النسبة كانت 43% في عام 2013 و 41% في عام 2014 و نسبة الشفافية في المصارف كانت 63% لعام 2013 و 56% لعام 2014.

المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
	الآية القرآنية
	الاقراءات
أ	الإهداء
ب	الشكر والتقدير
ج	المستخلص باللغة العربية
د	المحتويات
هـ	قائمة الاشكال
هـ	قائمة الجداول
ي	قائمة المختصرات
1	المقدمة
13-2	الفصل الأول-أبحاث سابقة والإطار العام للبحث
6-2	المبحث الأول - أبحاث سابقة
13-7	المبحث الثاني-الإطار العام للبحث
67-14	الفصل الثاني-الجانب النظري
49-14	المبحث الأول-حوكمة الشركات / مدخل مفاهيمي
50-36	المبحث الثاني-مضمون الشفافية وطرق قياسها
67-51	المبحث الثالث-تقييم اداء المصارف
116-68	الفصل الثالث -النظام المصرفي في العراق، وقياس الحوكمة والشفافية في مصارف العينة واختبار الفرضيات

73-68 المبحث الأول -نبذة مختصرة عن النظام المصرفي في العراق

116-74 المبحث الثاني -قياس وتحليل متغيرات البحث في المصارف الأهلية الخاصة.

120-117 الفصل الرابع-الاستنتاجات والتوصيات

118-117 المبحث الأول-الاستنتاجات

120-119 المبحث الثاني-التوصيات

131-121 المصادر

132 الملحق - التقارير المالية للمصارف عينة البحث

Abstract

Title-

قائمة الأشكال

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
9	الأهداف التطبيقية للبحث.	(1-1)
13	أنموذج البحث.	(2-1)
25	مبادئ حوكمة لمنظمة OECD	(1-2)
29	الأطراف المتفاعلة عند تطبيق الحوكمة.	(2-2)
37	جوهر الشفافية.	(3-2)
41	خصائص المعلومات المحاسبية.	(4-2)
49	المستويات الثلاث لـ Dipiazza and Eccles.	(5-2)

55	الأطراف المستفيدة من عملية تقييم الاداء .	(6-2)
----	---	-------

قائمة الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
12	عينة البحث .	(1-1)
15	ملخص تطور الحوكمة .	(1-2)
37	تعريف الشفافية .	(2-2)
40	أهمية وأهداف الشفافية .	(3-2)
46	المؤشرات المستخدمة في مقياس بوشمان	(4-2)
68	التطور التاريخي للقطاع المصرفي العراقي .	(1-3)
69	أنواع المصارف في القطاع المصرفي .	(2-3)
70	لائحة المصارف العاملة في العراق بنهاية 2014 .	(3-3)
71	أنواع المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية .	(4-3)
72	أداء القطاعات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية .	(5-3)
73	أسماء مصارف عينة البحث .	(6-3)
74	تصنيف محاور المؤشر	(7-3)
75	مؤشر الحوكمة وفق التشريعات العراقية	(8-3)
78	فقرات مؤشر CGS	(9-3)

79	مؤشر CGS	(10-3)
83	تصنيف محاور مؤشر S&P	(11-3)
84	مؤشر S&P	(12-3)
89	نسبة CGS لمصرف المتحد للاستثمار	(13-3)
89	نسبة الحوكمة لمصرف المتحد للاستثمار	(14-3)
89	نسبة الشفافية لمصرف المتحد للاستثمار	(15-3)
89	تقييم أداء مصرف المتحد للاستثمار	(16-3)
90	نسبة CGS لمصرف الشرق الأوسط	(17-3)
90	نسبة الحوكمة لمصرف الشرق الأوسط	(18-3)
90	نسبة الشفافية لمصرف الشرق الأوسط	(19-3)
90	تقييم أداء مصرف الشرق الأوسط	(20-3)
91	نسبة CGS لمصرف بغداد	(21-3)
91	نسبة الحوكمة لمصرف بغداد	(22-3)
91	نسبة الشفافية لمصرف بغداد	(23-3)
91	تقييم أداء مصرف بغداد	(24-3)
92	نسبة CGS لمصرف الاتحاد العراقي	(25-3)
92	نسبة الحوكمة لمصرف الاتحاد العراقي	(26-3)
92	نسبة الشفافية لمصرف الاتحاد العراقي	(27-3)

92	تقييم أداء مصرف المتحد الاتحاد العراقي	(28-3)
93	نسبة CGS لمصرف الاستثمار العراقي	(29-3)
93	نسبة الحوكمة لمصرف الاستثمار العراقي	(30-3)
93	نسبة الشفافية لمصرف الاستثمار العراقي	(31-3)
93	تقييم أداء مصرف الاستثمار العراقي	(32-3)
94	نسبة CGS لمصرف الاهلي العراقي	(33-3)
94	نسبة الحوكمة لمصرف الأهلي العراقي	(34-3)
94	نسبة الشفافية لمصرف الأهلي العراقي	(35-3)
94	تقييم أداء مصرف الأهلي العراقي	(36-3)
95	نسبة CGS لمصرف الائتمان العراقي	(37-3)
95	نسبة الحوكمة لمصرف الائتمان العراقي	(38-3)
95	نسبة الشفافية لمصرف الائتمان العراقي.	(39-3)
95	تقييم أداء مصرف الائتمان العراقي	(40-3)
96	نسبة CGS لمصرف التجاري العراقي	(41-3)
96	نسبة الحوكمة لمصرف التجاري العراقي	(42-3)
96	نسبة الشفافية لمصرف التجاري العراقي	(43-3)
96	تقييم أداء مصرف التجاري العراقي	(44-3)
97	نسبة CGS لمصرف عبر العراق	(45-3)

97	نسبة الحوكمة لمصرف عبر العراق	(46-3)
97	نسبة الشفافية لمصرف عبر العراق	(47-3)
97	تقييم أداء مصرف عبر العراق	(48-3)
98	نسبة CGS لمصرف الخليج التجاري	(49-3)
98	نسبة الحوكمة لمصرف الخليج التجاري	(50-3)
98	نسبة الشفافية لمصرف الخليج التجاري	(51-3)
98	تقييم أداء مصرف الخليج التجاري	(52-3)
99	نسبة CGS لمصرف المنصور للاستثمار	(53-3)
99	نسبة الحوكمة لمصرف المنصور للاستثمار	(54-3)
99	نسبة الشفافية لمصرف المنصور للاستثمار	(55-3)
99	تقييم أداء مصرف المنصور للاستثمار	(56-2)
100	نسبة CGS لمصرف سومر العراقي	(57-3)
100	نسبة الحوكمة لمصرف سومر التجاري	(58-3)
100	نسبة الشفافية لمصرف سومر التجاري	(59-3)
100	تقييم أداء مصرف سومر التجاري	(60-3)
101	نسبة CGS لمصرف آشور الدولي للاستثمار	(61-3)
101	نسبة الحوكمة لمصرف آشور الدولي للاستثمار	(62-3)
101	نسبة الشفافية لمصرف آشور الدولي للاستثمار	(63-3)

101	تقييم أداء مصرف آشور الدولي للاستثمار	(64-3)
102	نسبة CGS لمصرف الموصل للتنمية والاستثمار	(65-3)
102	نسبة الحوكمة لمصرف الموصل للتنمية والاستثمار	(66-3)
102	نسبة الشفافية لمصرف الموصل للتنمية والاستثمار	(67-3)
102	تقييم أداء مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	(68-3)
103	نسبة الحوكمة لعينة البحث	(69-3)
103	نسبة الشفافية لعينة البحث	(70-3)
103	تقييم أداء لعينة البحث	(71-3)
105	الدوال الإحصائية المتبعة في البحث	(72-3)
106	نسبة الحوكمة لعينة البحث	(73-3)
106	نسب الحوكمة للسنتين 2013-2014 وفق التشريعات العراقية	(74-3)
107	الوسط الحسابي والانحراف المعياري لنسب الحوكمة للسنتين 2013-2014 وفق CGS	(75-3)
107	نسبة الشفافية لعينة البحث	(76-3)
107	الوسط الحسابي و الانحراف المعياري لنسب الشفافية للسنتين 2013-2014 وفق المؤشر S&P	(77-3)
108	تقييم أداء لعينة البحث	(78-3)

108	الوسط الحسابي و الانحراف المعياري لنسب كفاية راس المال للسنتين 2013 - 2014	(79-3)
108	الوسط الحسابي والانحراف المعياري لنسب الرفاعة المالية للسنتين 2013 - 2014	(80-3)
109	الوسط الحسابي والانحراف المعياري لنسب السيولة للسنتين 2013 - 2014	(81-3)
109	الوسط الحسابي و الانحراف المعياري لنسب العائد على الموجودات للسنتين 2013 - 2014	(82-3)
109	الوسط الحسابي و الانحراف المعياري لنسب العائد على الحقوق الملكية للسنتين 2013 - 2014	(83-3)
110	خلاصة تقييم المصارف	(84-3)
111	معامل الارتباط بين متغيرات عينة البحث	(85-3)
111	أنواع الارتباط بين المتغيرات	(86-3)
112	المستوى المعنوي للمتغيرات	(87-3)
112	معامل الارتباط بين المتغيرات	(88-3)
112	نتائج اختبار T	(89-3)
113	نتائج اختبار F	(90-3)
114	اختبار الفرضيات الفرعية	(91-3)
115	المتغيرات الداخلة او المستبعدة من الانموذج	(92-3)

115	ملخص الانموذج	(93-3)
116	تحليل التباين ANOVA	(94-3)
116	انموذج معادلة الانحدار	(95-3)

قائمة المختصرات

الترجمة	الكلمة	الاختصار
منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية	Organization for economic co- operation and development	OECD
الشبكة العالمية لحوكمة الشركات	International corporate governance network	ICGN
برنامج تطوير الامم المتحدة	United Nations Development Program	UNDP
صندوق البنك الدولي	International monetary fund	IMF
مؤسسة التمويل الدولية	International finance corporate	IFC
المركز الدولي للتحليل والأبحاث المالية	Center of international financial analysis and research	CIFAR
ستاندارد اند بور	Standard and poor	S&P
المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً دولياً	Global generally accepted accounting principles	GGAAP

لغة التقارير الاعمال الموسعة	Extensible business reporting language	XBRL
الحوكمة	Governance	GOV
الحوكمة وفق التشريعات العراقية	Iraqis Corporate Governance	IQCG
بطاقة حوكمة الشركات	Corporate Governance Scorecard	CGS
الشفافية	Transparency	TRA
كفاية رأس المال	Capital Adequacy	ADQ
الرافعة المالية	Finance Leverage	LEV
السيولة	Liquidity	LIQ
العائد على الموجودات	Retain on Asset	ROA
العائد على الملكية	Retain on Equity	ROE

المقدمة

يعد موضوع حوكمة الشركات أحد أهم الموضوعات في الوقت الحاضر، التي أخذ العالم ينظر إليها بنظرة جديدة، خصوصاً بعد الأزمات المالية المتلاحقة و انهيار عدد من الشركات العالمية العملاقة لأسباب متعددة من بينها الغش و التضليل والعبث و الأخطاء المحاسبية فضلاً عن تدني أخلاق المهنة وأخلاق ادارات الشركات والمصارف ومكاتب التدقيق العالمية التي ثبت تواطؤها مع تلك الشركات.

من هنا أصبحت درجة إلتزام الشركات باتباع بمبادئ الحوكمة، أحد المعايير الأساسية التي يضعها المستثمرون في اعتباراتهم عند القيام بإتخاذ قرارات الاستثمار الشركات، في ظل النظام الاقتصادي العالمي الحالي في ظل المنافسة بين الشركات، التي تسعى لرفع وتحسين مستوى الأداء لديها، للإرتقاء إلى مستوى الشركات العالمية، ودخول أسواق المال سواء أكانت المحلية أم العالمية وخلق الاحتياطات اللازمة ضد الفساد وسوء الادارة .

لحوكمة الشركات مبادئ من ضمنها الشفافية، وجود الشفافية في المعلومات المحاسبية التي يتم الافصاح عنها من قبل الوحدات الاقتصادية مهم جدا لحماية أموال الآخرين فالمساهم في الشركة من خلال هذه المعلومات يقوم باتخاذ القرار المناسب لتقييم أداء الشركة و بالتالي اتخاذ قرار البيع مثلا، و المستثمر الجديد يقوم بدراسة الوحدة الاقتصادية من خلال المعلومات المفصوح عنها لغرض اتخاذ قرار الاستثماري بالتالي في حالة وجود معلومات تتصف بالشفافية تعمل على أن يقوم الأطراف المستفيدين من المعلومات باتخاذ القرار الصائب ولا تضرر مصالحهم .

من هذا المنطلق تم تصميم البحث على النحو الآتي:

- الفصل الأول: في المبحث الأول ان التطرق الى اهم الدراسات السابقة التي تتشابه من حيث المتغيرات مع متغيرات بحثي، في المبحث الثاني من نفس الفصل تم رسم إطار العام للبحث.
- الفصلين الثاني : تم تغطية المتغيرات المعتمدة وغير المعتمدة من حيث النظري وبيان مفهومهما لكي يتمكن القارئ من معرفة ما تعني هذه المتغيرات،
- الفصل الثالث: من البحث وهو جزء العملي
- الفصل الرابع: يخص الاستنتاجات والتوصيات

الفصل الأول

أبحاث سابقة والإطار العام للبحث

المبحث الأول

أبحاث سابقة

- تمهيد.
- أولاً: أبحاث سابقة.
- ثانياً: أوجه التمييز بين البحث الحالي والأبحاث السابقة.

تمهيد:

تشكل الأبحاث السابقة أحد المرتكزات الرئيسية المهمة لأيّة دراسة قائمة، ولعل جانباً من هذه الأهمية يكمن في أنها تزود الباحثين بمؤشرات دقيقة عما انتهى إليه الجهد البحثي السابق، وهذا سيمنع التكرار والتداخل مستقبلاً، فضلاً عن أنه يؤشر للباحث المسارات التي تعثر بها الآخرون وتلك التي حققوا بها نجاحات مميزة، كما إنها تقدم للباحثين فوائد جمة من خلال ما توصلت إليه من استنتاجات وتوصيات ومقترحات مفيدة في سعيهم الجديد. فقد جرى الاطلاع على الكثير من الأبحاث السابقة في هذا الموضوع، والإفادة من بعض ما طرح في هذه الأبحاث.

أولاً: أبحاث سابقة.

فيما يأتي توضيح للأبحاث والجهود المعرفية السابقة التي أطلع عليها الباحث وراجعها، وتمت الإفادة منها في إعداد البحث الحالي، ويراعى في بعض الأبحاث السابقة تناولها للمتغيرات ابتداءً بالمتغير غير المعتمد ثم المتغير المعتمد على وفق البعد الزمني لتلك الأبحاث من الأقدم للأحدث والترتيب الذي يكون وفق المتغيرات الحوكمة، الشفافية وتقييم الأداء وكالاتي:

1: أبحاث عراقية و عربية:

أ- فتح الله 2014

(تقييم الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المالية المنشورة للمصارف العراقية الخاصة وانعكاسها على القيمة السوقية للأسهم)

يتعلق البحث بكيفية التطبيق الجيد للشفافية في الإفصاح لما لهما من أهمية قصوى في بيان حقيقة ما يجري في المصارف العراقية الخاصة فاخص البحث بقياس درجة الشفافية في الإفصاح للمصارف العراقية ومدى تأثير الالتزام الأخلاقي والسلوك المهني لكادر المصارف -عينة البحث- في درجة الإفصاح وشفافيته وأثر ذلك على القيمة السوقية للأسهم، وقد كانت عينة البحث (21) مصرفاً وللمدة (2009-2013) وقد استخدم لقياس الشفافية النموذج المعد من مؤسسة (Standard & Poor's). وأن أهم ما توصلت إليه الدراسة هو ما تبين من نتائج البرنامج الإحصائي (SPSS) في ان درجة الشفافية في الإفصاح للمصارف العراقية عينة البحث بلغت 61% وإن الالتزام بالقيم الأخلاقية وقواعد السلوك المهني وزيادة الإفصاح وتحسين جودة المعلومات كماً ونوعاً هي أكثر تفضيل لدى المستثمرين والمضاربين. وهناك ثلاثة مصارف مُهدّده بأن توضع تحت الوصاية هي (مصرف بابل، مصرف الموصل والمصرف التجاري العراقي) وثلاثة مصارف وضعها ضعيف هي (مصرف المتحد للاستثمار، مصرف دجلة والفرات، مصرف الاقتصاد)، مما يؤشر إن المصارف العراقية الخاصة تعاني من مشاكل في أدائها.

ب- الحلاوي 2010

(حوكمة الشركات وأثرها في تحسين أداء منظمات الأعمال)

سعى الباحث إلى البحث في مفهوم حوكمة الشركات وأثرها في تحسين أداء منظمات الأعمال. وأن الحدود الزمانية هي (1999-2008) تتمثل في دراسة ثمان شركات من القطاع الصناعي (المختلطة والخاصة) المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. وقد استخدم بيانات جمعها الباحث عن تلك الشركات بصورة سنوية وعلى شكل تقاريرو استخدم البرنامج الاحصائي (spss) لتحليل العلاقة والأثر بين متغيرات الدراسة لذلك توصل الى أن هناك زيادة بالاهتمام بالحوكمة بشكل واسع في العديد من الاقتصاديات المتقدمة والناشئة خلال العقود القليلة الماضية وعدم اقتصار آليات الحوكمة على المبادئ والقواعد الحاكمة التي حددتها منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي للحكم المشترك وإنما يتعدى ذلك إلى عدد أكبر من ذلك من الآليات المستخدمة في حوكمة الشركات وافترضت تشكيل هيئة اختصاصية لوضع آليات حوكمة جديدة أو تفعيل الآليات المحددة والإشراف والرقابة على تنفيذها .

ت- ابوحماد 2009

(أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية)

تناول البحث تحليل ومناقشة أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية. حيث تم جمع البيانات من خلال استبانة أعدت خصيصاً لهذا الغرض وتم توزيعها على عينة الدراسة البالغ عدده (150) من أعضاء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين، وتم استخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) في تحليل البيانات واختبار الفرضيات، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها: أن تطبيق قواعد الحوكمة قد أسهم بشكل كبير في تعزيز دور الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، كما أن تطور ثقافة الحوكمة انعكس بشكل رئيسي على تحسين موقع الشركات واستمراريتها نحو بلوغ أهدافها، وقد أوضح البحث ضرورة توفر المقومات اللازمة لضمان تنفيذ الحوكمة من خلال إنشاء تنظيم إداري ومهني متكامل يقوم على أساس مصداقية مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين.

2: أبحاث اجنبية:

A–Azita Jahanshad et al 2014

Relationship between Financial Information Transparency and Financial Performance of Listed Companies in Tehran Stock Exchange

(العلاقة بين شفافية المعلومات المالية والأداء المالي في مجموعة من الشركات المدرجة في سوق طهران للأسهم)

بحثوا عن العلاقة بين شفافية المعلومات المالية والأداء المالي لمجموعة الشركات المدرجة في سوق طهران للأسهم وأن مدة الدراسة هي 6 سنوات من (2006-2011). و (94) شركة مدرجة في السوق عينة الدراسة، وقد استخدم الباحثون مجموعة من المعايير لتحديد الشفافية المالية منها (معيار بور ومستوى الشفافية ومعيار الشفافية المحدد) وأيضا تقييم الأداء المالي للعينة وفي النهاية قد استخدم برنامج (spss) لتحديد تلك العلاقة، وأن أهم ما توصل اليه الباحثون هو وجود علاقة بين شفافية المعلومات المالية والأداء المالي وكانت النتيجة هي علاقة ذات دلالة معنوية طردية بين الشفافية و الأداء المالي للشركات المدروسة.

B– Kumudini Heenetigal 2011

(Corporate Governance Practices and Firm Performance of Listed Companies in Sri Lanka)

(تطبيقات حوكمة الشركة وأداء المنشأة لمجموعة من الشركات السريلانكية)

يقوم هذا البحث على اساس اختبار العلاقة بين تطبيق حوكمة الشركات وادائها في الشركات المدرجة في موجز لنكا الشهري الذي يعرض أهم الشركات السريلانكية (LMD). وكانت عينة هذه الدراسة 37 من (50) شركة سريلانكية، وللمدة من 2003-2007. وبالاعتماد على البيانات والتقارير السنوية التي تصدر من (LMD). وباستخدام برنامج (SPSS) وباستخدام المقاييس الكمية والوصفية وتحليل سبيرمان للارتباط ومعامل الاختلاف. وأن أهم ما توصلت اليه هذه الرسالة هو وجود العلاقة الايجابية بين مجموعة المتغيرات التي قد تم بحثها وأهمها العلاقة الايجابية لحوكمة الشركة على أداء الشركات عينة الدراسة.

C–UWUIGBE OLUBUKUNOLA RANTI 2011

(حوكمة الشركة والأداء المالي للمصارف: دراسة على مجموعة المصارف النيجيرية)

CORPORATE GOVERNANCE AND FINANCIAL PERFORMANCE OF BANKS: A STUDY OF LISTED BANKS IN NIGERIA

هدف البحث الى التعرف على العلاقة بين حوكمة الشركات من جهة والأداء المالي من جهة اخرى لعينة من (21) مصرف مدرجاً في سوق الاسهم النيجيرية في سنة 2008 واستخدمت التقارير السنوية التي تصدر من تلك المصارف وباستخدام أساليب التحليل الاحصائي من خلال تحليل الانحدار والعلاقة لمعامل بيرسون. وأن هذه الدراسة قامت على مجموعة فرضيات كان من اهمها هو عدم وجود علاقة بين الحوكمة والأداء المالي وأن أهم ما توصلت اليه الدراسة هو لا يوجد انتظام تام في كشف تطبيقات الحوكمة في المصارف عينة الدراسة. وهناك علاقة سلبية بين الأداء المالي ومكوناته لذلك فكانت العلاقة غير منتظمة لعينة الدراسة والسبب كما يعزوه الباحث الى عدم التصريح التام من قبل المصارف المدروسة بتطبيقات الحوكمة.

D–Sanjai Bhagat & Brian Bolton 2009

(حوكمة الشركة وأداء المنشأة: الأدلة النهائية)

Corporate Governance and Firm Performance: Recent Evidence)(

تناول هذا البحث طبيعة العلاقة بين حوكمة الشركات وادائها. حيث استخدمت خمسة مقاييس لحوكمة الشركات كما ظهرت في (SOX) في سنة 2002، حيث قام الباحثان بتقسيم المدة الزمنية والتي كانت تغطي الفترة (1990-2007) الى فترتين وهي قبل 2002 وبعد 2002 وكانت الدراسة تحليلية معتمدة على المقاييس الكمية التي تربط المتغيرين معا لمجموع البيانات التي تم الحصول عليها من مركز البحث عن مسؤوليات المستثمر (IRRC) لحوكمة الشركات لحوالي 1500 شركة كبرى في الولايات المتحدة الامريكية. وأهم ما توصلت اليه الدراسة هو وجود علاقة سلبية بين الأداء والحوكمة في قبل 2002 وعكسها فيما بعد 2002.

ثانياً: أوجه التمييز بين البحث الحالي و-الأبحاث السابقة.

أن معظم البحوث تناولت موضوع الحوكمة مع الأداء أو موضوع الشفافية مع الأداء ولكن البحث الحالي يتناول الموضوعين معا ويسعى الى بيان أي الموضوعين (الحوكمة أم الشفافية) يمكن أن يوظف في عملية تقييم الأداء وكذلك في طرق قياس المتغيرات (المعتمدة وغير المعتمدة) فان البحث الحالي سوف يتناول الطرق التالية لغرض القياس:

1- الحوكمة: سوف يتم الاعتماد على مؤشرين لقياس الحوكمة وهما مقياس مصمم من قبل الطالب بالاعتماد على التشريعات العراقية ومقياس عالمي معتمد على مبادئ OECD والمقارنة بينها لبيان أيهما يعكس الواقع أفضل.

2- الشفافية: يتم الاعتماد على المقياس S&P وهو مقياس حديث الاستعمال في البحوث.

3- تقييم الأداء: يتم على مجموعة من نسب التي يتطلب الإفصاح عنها من قبل المصارف وفق تعليمات البنك المركزي العراقي.

عينة البحث أيضا ما يميزها عن معظم الأبحاث السابقة فانه سوف يتم تطبيق الجانب العملي على قطاع المصارف وبالأخص على المصارف الاهلية كونها القطاع النشط الوحيد في البيئة العراقية

المبحث الثاني

الإطار العام للبحث

- أولاً- أهمية البحث.
- ثانياً- أهداف البحث.
- ثالثاً- مشكلة البحث.
- رابعاً - افتراضات البحث.
- خامساً- أساليب جمع البيانات
- سادساً - حدود البحث الزمانية والمكانية.
- سابعاً - أنموذج البحث.

أولاً- أهمية البحث

الأهمية الفكرية للبحث: يكتسب البحث أهميته من أهمية متغيراته (الحوكمة، الشفافية وتقييم الأداء) بعد أن نادى المفكرون بفصل الملكية عن الإدارة وسعي الإدارة الى تحقيق أهدافها المادية الخاصة (لأن نسبة المديرين أو حصصهم في الشركات ليست كبيرة بل صغيرة جداً مقارنة مع رأسمال الشركة بشكل اجمالي ولا يتحملون خسارة كل الشركة عند فشلها أو افلاسها) تتبنى الإدارة أساليب تضر بهذه المصالح وتؤدي الى افلاس الشركة.

وهناك أيضاً أهمية خاصة لموضوع الحوكمة لكونه أصبح واجب الأتباع من قبل الشركات المحلية أو الدولية سواء كآنت كبيرة أو متوسطة أو صغيرة الحجم اما بحكم الفانون أو بصورة تطوعية ضمنا لحقوق أصحاب المصالح ذات الصلة مع الشركة و توصيل المعلومات الشفافة عن أداء الشركات و مراكزها المالية و عدم التلاعب بمصالحهم و أموالهم ، وكذلك ظهور منظمات دولية (مثل: البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، لجنة بازل، منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية، الشبكة العالمية للحوكمة، منظمة الشفافية الدولية) تبنت هذا الموضوع لتطوير المبادئ الخاصة بالحوكمة و تعزيز الشفافية بعد أن حاولت الشركات ذات الثقل في السوق بفتح ثغرة في هذه المبادئ تلبية لمصالحهم، و كذلك على المستوى المحلي تأسيس ديوان الرقابة المالية والذي يعمل على ضبط تصرفات الإدارة.

الأهمية التطبيقية للبحث: يبحث المساهمون أو المستثمرون عن الشركات لاستثمار أموالهم فيها لعدم معرفتهم لمتغيرات وتذبذبات السوق أو لصغر رأسمالهم المستثمر لذا يقومون باختيار الشركات الأنسب بين البدائل الاستثمارية المتاحة من خلال تقييم أداء هذه الشركات وفق المعلومات التي تفصح عنها هذه الشركات للجمهور والتي ينبغي أن تتمتع بالشفافية لغرض الحصول على تقييم مالي سليم لمقارنتها مع البدائل الاستثمارية لكي يتخذوا القرار المناسب.

لذا يلجأ المساهمون أو المستثمرون الى الشركات التي لها سمعة جيدة من خلال التزامها بالحوكمة ورغبةً منهم في الحصول على المعلومات التي تتسم بالشفافية لغرض التوصل إلى نتائج تخدمهم بصورة صحيحة وذلك خوفاً من تكرار ما قد حدث في شركات كآنت تتمتع بالسمعة الجيدة وانهارت بسبب عدم التزامها بمبادئ الحوكمة وعدم افصاحها عن المعلومات ذات الشفافية المطلوبة ومن الأمثلة على هذه الشركات التي خذلت العالم بممارساتها غير الأخلاقية:

Merck، Sprint، Nicor، Tyco، Adelpia، Worldcom، Parmalat،Enron

من هذا المنطلق أصبح هناك حاجة الى اتباع الحوكمة نتيجة ما تشهده المصارف من منافسة شديدة. كذلك للبحث أهمية كونه يمثل اطاراً شاملاً عن أثر تبني المصارف لمبادئ الحوكمة وتطبيق مبدأ الشفافية على أداء المصارف والحصول على أفضل تقييم في الأداء وفق هذين المتغيرين كونها تمثل الأداء السليم والجيد للمصرف في حال التزم المصرف بتطبيقهما بصورة صحيحة وفشل استخدام المؤشرات المالية المفردة أو المركبة بعد ما حصل في السنوات السابقة لأن هذه المؤشرات لا تقيم الأداء بالصورة التي تعكس واقع أداء إدارة الشركة وتصرفاتها التي تنعكس على أدائها المالي بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

وللبحث أهميته في إعطاء ضمان لحقوق المساهمين والمستثمرين وكل أصحاب المصلحة مع المصرف في البيئة العراقية بعد غياب الرقابة والمساءلة وضعف تطبيقها أو التزامها بمبادئ الحوكمة أو قواعد الشفافية.

ثانياً- أهداف البحث.

الأهداف النظرية للبحث: يهدف البحث الى اعطاء نظرة شاملة عن موضوع حوكمة الشركات والشفافية وتقييم الاداء، عن طريق توضيح المفاهيم والمبادئ والمعايير التي تمثل دليل عمل المؤسسات والتي تعمل على رفع كفاءة وجودة عملها وتعمل ايضا على حماية حقوق اصحاب المصالح وتحسين عملية اتخاذ القرار و إعطاء نظرة عن مضمون الشفافية التي تعد احدى مبادئ الحوكمة فضلا عن إعطاء نظرة موجزة عن أهم الأساليب والمؤشرات لقياس الحوكمة والشفافية، وبالنسبة الى تقييم الاداء يهدف البحث الى بيان تفصيلي عنه وبيان أهم الطرق المستخدمة في هذا المجال وكيفية الاستفادة منها.

الأهداف التطبيقية للبحث:

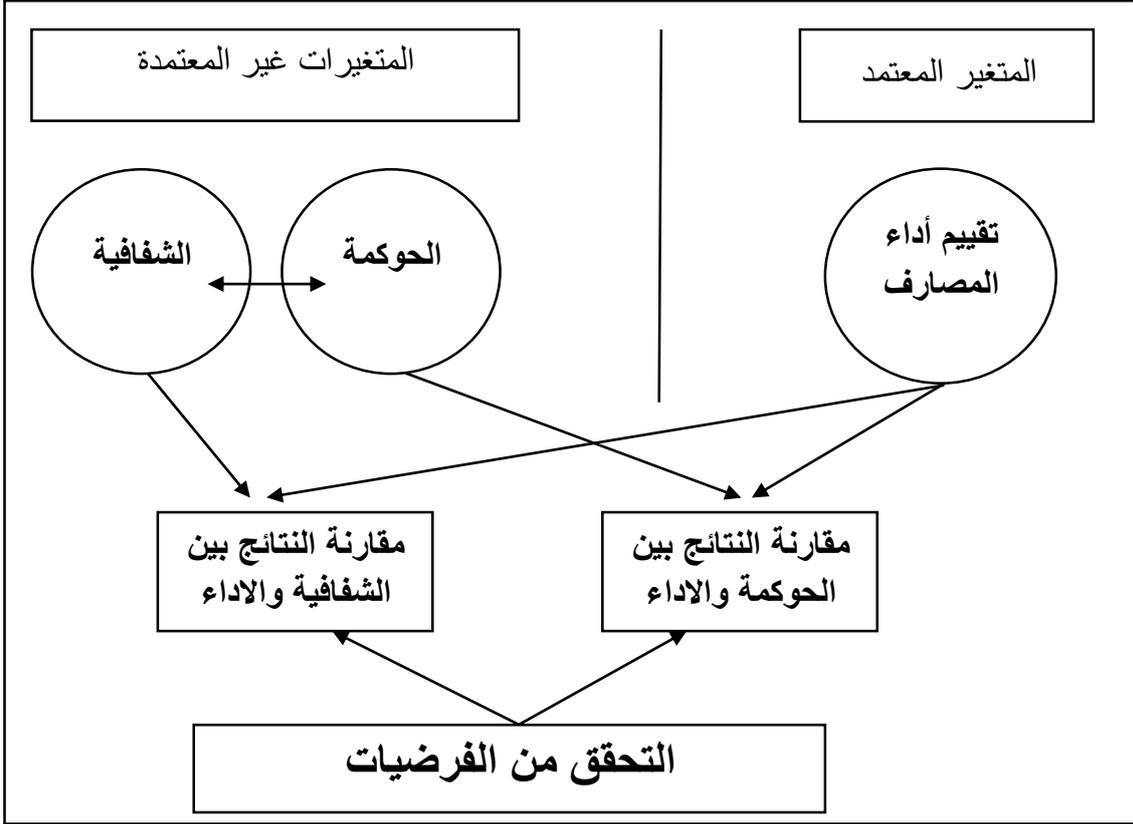
أن الحوكمة والشفافية يعتبران من أهم الدلائل لضمان التصرفات والقرارات السليمة للإدارة التي تنعكس بصورة مباشرة على أداء المصرف، من هذا المنطلق تم تحديد الاهداف التطبيقية للبحث حيث يتم توظيف الحوكمة والشفافية في تقييم أداء المصارف بدل تقييمها من خلال مؤشرات تقييم الأداء.

ولتحقيق هذه الأهداف سيتم اتباع النقاط الآتية:

- 1- قياس درجة اتباع المصارف للحوكمة من خلال البطاقة المصممة من قبل الباحث التي تعتمد على القوانين والتشريعات التي تنظم وتراقب عمل الشركات والمصارف.
- 2- قياس درجة الشفافية في المصارف من خلال المقياس S&P.
- 3- تقييم أداء المصارف من خلال المؤشرات المالية (كفاية رأس المال، نسبة السيولة، الرافعة المالية، نسبة العائد على الموجودات والعائد على حقوق الملكية).

- 4- مقارنة النسب المستخرجة بين الحوكمة والأداء .
 5- مقارنة النسب المستخرجة بين الشفافية والأداء .
 6- بيان إمكانية استخدام وتوظيف الحوكمة والشفافية في تقييم الأداء والتحقق من الفرضيات التطبيقية .

الشكل ادناه يوضح كيفية تحقيق الأهداف التطبيقية للبحث:



الشكل (1-1) الأهداف التطبيقية للبحث.

ثالثاً-مشكلة البحث.

مشكلة البحث في اطارها الفكري: تكمن مشكلة البحث في ضعف الاهتمام بمصالح الغير (المساهمين وأصحاب العلاقة) واهمالها على حساب المنافع الشخصية للإدارة اذ أن من أهم الأسباب لحدوث الازمات الاقتصادية العالمية أو المحلية وانهيار كبرى الشركات العابرة للقارات هي اقصاهم عن معلومات لا تتمتع بالشفافية الامر الذي أدى الى الاضرار بمصالح المساهمين وأصحاب العلاقة و افلاس هذه الشركات، وبالتالي فإن المشكلة هي في حالة ضعف اتباع لقواعد الحوكمة وضعف وجود الشفافية في تصرفات الإدارة والبيانات المفصحة من قبلهم والأضرار بمصالح الجمهور والمجتمع.

مشكلة البحث في اطارها التطبيقي: أن المصارف العراقية الخاصة تقوم بتأدية نشاطها دون وجود لقواعد حوكمة محلية على الرغم من أن وجود وأتباع الحوكمة أصبحت من أولويات إدارة المصارف في وقتنا الحاضر وأنها تحاول تعويض هذا الغياب بالالتزام بالقوانين والتشريعات النفاذة كبدل لمبادئ الحوكمة في البيئة العراقية.

كذلك من المشاكل التي تواجه المستثمرين في البيئة العراقية ضعف الرقابة والمساءلة الوافية لضمان شفافية المعلومات والإفصاح التام لغرض التقييم الجيد للأداء واتخاذ القرار الصائب.

من خلال ما تم التطرق اليه اعلاه للمشاكل المتعلقة بالبحث يمكن صياغة التساؤلات الآتية:

- هل المصارف العراقية الخاصة ملتزمة بتطبيق مبادئ الحوكمة الدولية في غياب القواعد المحلية وإلى أي مدى؟
- هل المعلومات المفصح عنها من قبل المصارف تتمتع بالشفافية؟
- هل تقييم أداء المصارف بغياب الحوكمة والشفافية تقييم صحيح بحيث يعكس واقع أداء المصارف؟
- هل تقييم أداء المصارف وفق مؤشرات الحوكمة والشفافية تقييم سليماً حيث يعكس واقع أداء المصارف؟

رابعاً - افتراضات البحث.

الافتراضات النظرية للبحث: الفرضية الرئيسية (الحوكمة والشفافية يؤديان الى خلق استقرار اقتصادي للبلد) وتتفرع منها الفرضيات الفرعية الآتية:

- 1- الحوكمة والشفافية يمثلان ضمان لحقوق المساهمين.
- 2- الحوكمة والشفافية يحدان من الممارسات السلبية لمجلس الإدارة.
- 3- الحوكمة والشفافية يضمنان الشفافية في الإفصاح.
- 4- الحوكمة والشفافية يجعلان عملية تقييم الأداء تقيماً سليماً.
- 5- الحوكمة والشفافية يجعلان عملية اتخاذ القرار عملية سليمة.
- 6- الحوكمة والشفافية يضمنان المساواة بين الجمهور.

الافتراضات التطبيقية للبحث:

الفرضية الرئيسية (يمكن توظيف الحوكمة والشفافية في عملية تقييم أداء المصارف) ويتفرع منها الفرضيات الفرعية الآتية:

- 1- توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين الحوكمة وكفاية رأسمال المصرف.
- 2- توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين الحوكمة وسيولة المصرف.
- 3- توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين الحوكمة والرافعة المالية للمصرف.
- 4- توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين الحوكمة والعائد على موجودات المصرف.
- 5- توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين الحوكمة والعائد على حقوق ملكية المصرف.
- 6- توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين الشفافية وكفاية رأسمال المصرف.
- 7- توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين الشفافية وسيولة المصرف.
- 8- توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين الشفافية والرافعة المالية للمصرف.
- 9- توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين الشفافية والعائد على موجودات المصرف.
- 10- توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين الشفافية والعائد على حقوق ملكية المصرف.

خامسا - أساليب جمع البيانات.

تم استخدام الأساليب الآتية لغرض اكمال البحث:

- 1- مصادر الإطار النظري: تم الرجوع الى الكتب والمراجع والرسائل والاطاريح والمواقع الالكترونية والدوريات والبحوث.
- 2- الحوكمة: تم استخدام Checklist لتطبيق القوانين والتعليمات للتشريعات العراقية التي تعوض غياب الحوكمة في البيئة العراقية كمؤشر لقياس الحوكمة في المصارف العراقية الخاصة وبالاعتماد على التقارير السنوية المنشورة من قبل المصارف عينة البحث و كذلك تم قياس الحوكمة وفق مؤشر CGS الذي يعتمد على مبادئ الحوكمة الخاصة ب OECD
- 3- الشفافية: تم استخدام مؤشر ستاندارد أند بورز (S&P) وهو مؤشر عالمي لقياس الشفافية.
- 4- تقييم الأداء: تم تقييم أداء المصارف باستخدام النسب المالية والتي هي كفاية رأس المال، السيولة، الرافعة المالية، العائد على الموجودات والعائد على المطلوبات.

سادسا - حدود البحث الزمانية والمكانية.

تم اختيار عينة من المصارف العراقية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية بصورة عمدية والاختيار كأن كالاتي:
 أن المصارف الموجودة في البيئة العراقية والتي تنضوي تحت مسمى القطاع المصرفي بأكمله تتكون من 56 مصرفاً وباستبعاد المصارف الحكومية (6 مصرفاً) والمصارف الأجنبية (18

مصرفاً) المتبقي هو 32 مصرفاً بين مصرفاً أهلي خاص ومصرفاً أهلي إسلامي ، و أن من مجموع 32 مصرفاً أهلي فأن 24 مصرفاً فقط مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية 19 مصرفاً أهلي خاص و 5 مصارف أهلية إسلامية، وباستبعاد المصارف الإسلامية فأن المتبقي هو 19 مصرفاً أهلي فقط و من مجموع 20 مصرفاً أهلي خاص والمدرج في سوق العراق للأوراق المالية فإنه حتى تاريخ اعداد الجانب العملي للبحث (8 أشهر من انتهاء السنة 2014 المالية) فأن 14 مصرفاً فقط قد افصحت عن تقاريرها السنوية في الموقع الالكتروني الخاص بسوق العراق للأوراق المالية، لذا تم الاعتماد على هذه المصارف فقط ، والجدول ادناه يبين المصارف التي تكون ضمن عينة البحث:

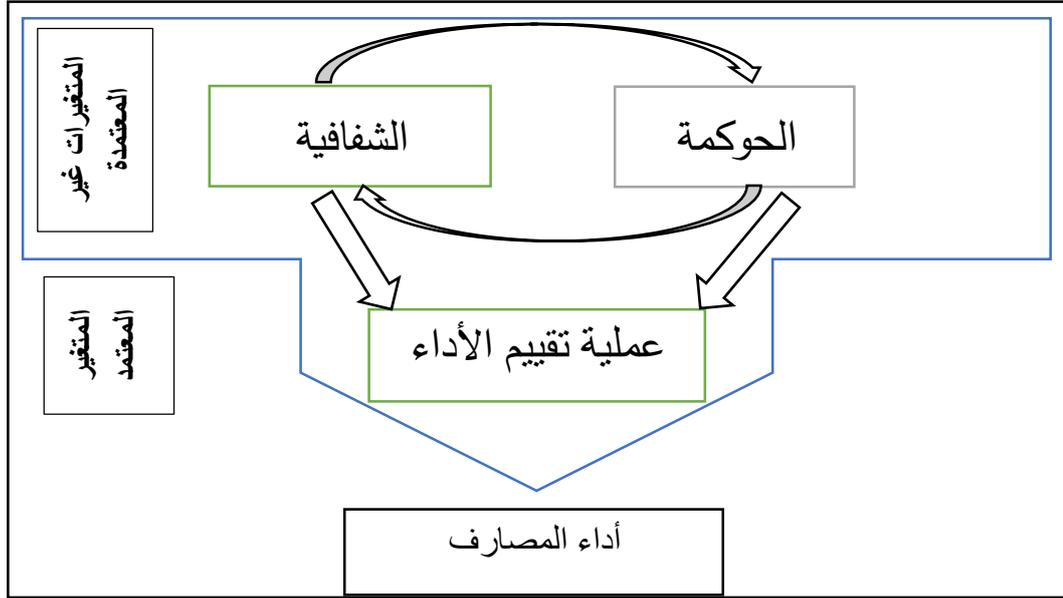
جدول (1-1): عينة البحث

ت	اسم المصرف	رمز المصرف	ت	اسم المصرف	رمز المصرف
1	عبر العراق	BTRI	8	الاتحاد العراقي	BUOI
2	الخليج التجاري	BGUC	9	الاستثمار العراقي	BNOI
3	المتحد للاستثمار	BUND	10	سومر التجارى	BSUC
4	الشرق الأوسط العراقي للاستثمار	BIME	11	اشور الدولي	BASH
5	المنصور للاستثمار	BMNS	12	الأهلي العراقي	BCOI
6	الموصل للتنمية والاستثمار	BMFI	13	الائتمان	BIBI
7	بغداد	BBOB	14	التجارى العراقي	BCOI

وتم اختيار السنتين الماليتين 2013 و 2014 للأسباب الآتية:

- 1- شهد العراق أزمات اقتصادية مقارنة مع سابقاتها.
- 2- الأزمات السياسية وحالة الحرب التي يمر بها البلد وتأثيره السلبي في نشاط الاستثمار مقارنة مع سابقتها.
- 3- سنة 2014 لم يتم اعداد الموازنة العامة للحكومة العراقية مما أدى الى نقص السيولة لدى الشركات وقلة الاستثمارات فيها مقارنة مع سابقتها.

سادساً - أنموذج البحث.



شكل (1-2): أنموذج البحث.

الفصل الثاني

الجانب النظري

المبحث الأول

حوكمة الشركات / مدخل مفاهيمي

- تمهيد.
- أولاً - النشأة والتطور التاريخي لمفهوم الحوكمة.
- ثانياً - مفهوم وتعريف الحوكمة.
- ثالثاً- أهمية الحوكمة.
- رابعاً- أهداف الحوكمة.
- خامساً - ركائز (دعائم) الحوكمة.
- سادساً - الحوكمة كنظام.
- سابعاً- مبادئ الحوكمة.
- ثامناً - دوافع اتباع الحوكمة.
- تاسعاً - الأطراف المتفاعلة مع تطبيق الحوكمة.
- عاشراً - الحوكمة في النظام المصرفي.
- الحادي عشر- مدى تماثل (توافق) التشريعات والتعليمات التي تنظم عمل الشركات في البيئة العراقية مع مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

OECD

تمهيد:

تزايد الاهتمام بمفهوم الحوكمة في عالم الأعمال في الدول المتقدمة والناشئة خلال العقود الماضية وذلك بعد الانهيارات الاقتصادية المتكررة والأزمات المالية نتيجة لاستخدام أساليب غير أخلاقية بهدف إخفاء المعلومات المهمة عن الجمهور والتلاعب والتصرف في حقوق أصحاب المصالح مع الشركات.

يهدف هذا المبحث إلى التوسع في مفهوم الحوكمة والتعرف على الدوافع من اتباعها والجهود المبذولة في تفعيل دور الحوكمة.

أولاً – النشأة والتطور التاريخي لمفهوم الحوكمة.

عند البحث في الأدبيات الاقتصادية عن مصطلح الحوكمة نجد انه في عام 1932 تم إعداد تقرير عن اشكال الشركات من قبل (Berle & Meanse) وقد أوضحا في التقرير بأن الشركات قد تصبح كبيرة جداً لدرجة تستدعي فصل الملكية عن الرقابة، نظراً لإن حملة الأسهم هم الملاك والمديرون هم الذين يراقبون الشركة التي لا يستطيع مساهموها اجماعاً انجاز القرارات اليومية اللازمة لتشغيل الأعمال (كيم وآخرون ،2012: 26). وهذا المقترح يعد حجر الأساس لظهور الحوكمة. وفي عام 1977 تم صياغة قانون مكافحة ممارسة الفساد بعد فضيحة water gate في الولايات المتحدة، وهذه القوانين تتضمن قواعد خاصة لصياغة ومراجعة نظام الرقابة الداخلية بعد تعرض عدد كبير من الشركات التي كانت تعمل بمجال القروض والادخار إلى الانهيار، وفي عام 1985 تم تأسيس لجنة Treadway commission والتي كان لها الدور الأساسي في تحديد أسباب سوء تمثيل الوقائع في التقارير المالية وكذلك تقديم التوصيات لتقليل حدوث ذلك (طالب والمشهداني، 2011: 27-28).

يمكن تحديد الفترة بين 1976 إلى 1990 مرحلة ظهور نظرية الوكالة Agency Theory اذ ظهرت كتابات بشأن تنظيم و ضبط العلاقات بين الملاك ، ومن خلال نظرية الوكالة تم تحديد الواجبات و الصلاحيات لكل من الإدارة وأصحاب الأموال، بعد ذلك في بداية التسعينات للقرن الماضي تزايد الاهتمام بالحوكمة كمصطلح (دوريش،2007: 25- 26) وفي عام 1992 أطلق مصطلح حوكمة الشركات Corporate Governance في التقرير الصادر من Cadbury commission الذي ركز على دراسة العلاقة بين الإدارة و المستثمرين و الدعوة إلى فصل المسؤوليات وصلاحيات مجلس الإدارة و الإدارة التنفيذية (المشهداني، 2009: 32) وفي نفس العام أطلقت Basel Committee معايير بازل 1 الخاصة بحوكمة المصارف .

شهد العالم في عام 1997 أزمة مالية آسيوية على أثر خروج رأس المال الأجنبي بعد انهيار أصول الملكية، ومن أبرز نقاط الضعف في هذه البلدان عدم وجود آليات لحوكمة الشركات (ويكيبيديا / حوكمة الشركات) وبعد هذه التجربة أصدرت اليابان عام 1998 الحوكمة المؤسسية للارتقاء بمستوى الأداء لشركاتها (الحميدي، 2011: 14) وفي عام 1999 تم اصدار مبادئ الحوكمة من قبل منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية OECD التي كانت تضمن فصل مهام و اختصاصات مجلس الإدارة الاشرافي عن مجلس الإدارة التنفيذي في إدارة الشركات (الجمال، 2014: 489)

من ثم حصلت الانهيارات الاقتصادية و الأزمات المالية المتكررة في مطلع القرن الحادي و العشرين و من أهمها انهيار بعض الشركات العملاقة كشركة انرون للطاقة Enron، وشركة آرثر اندرسون لتدقيق الحسابات Arthur Anderson، وحصلت اختلاسات كبيرة في شركة WorldCom للاتصالات وشركة Parmalate الأوروبية للأغذية (القشي، 2005: 3) و كثير من الشركات العالمية لعدم التزامها بمبادئ الحوكمة و انعكس هذا في تمرير قانون سربنز أوكسلي Sarbanes Oxley في عام 2004 و معايير بازل 2 في عام 2004 و التعديلات على المبادئ الخاصة ب OECD في 2004 على المعايير الخاصة بها لعام 1999 (الحميدي، 2011: 14) و معايير بازل 3 في عام 2010 و آخر تحديث لمعايير بازل اصدار بازل 4 في 2014 و تم اطلاق مبادئ الحوكمة من قبل الشبكة العالمية لحوكمة الشركات ICGN بهدف الارتقاء بمعايير الحوكمة في جميع انحاء العالم . ويمكن تلخيص هذا التطور كالاتي:

جدول (1-2): ملخص تطور الحوكمة.

ت	الفترة	توضيحات	أسباب ظهورها
1	1932	المطالبة بفصل الملكية عن الإدارة من قبل علماء الاقتصاد	انهيارات اقتصادية وأزمات مالية
2	1977	زيادة الرقابة على المؤسسات بعد فضيحة واتر جت	
3	1985	مقترحات وحلول للمشاكل المتعلقة بالإفصاح من قبل لجنة تريدي وي وظهور نظرية الوكالة	
4	1992	إطلاق مصطلح حوكمة الشركات من قبل لجنة كادبوري	
5	1992	إطلاق مبادئ لحوكمة المصارف بازل 1 من قبل لجنة بازل	

	ظهور مبادئ لحوكمة الشركات في اليابان	1998	6
علم الالتزام بمبادئ الحوكمة	ظهور مبادئ لحوكمة الشركات من قبل منظمة التنمية التعاون الاقتصادية OECD	1999	7
	صدور قانون Sarbanes Oxley	2002	8
	تطوير مبادئ OECD	2004	9
	تطور بازل 1 وصدار بازل 2	2004	10
	تطوير بازل 2 اصدار بازل 3	2010	11
الارتقاء بالحوكمة بمفهوم	آخر تحديث لمعايير بازل (بازل 4)	2014	11
	اصدار معايير من قبل ICGN	2014	12

*المصدر: الجدول من اعداد الباحث.

ثانياً- مفهوم وتعريف الحوكمة.

إن مصطلح الحوكمة Governance أو الحوكمة المؤسسية قد فرض نفسه وأوجد ذاته قسراً أو طوعاً (طالب والمشهداني، 2011: 23) وهذا الظهور كان متزامناً ومتناغماً مع ظهور مصطلحات أخرى مثل الخصخصة Privatization والعولمة Globalization وكليهما مصطلحات حديثة العهد على اقتصاديات الدول (الشحات، 2007: 295)، أن مفهوم الحوكمة بدأ يغزو الخطاب الاقتصادي وأصبح من أهم المعايير المعتمدة لتقييم أداء الأفراد والشركات وحتى الحكومات (الربيعي والراضي، 2011: 15).

تم إطلاق المصطلح Corporate Governance لأول مره في تقرير لجنة كادبوري Cadbury Committee عام 1992 في المملكة المتحدة و هو مصطلح تم تعريبه إلى حوكمة الشركات و أن هذا التعريب كان غائبا في الثقافة العربية العامة ، إن التعبير عنه باللغة العربية هو تعبير يشوبه كثير من القصور ولا يحقق المعنى المقصود منه في المصطلح الانجليزي ،إن التعريب الذي أعطاه مجمع اللغة العربية في القاهرة "حوكمة الشركات " لا يتضمن المفهوم بكافة جوانبه فما زال هناك بعض الخلط في المعنى و المضمون ، حيث توجد كثير من المفردات التي تدل على هذا المصطلح مثل : الحوكمة ، الحاكمية ، التحكم المؤسسي ، الحاكمية المؤسسية و الحكم الرشيد (الربيعي والراضي، 2011: 20).

هذا المصطلح الجديد يركز على عدة نقاط لإدارة الشركات في مقدمتها والأكثر أهمية على الإطلاق الشفافية في معاملات الشركات والعمليات المحاسبية والقوائم المالية وكذلك المراجعة المالية وذلك لمنع الفساد وتبني طرق عادلة في إجراءات الإفلاس في حالة تعرض الشركة للفشل (لطفي، 2010: 130-131).

إن مفهوم الحوكمة مفهوم أوسع من إدارة الشركات فالمقصود بإدارة الشركات هو المعالجات الخاصة باتخاذ القرارات من قبل الإدارة، أما الحوكمة هي القواعد والإجراءات التي من خلالها تحمي الإدارة حقوق المساهمين بالدرجة الأساس (Cadbury 1992: 14). وعلى الرغم من أن هذا المصطلح ظهر منذ عام 1992 إلا أن الباحث يعتبر سبب الأزمات المالية والانهيئات لشركات عالمية لعدم الالتزام بمبادئ الحوكمة.

لا يوجد تعريف محدد متفق عليه بين كافة الأطراف المعنية بالمحاسبة والإدارة والاقتصاد ويرجع سبب ذلك لتداخله في العديد من الأمور التنظيمية والاقتصادية والمالية والاجتماعية (درويش، 2007: 19). وبالتالي تختلف التعاريف وفقاً للباحثين، فالبعض يجدون أن مسؤولية الشركة في المقام الأول وهو تعظيم ثروة المساهمين والبعض الآخر يرى بأن الشركة لديها التزامات نحو الغير ويجب عدم المساس بحقوقهم على الرغم من وجود مصالح للمساهمين (Heenetigala, 2011: 18).

تم تعريف الحوكمة من قبل منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي OECD بأنها "الإطار العام أو الأسلوب الذي يتم بمقتضاه الإدارة والتحكم في القرارات وتوجهات الشركة بما يعمل على الوفاء بحقوق الأطراف المختلفة بالشركة إذ يتم توفير الإطار الجيد لعمل الشركة في مناخ يتمتع بالشفافية بما يساعد على تحديد وتنفيذ الأهداف الأساسية للشركة وتحقيق أفضل مركز مالي واقتصادي للشركة ككل" (خضر، 2012: 12). ومن خلال ذلك يوفر الهيكل الذي يتم من خلاله وضع أهداف الشركة وكيفية تحقيقها ورقابة أدائها (Heenetigala 2011: 18).

أما شركة التمويل الدولية IFC فقد عرفت الحوكمة بأنها مجموعة الهياكل والعمليات اللازمة لتوجيه وضبط المؤسسات وتحديد توزيع الحقوق والواجبات بين المشاركين الرئيسيين في المؤسسة بما فيهم المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة والمدراء وكذلك تحديد القواعد والإجراءات الخاصة باتخاذ القرارات بشأن أمور الشركة (الريبيعي والراضي، 2011: 24).

وعرفت من قبل لجنة Cadbury بأن حوكمة الشركات هو "نظام من خلاله تدار الشركات وتراقب" (Cadbury، 1992: 14).

وتم تعريفها من قبل لجنة بازل Basel بأنها "مجموعة من العلاقات بين الإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح التي من خلالها يتم تحقيق أهداف المنظمة ويساعد على تحديد السلطة وتوفير مستلزمات تحقيق الأهداف والرقابة على المنظمة" (1: Basel 2014).

اما البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة UNDP فله تعريفه الخاص للحوكمة ينص على أنها "ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات من خلال آليات وعمليات ومؤسسات تتيح للأفراد والجماعات تحقيق مصالحها" (الداعور، 2008: 14).

وتم تعريفها من قبل (درويش، 2007: 21) بأنها "نظام شامل يتضمن مقاييس لأداء الإدارة الجيدة والمؤشرات حول أساليب الرقابة لمنع أي طرف من الأطراف ذات العلاقة في الشركة داخليا وخارجيا من التأثير بصفة سلبية على نشاط المنشأة وبالتالي ضمان الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة بما يخدم مصالح جميع الأطراف بطريقة عادلة وتحقيق الدور الايجابي للمنشأة لصالح ملاكها والمجتمع ككل"

من خلال ما تم عرضه من التعاريف الخاصة للمنظمات الدولية أو الكتاب أرى ان هناك خصائص مشتركة للحوكمة بين هذه التعاريف المختلفة التي تم تلخيصها في النقاط الآتية:

- 1- أداة لتحقيق الأهداف بصورة سليمة.
- 2- نظام إدارة ورقابة.
- 3- مقياس أداء جيد.
- 4- ضمان لحسن استغلال السلطة.
- 5- ضمان للاستخدام الجيد للموارد المتاحة.
- 6- نظام يحقق العدالة.

يتفق الباحث مع التعريف الصادر من قبل منظمة OECD كونه أعطى النظرة الشاملة عن مدى تأثير قرارات الشركة على مصالح عدة أطراف والتي يجب على إدارة الشركة أن تنظم علاقتها مع هذه الأطراف وتحقيق الأهداف المرجوة منها. وتم تعريف الحوكمة من قبل الباحث على أنها مجموعة من المبادئ والقواعد التي إذا ما اتبعتها إدارة الشركة سوف تحقق أهدافها دون المساس بمصالح الآخرين

ثالثا - أهمية الحوكمة.

ظهرت أهمية الحوكمة بعد الأزمات المالية والانهيارات الاقتصادية التي شهدتها العالم في الآونة الأخيرة نتيجة لحالات الفشل الإداري والتلاعب بالقوائم المالية وتعظيم أرباح تلك الشركات وعدم تطبيق قواعد السلوك المهني والذي أدى إلى تضرر الكثير من المستثمرين وأصحاب رؤوس الأموال (طالب والمشهداني، 2011: 33). بالتالي جاءت الحوكمة لتقليل مثل هكذا ممارسات.

يحدد الشحات أهمية الحوكمة في أن تطبيق مبادئ الحوكمة يؤدي إلى تحسين أداء الشركة ومساعدة المديرين ومجلس الإدارة على نهج سياسة سليمة وضمن للمساهمين بعدم ضياع أموالهم ويقوي ثقتهم، وعند عدم تطبيقها يتم إتاحة الفرصة لحدوث الفساد وأن تطبيق مبادئ الحوكمة يؤثر إيجابيا على سعر الأسهم (الشحات، 2007: 301-298)، و يرى السعدني أن الحوكمة ضرورية لحسن سير عمل الشركات لما لها من أثر في زيادة الرقابة على عمل الشركات لمحاربة الفساد الداخلي (السعدني، 2009: 149)، في حين يرى العامري أهمية الحوكمة من خلال المعادلة التالية (العامري، 2013: 574):

انخفاض مستوى الحوكمة = الفساد الإداري والمالي

Poor Governance = Financial and Administrative corruption

و / أو

الالتزام بمبادئ الحوكمة = انخفاض مستوى الفساد

Good Governance = poor corruption

رابعا - أهداف الحوكمة.

تهدف الحوكمة إلى تحقيق الشفافية والعدالة ومنح حق المساءلة لإدارة الشركة وبالتالي تحقيق حماية المساهمين ومراعاة مصالح العمل والعمال والحد من استغلال السلطة في غير المصلحة العامة (الشحات، 2007: 304) ويمكن بيان أهم الأهداف التي تسعى الحوكمة إلى تحقيقها فيما يلي (مركز ابوظبي للحوكمة، 2013: 10-11):

1. الشفافية: الانفتاح والتخلي عن الغموض والسرية والتضليل.
2. المساءلة: مساءلة الإدارة التنفيذية عن أدائها من قبل المساهمين.

3. المسؤولية: رفع الحس بالمسؤولية للإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة والتصرف بدرجة عالية من الأخلاق.
4. المساواة: المساواة بين صغار المساهمين وكبارهم.
5. الاستقرار الاقتصادي: تحقق العدالة وبالتالي جذب الاستثمار.
6. تحسين الأداء: القيم الأخلاقية والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة.

خامسا - ركائز (دعائم) الحوكمة.

توجد هناك قواعد هامة تشكل الدعائم الأساسية للحوكمة والالتزام بهذه الدعائم يؤدي إلى تحقيق الأهداف المطلوبة من الحوكمة وهذه الدعائم هي (نور والجراوي، 2003: 5):

- 1- الشفافية في الإفصاح: تعني توصيل المعلومات بصورة صحيحة وواضحة وكاملة إلى كل الأطراف ذات المصلحة بما يتيح المجال لأعداد تحليل مفيد حول عمليات الشركة وهي دعامة مهمة لضمان النزاهة والثقة في ادارة الشركات واتخاذ القرارات الرشيدة.
- 2- المسؤولية والمساءلة: تساعد المسؤولية على تنفيذ العمليات الخاصة بالشركة بشكل أفضل من خلال تعريف العاملين بالأعمال المطلوبة منهم ومحاسبتهم عليها، أما المساءلة فهي تعني المعاقبة على سوء الأعمال.
- 3- العدالة والإنصاف: هي احترام واعتراف بحقوق كاملة لجميع الأطراف والمساواة بينهم.
- 4- الاستقلالية: هي الآلية التي تقلل أو تلغي تضارب المصالح بحيث لا تسمح بأي نفوذ أو تأثير على القرارات المتخذة

ويضاف الى ذلك (الحميدي، 2011: 26):

- 5- ادارة المخاطر: البحث عن أسباب وطبيعة المخاطر واتخاذ الإجراءات للحد من هذه المخاطر عن طريق وضع استراتيجيات مناسبة وتحديد التأثير والسقف الزمني للمخاطر.

سادسا-الحوكمة كنظام.

النظام هو مجموعة من العناصر المترابطة التي تتفاعل معا من أجل تحقيق هدف معين (Romney & Steinhart 2009: 26) وكل نظام يتكون من ثلاثة أجزاء وهي المدخلات، المعالجات والمخرجات، والحوكمة كنظام لها هذه الأجزاء أيضا (السعدني، 2006: 151-150):

- الجزء الأول - مدخلات النظام: هو ما تحتاجه الحوكمة من مستلزمات وما يتعين توفيره سواء كانت متطلبات تشريعية، إدارية أو اقتصادية.

- الجزء الثاني - نظام تشغيل الحوكمة: الجهات المسؤولة عن تطبيق الحوكمة وكذلك المشرفة على سلامة التطبيق وجهات الرقابة وكل كيان داخل أو خارج الشركة المساهمة في تنفيذ الحوكمة وفي تشجيع الالتزام بها.
- الجزء الثالث - مخرجات نظام الحوكمة: الحوكمة ليست هدفا بحد ذاته ولكنها وسيلة لتحقيق الأهداف التي يسعى إليها جميع الأطراف ومن أهم هذه الأهداف هو الحفاظ على حقوق أصحاب المصالح.

سابعا - مبادئ الحوكمة.

هناك العديد من المنظمات التي تسعى الى وضع أو تطوير مبادئ الحوكمة، سوف نستعرض أهم المنظمات الدولية التي بذلت جهود ملموسة في وضع القواعد والمبادئ لحوكمة الشركات وسلامة تطبيقها، ولعل المبادئ التي وضعتها هذه المنظمات هي الأساس الذي بمقتضاه تتبناه معظم الدول عند وضع مبادئ الحوكمة الخاصة بها (لظفي، 2010: 174). والتي سوف تفرض ذاتها طوعا أو كرها لأن المجتمع المدني يبحث عن القيم والصدق والعدالة والحقيقة (السعدني، 2006: 154).

أ- البنك الدولي. World Bank.

البنك الدولي هو أحد الوكالات المتخصصة في الأمم المتحدة التي تهتم بالتنمية (ويكيبيديا/البنك الدولي). والبنك دائما يشجع الدول النامية على تبني أفضل الممارسات الدولية والقيام بالإصلاحات القانونية والتشريعية وهو لا يعمل على وضع المعايير أو تحديد القواعد انما يعطي الدعم المناسب على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي وذلك من خلال الاتي:

- المستوى المحلي: دعم الإصلاح التشريعي من خلال دعم الاصلاحات التي تقوم بها الدول لنفسها.
- المستوى الإقليمي: الاشتراك مع المنظمات الدولية للوصول إلى رأي بخصوص الإصلاحات.
- المستوى الدولي: العمل مع منظمة OECD في تطوير مبادئ الحوكمة.

وقد أكد البنك الدولي على أن تتضمن مبادئ الحوكمة تحديد الأسس الإرشادية للوصول إلى النظم الفعالة للإعسار ودعم حقوق الدائنين في الأسواق الناشئة والشفافية في نظم المحاسبة والمراجعة (لظفي، 2010: 156 - 154)

ب - صندوق النقد الدولي. (IMF) International Monetary Fund

هي وكالة متخصصة ضمن اتفاقية بريتون وودز Bretton Woods التابعة للأمم المتحدة والتي تعمل على تعزيز سلامة الاقتصاد العالمي (ويكيبيديا / صندوق النقد الدولي). وهذه الوكالة قد وضعت قواعد الممارسات الجيدة الخاصة بشكل أساسي من أجل شفافية السياسات المالية والنقدية الحكومية، (السعدني، 2006: 158-157):

1- قانون السياسات المالية: ويؤكد على أربعة محاور: -

أ- وضوح الأدوار والمسؤوليات

ب- توافر معلومات للجماهير

ت- إعداد الميزانيات والإبلاغ عنها بصورة واضحة

ث- النزاهة

2- قانون الممارسات الجيدة حول شفافية السياسات المالية والنقدية عند اعطاء

الاستقلالية للمنظمات

ج- مؤسسة التمويل الدولية. (IFC) International Finance Corporate

وهي أحد الأعضاء لمجموعة البنك الدولي وهي مؤسسة عالمية للاستثمار وتقديم المشورة وهي ملتزمة بتشجيع المشاريع المستدامة في البلدان النامية وتتعامل مع القطاع الخاص (ويكيبيديا / مؤسسة التمويل الدولية) وقد وضعت قواعد ومعايير عامة تراها أساسية لدعم الحوكمة سواء كانت مالية أو غير مالية وذلك على المستويات الأربعة وكالاتي (يوسف، 2007: 7):

1- الممارسات المقبولة للحكم الجيد.

2- خطوات إضافية لضمان الحكم الجيد الجديد.

3- إسهامات أساسية لتحسين الحكم الجديد محليا.

4- القيادة.

د - لجنة بازل Basel Committee on Banking Supervision

وهي منظمة تابعة للبنك المركزي لمجموعة الدول 10+ وهي مختصة بوضع معايير الحوكمة الخاصة بالمصارف (Wikipedia\ Basel Committee). وقد تم إطلاق أول مبادئ لحوكمة المصارف من قبل اللجنة تحت تسمية بازل 1 في عام 1992 ومن ثم تم تطوير هذه المبادئ في بازل 2 عام 2004 ومن ثم بازل 3 في 2010 ومن ثم آخر تحديث للمبادئ هو

بازل 4 في 2014، ومن أهم التعليمات التي وضعتها اللجنة بما يتعلق بالحوكمة (حداد، 2008: 12-13):

1- وضع موثيق شرف بين المؤسسات لتحقيق وتطبيق التصرفات الجيدة بين المؤسسات.

2- وضع استراتيجية للشركة بمشاركة ومساهمة الأفراد فيها.

3- تحديد وتوزيع المسؤوليات ومراكز اتخاذ القرار بين أفراد الإدارة.

4- إيجاد نظام يتضمن مهام التدقيق الداخلي والخارجي والإدارة المستقلة.

5- إيجاد صيغ وآليات تبين نوع وشكل التعاون بين مجلس الإدارة ومدققي الحسابات.

6- إيجاد نوع من المراقبة لمراكز المخاطر (كبار المساهمين والإدارة العليا).

7- تطبيق العدالة والمساواة عند توزيع الحوافز المادية والإدارية (الترقيات).

8- ضمان توفير المعلومات المناسبة.

هـ - الشبكة العالمية لحوكمة الشركات ICGN

International corporate governance network

وهي منظمة عالمية تضم في عضويتها المؤسسات الاستثمارية والخبراء والأكاديميين والشركات التي تتعاون معاً لتحقيق هدف مشترك يتمثل في الارتقاء بمعايير الحوكمة في جميع العالم

[.https://www.icgn.org/about-icgn](https://www.icgn.org/about-icgn)

وفي عام 2014 أصدرت هذه المنظمة المعايير الخاصة بها في موضوع الحوكمة وهذه المعايير تنقسم الى جزأين رئيسيين وعلى النحو الآتي:(7: ICGN 2014)

أ- مجلس الإدارة.

1- المسؤوليات.

2- الإدارة والاستقلالية.

3- التعيين والتوظيف.

4- رقابة المخاطر.

5- المكافآت.

6- التقارير والتدقيق.

7- الاجتماعات العامة.

8- حقوق المساهمين.

ب-المستثمرون.

9-المسؤوليات.

10- الاستقلالية.

11- القدرة.

12- تضارب المصالح.

13- المكافآت.

14- الرقابة.

15- التداخل.

16- التصويت.

و-منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الأوروبية

Organization for Economic Co-Operation and development (OECD)

هي منظمة أوروبية متكونة من مجموعة من البلدان المتقدمة التي تقبل مبادئ الديمقراطية و اقتصاد السوق الحر وتهدف هذه المنظمة الى مساعدة الحكومات الاعضاء وغير الاعضاء في المنظمة في تقويم وتحسين الإطار القانوني والمؤسسي والتشريعي لأدارة الشركات، ولتحقيق هذا الهدف أصدرت المنظمة عام 1999 خمسة مبادئ اساسية لحوكمة الشركات القابلة للتطبيق في الشركات العامة والخاصة سواء كانت مدرجة أو غير مدرجة في أسواق المال(ويكيبيديا / OECD). ، وفي عام 2004 تم تطوير هذه المبادئ بإضافة مبدأ آخر لكي تصبح ستة مبادئ. والشكل الآتي يوضح هذه المبادئ:

الشكل رقم (2-1): مبادئ الحوكمة لمنظمة OECD



المبدأ الأول – حقوق المساهمين ووظائف المالكين.

The Rights of Shareholders and key ownership function

بصورة إجمالية يهدف هذا المبدأ الى وضع إطار عام قادر على حماية المساهمين وتسهيل ممارسة حقوقهم، وتشمل الحقوق الاساسية للمساهمين:

- 1- تأمين اساليب تسجيل الملكية.
- 2- نقل أو تحويل ملكية الاسهم.
- 3- الحصول على المعلومات الخاصة بالشركة وفي الوقت المناسب.
- 4- المشاركة في التصويت والحضور في الاجتماعات العامة للمساهمين.
- 5- انتخاب اعضاء مجلس الادارة.
- 6- الحصول على حصص من ارباح الشركة. (6-7 : OECD 2004)

المبدأ الثاني – المعاملة المتساوية (المتكافئة) للمساهمين .

The Equitable Treatment of shareholders

يجب معاملة جميع المساهمين من الفئة ذاتها معاملة واحدة أو متساوية بما في ذلك صغار المساهمين والمساهمين الاجانب، ويجب أن تتاح لهم الفرص بالحصول على التعويض المناسب عند التعدي على حقوقهم والإفصاح لهم بالجوانب المهمة بجانب الإفصاح المالي ومنع تداول الاسهم بصورة لا تتسم بالشفافية، وكذلك الإفصاح عن مصالح مجلس الادارة أو التنفيذيين في المسائل التي تمس الشركة (8 : OECD/Arabic2004).

المبدأ الثالث – دور اصحاب المصالح في حوكمة الشركات.

The Role Of stakeholders in Corporate Governance

بالإضافة الى الاعتراف بحقوق المساهمين فقد اعترفت المنظمة بحقوق اصحاب المصالح والعاملين في الشركات والذين يمثلون عادة اطرافا معينة هامة تحدد كيفية عمل الشركات وكيفية اتخاذها لقراراتها (الطفي، 2010: 180). ولهذا يجب ان تتضمن حوكمة الشركات الاعتراف بحقوقهم والعمل أيضا على تشجيع التعاون بين الشركات وأصحاب المصالح في مجال خلق الثروة

وفرص العمل وتحقيق الاستدامة للمشاريع القائمة على أسس مالية سليمة (OECD \Arabic)،
(9: 2004)

المبدأ الرابع - الإفصاح والشفافية Disclosure and Transparency

ينبغي أن يكفل إطار الحوكمة تحقق الإفصاح الدقيق وفي الوقت الملائم بشأن كافة المسائل المتعلقة بتأسيس الشركة والموقف المالي والأداء والملكية وأسلوب ممارسة السلطة.

1- يجب ان يشتمل الإفصاح على المحددات التالية:

- أ- النتائج المالية والتشغيلية للشركة.
- ب- اهداف الشركة.
- ت- حق الاغلبية من حيث المساهمة وحقوق التصويت.
- ث- اعضاء مجلس الادارة والمديرين التنفيذيين ومرتباتهم وحقوقهم الممنوحة.
- ج- عوامل المخاطرة المنظورة.
- ح- المسائل المادية المتصلة بالعاملين وغيرهم من اصحاب المصالح.
- خ- هياكل وسياسات الحوكمة.

2- ينبغي إعداد ومراجعة المعلومات والإفصاح عنها بأسلوب يتفق مع معايير الجودة المحاسبية والمالية.

3- اجراء التدقيق السنوي للحسابات بواسطة جهات مستقلة.

4- توفير قنوات نشر المعلومات المفصّل عنها للجهات المستفيدة. (OECD \Arabic)

(Arabic، 10 : 2004)

المبدأ الخامس - مسؤوليات مجلس الإدارة The Responsibilities of the Board

يجب أن يتيح إطار حوكمة الشركات الخطوات الإرشادية الاستراتيجية لتوجيه الشركات، كما يجب أن يكفل المتابعة الفعالة للإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة وان تضمن مساءلة مجلس الإدارة من قبل المساهمين (11: 2004 \Arabic OECD).

المبدأ السادس - توافر إطار فعال لحوكمة الشركات

Ensuring the Basis for an Effective Corporate Governance Frame work

إن هيكل حوكمة الشركات يجب أن يعمل على رفع مستوى الشفافية وكفاءة الأسواق بما يتوافق مع دور القانون ويحدد بوضوح تقسيم المسؤوليات بين هيئات مختلفة مسؤولة عن الاشراف والرقابة

والالتزام بتطبيق القانون، ويجب أيضا أن يتم تطوير هيكل الحوكمة مع الأخذ بالاعتبار أثر هذا التطور على الاقتصاد الكلي ونزاهة الاسواق، ويشدد هذا المبدأ على تطبيق القوانين والقواعد المصاغة مع الشفافية وكذلك توزيع السلطات وأن تؤدي الهيئات الرقابية عملها بنزاهة (OECD, 2004: 17).

ثامنا - دوافع اتباع الحوكمة.

يوجد عدة أسباب ودوافع تؤكد على ظهور وتبني الحوكمة ومن هذه الدوافع ما يلي (الجمال 2014: 495):

- 1- الفصل بين الملكية والإدارة وزيادة الرقابة على الأداء.
- 2- الفصل والعزل بين السلطات الممنوحة للإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة.
- 3- الحاجة الى المعلومات المالية وغير المالية عن الأداء.
- 4- الحاجة الى الإفصاح المحاسبي الموثوق.
- 5- التوجه الى إرساء قواعد للشفافية المالية.
- 6- الحاجة الى حلول للمشاكل.
- 7- تجنب تعرض الشركات الى التعثر والفشل المالي.
- 8- جذب الاستثمار.
- 9- تحسين سمعة الشركة و تمكينها من الحصول على التمويل الخارجي

تاسعا - الأطراف المتفاعلة مع تطبيق الحوكمة.

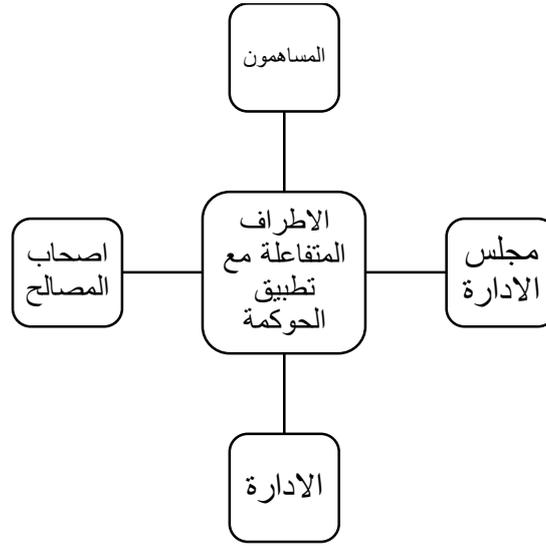
هناك أربعة أطراف رئيسية تتأثر بصورة مباشرة عند التطبيق السليم للحوكمة في الشركات وهذه الأطراف هي (ابوحمام، 2009: 29):

- 1- **المساهمون:** هم الذين يقدمون التمويل عن طريق ملكيتهم وتعظيم قيمة الشركة على المدى البعيد مما يحدد مدى استمراريتها وذلك مقابل الحصول على نسبة من الأرباح عن استثمارهم، وكذلك لهم الحق في اختيار أعضاء مجلس الإدارة لضمان حقوقهم.
- 2- **مجلس الإدارة:** هم الذين يمثلون المساهمون ويقومون بالاختيار المناسب لأعضاء الإدارة التنفيذية من أجل التحقق لتطبيق أهداف السياسات المرسومة.
- 3- **الإدارة:** هي الجهة المسؤولة عن أداء الشركة والتي تعمل على تعظيم أرباح وقيمة الشركة، وهي أيضا المسؤولة عن شفافية العمل والمعلومات التي تفصح عنها. وان الإدارة تعتبر

حلقة الوصل بين مجلس الإدارة وأصحاب المصالح كونهم هم الذين يقومون بتنفيذ أوامر وتعليمات مجلس الإدارة التي تنعكس على أصحاب المصالح.

4- أصحاب المصالح: هم الأطراف الداخلية والخارجية التي تتفاعل معها الشركة ولهم مصالح مع الشركة مثل الدائنين والموردين والعمال والموظفين، وهذه الأطراف مهمة لإنجاز الأهداف والسياسات كونهم هم الذين يقومون وانتاج وتقديم السلع والخدمات. والشكل الآتي يوضح الأطراف المتفاعلة:

الشكل (2-2): الأطراف المتفاعلة عند تطبيق الحوكمة



(المصدر: قباجة، 2000: 40)

عاشرا - الحوكمة في النظام المصرفي

تختلف المصارف عن باقي الشركات لأن انهيارها يؤثر في عدد كبير من الاطراف مقارنة بباقي القطاعات كما قد يؤدي انهيار المصرف الى حدوث ازمة مالية كما حصل عام 2008 اذ شهد العالم ازمة مالية نتيجة لإفلاس بنك ليمان برنزرز رابع أكبر الشركات الاستثمارية في الولايات المتحدة (السيسي، 2008: 281).

وقد تم تعريف الحوكمة في المصارف من قبل بنك التسويات الدولية Bank for International Settlements أنها "الاساليب التي تدار بها البنوك من خلال مجلس الإدارة والإدارة العليا والتي تحدد كيفية وضع اهداف البنك والتشغيل وحماية مصالح المساهمين وأصحاب المصالح وذلك من خلال الالتزام بالقوانين والنظم السائدة بما يضمن حقوق المودعين " (عمر، 2009: 4).

وإن التطبيق الجيد للحوكمة يتوقف على جودة مجموعتين من المحددات (بلغزوز وجبار، 2009: 10):

- أ- محددات داخلية (كيفية التخطيط واتخاذ القرارات وتوزيع السلطات).
- ب- محددات خارجية (المناخ العام للاستثمار في الدولة اي القوانين وكفاءة القطاع المالي والمنافسة).

وإن المعايير السليمة للحوكمة تؤدي الى دعم وسلامة المصرف وذلك من خلال المعايير التي وضعتها لجنة بازل للرقابة على المصارف والتي من أهمها (صورية: 2011: 99):

- الإعلان عن الاهداف الاستراتيجية للمصرف.
- تحديد مسؤوليات الإدارة.
- التأكد من كفاءة مجلس الإدارة والمهام بمفهوم الحوكمة.
- وجود أجهزة رقابية على المصرف.
- ضرورة توفر الشفافية في الإفصاح في الأنشطة التي يؤديها المصرف كافة.

ويمكن تحديد أهمية تطبيق هذه المعايير في المصارف على النحو الاتي (سعاد، 2014: 171):

- 1- درجة الالتزام بمبادئ الحوكمة من أوليات مطالب المستثمرين وان اتباع المصرف للحوكمة أصبح من الأمور التي تجذب المستثمرين.
- 2- تطبيق الحوكمة في المصارف يعمل على المساهمة في اتخاذ القرار السليم وتجنب التعثر المالي.
- 3- تطبيق الحوكمة يعمل على تحسين كفاءة المصرف.
- 4- يعمل على تحسين أداء المصرف.

لذا وضعت لجنة بازل في عام 1999 إرشادات خاصة بالحوكمة في المؤسسات المصرفية والمالية، وهي تركز على النقاط الآتية (يوسف، 2007: 9):

- 1- قيم الشركة ومواثيق الشرف للتصرفات السليمة وغيرها من المعايير للتصرفات الجيدة والنظم التي يتحقق باستخدامها تطبيق هذه المعايير.
- 2- استراتيجية للشركة معدة جيداً، والتي بموجبها يمكن قياس نجاحها الكلي ومساهمة الأفراد في ذلك.
- 3- التوزيع السليم للمسؤوليات ومراكز اتخاذ القرارات متضمناً تسلسلاً وظيفياً للموافقات المطلوبة من الأفراد للمجلس.

- 4- وضع آلية للتعاون الفعال بين مجلس الإدارة ومدققي الحسابات والإدارة العليا.
- 5- توافر نظام ضبط داخلي قوي يتضمن مهام التدقيق الداخلي والخارجي وإدارة مستقلة للمخاطر عن خطوط العمل مع مراعاة تناسب السلطات مع المسؤوليات
- 6- مراقبة خاصة لمراكز المخاطر في المواقع التي يتصاعد فيها تضارب المصالح، بما في ذلك علاقات العمل مع المقترضين المرتبطين بالمصرف وكبار المساهمين والإدارة العليا، أو متخذي القرارات الرئيسية في المؤسسة.
- 7- الحوافز المالية والإدارية للإدارة العليا التي تحقق العمل بطريقة سليمة، وأيضاً بالنسبة للمديرين أو الموظفين سواء كانت في شكل تعويضات أو ترقيات أو عناصر أخرى.
- 8- تدفق المعلومات بشكل مناسب داخليا أو إلى الخارج.
- تم تحديد مبادئ للحوكمة من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية العالمية في التقرير الخاص بها في 2014 (بازل 4) ب 13 مبدأ:

- Principle 1:** Board's overall responsibilities مسؤولية مجلس الإدارة.
- Principle 2:** Board qualifications and composition. مؤهلات مجلس الإدارة.
- Principle 3:** Board's own structure and practices. هيكل و ممارسات مجلس الإدارة.
- Principle 4:** Senior management الإدارة العليا .
- Principle 5:** Governance of group structures هيكله و تنظيم مجاميع الحوكمة.
- Principle 6:** Risk management ادارة المخاطر.
- Principle 7:** Risk identification, monitoring and controlling التعرف على المخاطر و مراقبتها و السيطرة عليها.
- Principle 8:** Risk communication الإبلاغ عن المخاطر .
- Principle 9:** Compliance. التطابق.
- Principle 10:** Internal audit التدقيق الداخلي.
- Principle 11:** Compensation. التعويض.
- Principle 12:** Disclosure and transparency الإفصاح و الشفافية.
- Principle 13:** The role of supervisor دور المشرفين

الحادي عشر: مدى تماثل (توافق) التشريعات والتعليمات التي تنظم عمل الشركات في البيئة العراقية مع مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD

في عام 2003 و 2004 تم وضع أول الخطوات التي بموجبها تم الارتقاء بمستوى تنظيم الشركات في العراق ووضع القاعدة الأساسية للتعامل السليم والمكافئ بهدف حماية الأطراف المتفاعلة مع الشركات والعمل أيضاً على استرجاع الثقة في السوق بموجب تنظيم الشركات وتحديد أداء الاستثمارات الخارجية والداخلية وتم هذا التنظيم بما يتناسب مع متطلبات دخول الأسواق العالمية والارتقاء بمستوى الأسواق المحلية وهذه التشريعات هي:

1. التعديل على قانون الشركات رقم 21 لسنة 1997 في عام 2004.
2. قانون البنك المركزي رقم 56 لسنة 2004.
3. قانون المصارف رقم 94 لسنة 2004.
4. القانون المؤقت لأسواق الأوراق المالية رقم 74 لسنة 2003.
5. قانون مكافحة غسل الأموال رقم 93 لسنة 2004.

إن القوانين أعلاه جميعها تتفق من حيث الأهداف ومن هذه الأهداف:

1. تنظيم الشركات.
2. حماية الأطراف ذات الصلة من الاحتيال.
3. توفير المعلومات الملائمة.
4. تعزيز الإفصاح التام مصحوباً بالشفافية.
5. العدالة والإنصاف للمستثمرين.

تقوم الشركات في الوقت الحالي باتباع هذه القوانين للتعويض عن فقدان البيئة العراقية لمبادئ الحوكمة الخاصة بها من منطلق أن أهداف هذه القوانين التي تم ذكرها أعلاه تتشابه من حيث الجوهر مع أهداف الحوكمة التي تم ذكرها سابقاً في هذا المبحث. وكذلك يمكن بيان تماثل التشريعات الصادرة عن الهيئات العراقية مع مبادئ OECD للحوكمة فيما يلي:

1. ضمان وجود أساس فعال لحوكمة الشركات

عمل المشرع العراقي على إصدار قوانين وتعليمات (التعليمات تفسر هذه القوانين) ضماناً لسلامة سير الاقتصاد وأسواق الأموال والمساهمة في خلق أجواء مناسبة للاستثمار وجذب الاستثمار الأجنبي. وهناك أيضاً سلطات رقابية (التي تراقب سير تطورات السوق) من أهم هذه الهيئات التي تنظم عمل القطاع الخاص هيئة الأوراق المالية التي تمارس سلطتها بهدف تنظيم عملياتها وحماية المتعاملين وتوفير المناخ الملائم لتحقيق سلامة التعامل والارتقاء بكفاءة السوق.

2. حقوق المساهمين

توفر الحوكمة ضماناً لحقوق المساهمين من حيث الحضور وحق التصويت في الاجتماعات للجمعية العمومية وحق الحصول على الأرباح. وكذلك المادة 88 حتى 96 من قانون الشركات العراقي النافذ تخص الاجتماعات السنوية للمساهمين، والمادة 97 حتى 100 من القانون نفسه تضمن حق التصويت والاعتراض على القرارات المتخذة في الاجتماع. وكذلك بخصوص انتخاب أعضاء مجلس الإدارة فإن المادة 17 و18 من قانون المصارف تكفل آلية الاختيار بوضع الشروط للعضوية في مجلس الإدارة.

3. المعاملة المتساوية للمساهمين

تبنى القوانين العراقية القاعدة لخلق المعاملة المتساوية للمساهمين من حيث تساوي قيمة الأسهم عند الاكتتاب (دينار واحد للسهم حسب قانون الشركات العراقية) أو توزيع الأرباح بعد إطفاء تكاليف التأسيس وفق المادة 14 من قانون المصارف بصورة متساوية على المساهمين شرط عدم التأثير على رأس المال والمديونية وفق المادة 16 و26 من قانون المصارف والمادة 28 ثانياً من قانون الشركات.

4. مسؤوليات مجلس الإدارة

بموجب القوانين والتعليمات التي تفسر القوانين تم تحديد الحد الأدنى لعدد أعضاء مجلس الإدارة (5 أعضاء) بموجب المادة 103 من قانون الشركات والمادة 17 من قانون المصارف ويجب أن يتمتع الأعضاء بخبرة وافية في مجال عملهم وأن يتم اختيارهم حسب الأهلية وفق المادة 18 ثانياً من قانون المصارف والمادة 107 من قانون الشركات، وذات استقلالية للحد من الممارسات السلبية، ولمواكبة عمل الإدارة التنفيذية يتم الاجتماع كل شهرين كحد أدنى حسب المادة 111 من قانون الشركات.

5. الشفافية والإفصاح

تضمن قواعد الحوكمة من خلال مبدأ الشفافية والإفصاح إيصال المعلومات الجوهرية التي يرغب المستفيدين بالحصول عليها، وتحكم التشريعات العراقية ما تصح عنه الشركات من خلال المادة 201 و133 و134 و136 و138 من قانون الشركات والمواد 40 و41 و45 و24 من قانون المصارف وكذلك التعليمات رقم 8 لسنة 2010 والتعليمات رقم 9 لسنة 2011 لهيئة الأوراق المالية.

وأبرز الفقرات التي تم ذكرها أعلاه هي التعليمات رقم 8 لسنة 2010 والتي جاء فيها:

على كل شركة مدرجة في سوق الأوراق المالية تزويد الهيئة بالتقرير السنوي ونشرها بوسائل الاعلام المتاحة ويشترط أعدادها وفقا للمعايير المحاسبية النافذة على أن تتضمن ما يلي:

أ - تقرير مجلس الادارة والذي يجب أن يتضمن:

- أولا: وصف لأنشطة الشركة الرئيسية وأماكنها الجغرافية.
- ثانيا: بيان بأسماء أعضاء مجلس الادارة وأسماء ومناصب أشخاص الادارة العليا.
- ثالثا: بيان بأسماء كبار مالكي الاسهم المصدرة من قبل الشركة وعدد الاسهم المملوكة لكل منهم إذا كانت هذه الملكية تشكل ما نسبته (5%) فأكثر.
- رابعا: وصف لأي حماية حكومية أو امتيازات تتمتع بها الشركة أو أي من منتجاتها بموجب القوانين.
- خامسا: وصف لأي قرارات صادرة عن الحكومة أو المنظمات الدولية أو غيرها لها أثر مادي على عمل الشركة أو منتجاتها أو قدرتها التنافسية.
- سادسا: الهيكل التنظيمي للشركة المدرجة وعدد موظفيها ومؤهلاتهم وبرامج التأهيل والتدريب لموظفي الشركة.
- سابعا: وصف للمخاطر التي تتعرض لها الشركة ان وجدت.
- ثامنا: الانجازات التي حققتها الشركة مدعمة بالأرقام ووصف للأحداث الهامة التي مرت على الشركة خلال السنة المالية.
- تاسعا: الأثر المالي لعمليات ذات طبيعة غير متكررة حدثت خلال السنة المالية ولا تدخل ضمن النشاط الرئيسي للشركة.
- عاشرا: تحليل للمركز المالي للشركة ونتائج أعمالها خلال السنة المالية.
- أحد عشر: التطورات المستقبلية الهامة بما في ذلك أي توسعات أو مشروعات جديدة والخطة المستقبلية للشركة لسنة قادمة على الاقل وتوقعات مجلس الادارة لنتائج اعمال الشركة.
- اثنا عشر: بيان بعدد الأوراق المالية المصدرة من قبل الشركة والمملوكة من قبل أعضاء مجلس الادارة وأشخاص الادارة العليا.
- ثلاثة عشر: المبالغ التي حصل عليها أعضاء مجلس الادارة والمدير المفوض الحاليون منهم والسابقون كأجور ومكافآت نقدية أو عينية.
- أربعة عشر: المبالغ التي أنفقت لأغراض الدعاية والسفر والضيافة والتبرعات.

- خامس عشر: رصيد الاحتياطي واستخدامه.
- سادس عشر: إقرار بعدم وجود أي أمور جوهرية قد تؤثر على استمرارية الشركة خلال السنة المالية التالية.

ب - البيانات المالية السنوية للشركة معدة وفق المعايير المحاسبية النافذة ومدققة من قبل مدقق حسابات مستقل ومخول قانونا في العراق تتضمن ارقام السنة الحالية مقارنة بالسنة السابقة وتتضمن:

- الميزانية العامة.
 - حساب الارباح والخسائر (حساب العمليات الجارية).
 - كشف التدفق النقدي.
 - الايضاحات المرفقة بالبيانات المالية.
- ج - تقرير مدقق الحسابات (يجب أن تكون البيانات مدققة وفقا لمعايير التدقيق).

خلاصة البحث.

أوضح الباحث في البحث أهمية الحوكمة وكذلك بين في حالة فقدانه وأثره حينذاك على الاقتصاديات الدول و حدوث انهيارات في الشركات انفة الذكر ، كذلك بين كيفية نشأته وتطوره حتى الان وماهي المنظمات التي ترعى وتراقب المبادئ الخاصة بالموضوع.

يرى الباحث ان من اهم المبادئ التي أصدرت من قبل المنظمات هي المبادئ التابعة لمنظمة OECD كونها أكثر توسعا في موضوع الحوكمة على الرغم من وجود مبادئ خاصة بحوكمة المصارف التابعة لمنظمة بازل وذلك لان مبادئ بازل لم تستقر على شكلها النهائي وإنما في حالة تطور مستمر لمواكبة الظروف و التطورات أن استقر على شكل نهائي يفضل اتباعه.

ان الباحث استطاع ان يقسم القوانين والتشريعات العراقية وفق مبادئ OECD ولكن هناك الكثير من الفقرات غير مدرجة ضمن القوانين لذا ينبغي ان يتم تطوير هذه القوانين او اصدار مبادئ محلية للحوكمة او اتباع مبادئ OECD

المبحث الثاني

مضمون الشفافية وطرق قياسها.

- تمهيد
- أولاً- مفهوم وتعريف الشفافية.
- ثانياً- المزايا التي تحققها الشفافية.
- ثالثاً- متطلبات تطبيق الشفافية.
- رابعاً- محددات ومعوقات تطبيق الشفافية.
- خامساً- خصائص الشفافية.
- سادساً- مبادئ الشفافية.
- سابعاً- معززات مبادئ الشفافية المالية.
- ثامناً - أنواع الشفافية.
- تاسعاً - نماذج ومؤشرات قياس الشفافية.
- عاشراً - الفرق بين الشفافية والإفصاح.
- الحادي عشر - نماذج وطرق لزيادة الشفافية في الإفصاح.

تمهيد:

تصح الشركات عن المعلومات الخاصة بها وتلتزم بكافة الجوانب الشكلية والضمنية عند إعداد القوائم ولكن بمعلومات لا تتصف بالشفافية، الأمر الذي أدى إلى خلق حالة عدم ثقة بهذا الإفصاح، نظراً للحالات المتكررة التي حصلت في الشركات الكبيرة التي كأنت تمثل بحد ذاتها اقتصاديات الدول وضللت المستثمرين بهذه المعلومات، وبالنتيجة افلاسها، لذا ظهرت الحاجة الى وجود الشفافية.

أولاً- مفهوم وتعريف الشفافية.

تعد الشفافية من المفاهيم الحديثة في عالم السياسة والاقتصاد والإدارة والمحاسبة فلم يكن مصطلح الشفافية معروفاً ودارجاً بين هذه الشرائح حتى وقت قريب، لذا تختلف وجهات النظر في إعطاء تعريف وبيان مفهوم الشفافية.

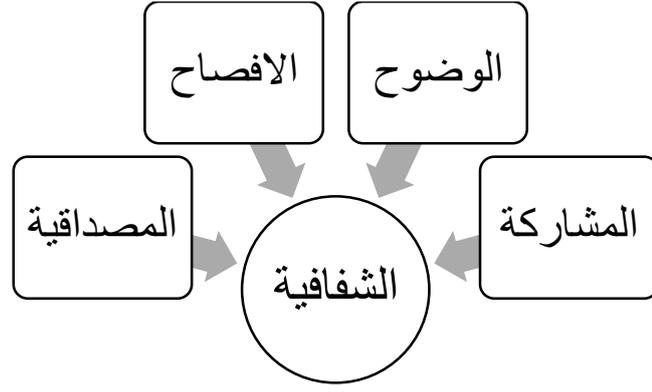
يمكن تحديد أول استخدام لمصطلح الشفافية عند الروس بكلمة (غلاسنوست) ويقصدون بها سياسة الدعاية القسوى والشفافية في أنشطة الحكومات، كأن غورباتشوف (الرئيس الروسي الأسبق) يستخدم هذا المصطلح كثيراً عند تحديد السياسات التي يعتقد أنها تساعد على التخفيف من الفساد والتعسف في استخدام السلطة الإدارية (ويكيبيديا / غلاسنوست).

وتعني الشفافية الوضوح التام في اتخاذ القرارات ورسم الخطط والسياسات وعرضها على الجهات المعنية لمراقبة أداء الحكومة وخضوع الممارسات الإدارية والسياسات للمحاسبة والمراقبة المستمرة (الراشدي، 2007: 15).

والشفافية تعني جعل الأمر واضحاً وشفافاً وبعيداً عن الغموض ولا يحتاج إلى من يفسره (طالب والعامري، 2009: 184).

والشفافية تعني أيضاً عرض المعلومات على نحو يؤدي الى تقليص حالة عدم التأكد حول الجهة التي قدمت تلك المعلومة (العدواني، 2009: 256).

أن جميع ما قد قيل عن الشفافية تدعو الى جوهر معين كما مبين في الشكل الآتي:



شكل (2-3): جوهر الشفافية.

المصدر: (حرب, 2011: 11).

من خلال ما تقدم ذكره عن مفهوم الشفافية يمكن القول بأن الشفافية هي مبدأ تتبناه إدارة الشركة والتي من خلالها سوف توفر المعلومات المناسبة، وهي ضمان لعدم ممارسة الإدارة لأي نشاط غير أخلاقي يضر بمصلحة أصحاب العلاقة مع الشركة.

وهناك اختلاف في تعريف الشفافية تبعاً لاختلاف وجهات النظر ولكن التعاريف كلها تشير إلى عدم تضليل الجمهور، والجدول الآتي يبين هذه التعاريف:

جدول (2-2): تعريف الشفافية.

مفهوم التعريف	ت اتجاه التعريف
الوسيلة التي تعمل على الحد من العلاقات المشبوهة حد للفساد وغير الشرعية مع المسؤولين وتصدي للفساد والرشوة. (ولد القابلة، 2004: 3)	1 سياسي
الانفتاح الضروري في السياسات والقرارات الحكومية حق الشعب وإتاحة المعلومات المطلوبة إلى الشعب وتقليل سوء الاستخدام للموارد والقدرة على مساءلة الحكومة من قبل الشعب (2 : Rogers 2007).	

الحد من السياسات والإجراءات غير المعلنة والسرية مصلحة الشعب
التي تتسم بالغموض وعدم مساهمة الجمهور فيها بشكل
واضح على الرغم من أن الشعب المعني الأول لما
يجري في أروقة الحكم (مصلح، 2013: 49).

2 اداري
اتاحة المعلومات بخصوص أداء الشركات لجهات افصاح عام
خارجية (208 : 2004 : Bushman & et).

عمل الإدارة العامة في بيت من زجاج كل ما به رؤية إدارة
مكشوف للعاملين والجمهور وتتضمن الأنظمة التي الشركات
تعمل من خلالها الإدارة والوسائل اللازمة التي تكفل
العلم والمعرفة بحقيقتها للجمهور وبالتالي القدرة على
مساءلتها ومحاسبتها (السبيعي، 2010: 15).

وضوح وبساطة الصياغة وسهولة الفهم للقوانين الإدارية بساطة الاعمال
فضلا عن سهولة الإجراءات التنفيذية وعدم تعقيدها
والنزاهة في تنفيذها (طالب والعامري، 2014: 183).

3 اجتماعي
نظام يقاوم الفساد وليس لمهاجمة الفاسدين فهي تساعد مقاومة الفساد
الإعلام الحر وأجهزة القضاء على خلق آلية لمقاومة
الفساد من خلال تحالف هذه القوى (الخناق، 2006:
(9

4 محاسبي
توفير المعلومات ذات النطاق الواسع والموثوق بها حول توضيح اعمال
أداء الشركة ومركزها المالي وفرص الاستثمار الشركات
والحوكمة والمخاطرة في الشركات

(66 : 2003 : Bushman & Smith)

الاتجاه السائد لتنظيم الإفصاح المحاسبي بقدر تعلق قابلية الوثوق
الامر بالمستثمرين والمحللين فضلا عن كون عرض
المعلومات يقلل من حالة عدم التأكد من جهة، ومن
جهة أخرى تحسين القدرة المستمرة على توقع العوائد
الناجمة عن امتلاك أوراق مالية (عبد الحميد، 2007،
:33).

أداة تساعد على تقييم أداء الشركات من خلال توفير قابلية الاعتماد
المعلومات الملائمة والمتاحة للجميع.

(Hdlyr & et 2011 : 9)

5 اقتصادي اعلام الجمهور فيما يتعلق بالوظائف المتوفرة في استقرار
الحكومة والسياسات المالية العامة والسياسات الاقتصادي
الاقتصادية السليمة على خلاف ذلك هناك عدم استقرار
في اقتصاد الدولة وعدم العدالة.

(Kopist & Craig 1995 : 1)

ثانيا-المزايا التي تحققها الشفافية.

تتعدد أهمية الشفافية لارتباطها بجهات عديدة (سياسية، اجتماعية، محاسبية و...) لذا سوف نركز
على الجانب المالي والمحاسبي أكثر من باقي الجوانب، وتم تحديد أهمية الشفافية من قبل (الراشدي
،2007: 16) (خريسات واخرون ،2012: 14) (فتح الله، 2014: 36) (طالب والعامري
،2014: 185) كالاتي:

- 1- الإفصاح عن المعلومات الصادقة والموثوقة في عملية اتخاذ القرار والتقييم السليم.
- 2- تحسين سمعة الشركة ومنع الممارسات الإدارية الخاطئة.
- 3- ضمان لحقوق أصحاب المصالح.
- 4- مؤشر لوجود النزاهة والكفاءة في العمل.
- 5- الدليل القاطع لإتباع مبادئ الحوكمة.

6- استقرار وانتعاش الأسواق وتجنب الازمات.

7- جذب الاستثمار.

ولكن هناك من الباحثين (الكعبي وعبد الحميد، 2008: 6) (عبد الحميد، 2007: 36) (الحسنات، 2013: 10) يرون أن ما قد تم ذكره أعلاه اهداف الشفافية وليست أهمية الشفافية، نظرا لوجود الخلاف الحاصل تم اعداد الجدول الآتي الذي فيه تم فصل أهمية الشفافية عن اهداف الشفافية من الفقرات التي تم ذكرها أعلاه وتحديد هدف لكل أهمية من أهميات الشفافية.

جدول(2-3): أهمية وأهداف الشفافية.

ت أهمية	أهداف
1	الافصاح عن المعلومات الصادقة والموثوقة
2	تحسين سمعة إدارة الشركة
3	ضمان الحقوق والمصالح العامة
4	الدليل القاطع لإتباع الحوكمة
5	مؤشر لوجود النزاهة والكفاءة
6	استقرار وانتعاش الأسواق
	تسهيل عملية اتخاذ القرار
	التقييم السليم لأداء الشركة
	حماية أصحاب المصالح
	وضع خطط ومنع الممارسات المضللة
	توفير النجاح ومحاربة الفساد
	جذب الاستثمار

ثالثا-متطلبات تطبيق الشفافية

- 1- الأنظمة والقوانين الواضحة والمعلنة للناس والموظفين.
- 2- استقلال السلطات والديمقراطية والحرية في العمل.
- 3- الافصاح المناسب والتام.
- 4- المعلومات غير الغامضة.
- 5- قبول الانتقاد والمساءلة. (الخرزلي، 2013: 120)
- 6- تعزيز دور أجهزة الرقابة المالية والإدارية.
- 7- تطوير وتدريب الموظفين وتبسيط إجراءات العمل.
- 8- توفر المؤسسات الحكومية لمراقبة الشركات. (السبيعي، 2010: 23)

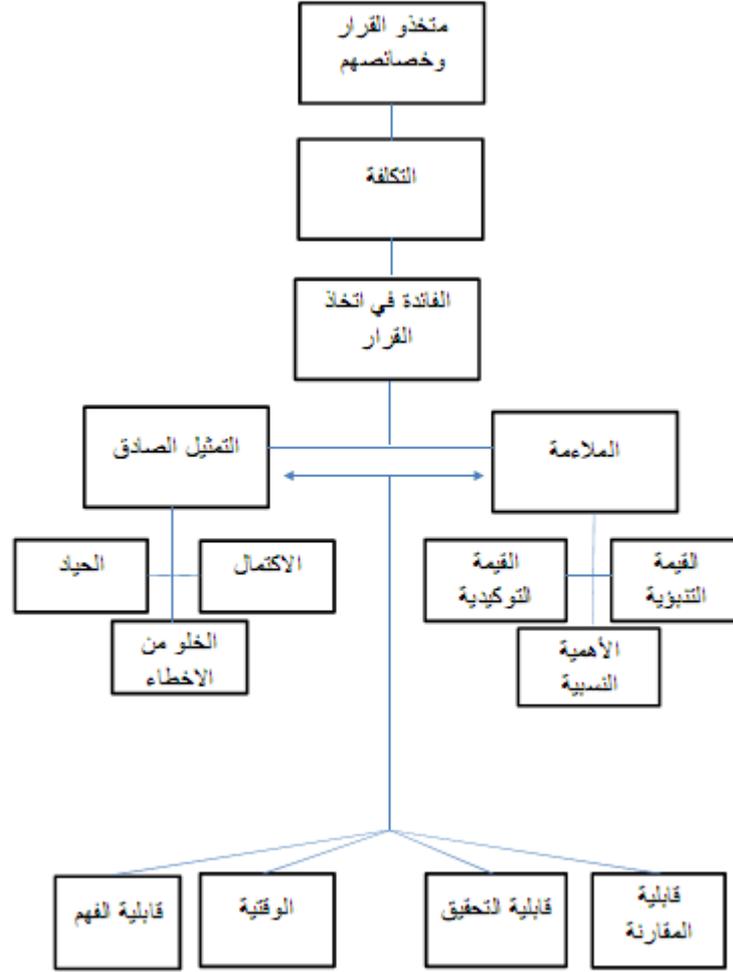
رابعاً-محددات ومعوقات تطبيق الشفافية.

- 1- اهداف الشركة: كثرة الأهداف وتداخلها هي من المشاكل التي تواجه تطبيق الشفافية وذلك لصعوبة تحديد أولويات الأهداف المراد تحقيقها وصعوبة وضع الاستراتيجيات لتنفيذ الأوامر.
- 2- الروتين والتعقيد: الغموض والروتين الإداري يشكل عائق في تطبيق الشفافية.
- 3- الازدواجية في العمل: عدم التنسيق بين الأجهزة الإدارية في إجراء العمليات.
- 4- تعارض المصالح: المقصود به التعارض الحاصل بين الأهداف الشخصية وأهداف المنظمة والأطراف الأخرى. (الخرزلي ، 2013: 122)

خامساً-خصائص الشفافية.

أن لشفافية المعلومات المحاسبية أهمية خاصة، وهذه الشفافية تتعلق بمخرجات النظام المحاسبي إذ أن هناك تطابق بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وخصائص الشفافية (حسين واخرون، 2010: 214).

أصدر مجلس المعايير المحاسبية المالية الاميركي (FASB) بالاتفاق مع مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) بيان رقم 8 في سنة 2010 بديل عن بيان رقم (1 و2)، تحديث الإطار الفكري المحاسبي والذي من خلاله تم توضيح الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية لغرض تحقيق هدف المحاسبة (الهدف الرئيسي لنشاط المحاسبة هو إيصال المعلومات لغرض اتخاذ القرار المناسب)، والشكل (8-2) يبين هذه الخصائص.



الشكل (2-4): خصائص المعلومات المحاسبية.

المصدر: (Kieso et al 2010: 48)

1- الخصائص الأساسية: والتي يجب أن تتوافر في المعلومات وتقسم الى:

أولاً-الملاءمة: تكون المعلومات ملائمة إذا قلت من حالة عدم التأكد وتحسين عملية اتخاذ القرار والمساعدة على التوقعات المستقبلية (Romney & Steinbart 2009: 28).

وعليه يجب أن تكون للمعلومات الملائمة الخواص التالية(الججاوي والمسعودي، 2014: 29):

- القيمة التنبؤية. إذا أمكن استخدامها كمدخلات في عملية تقييم الأداء.
- القيمة التوكيدية. عند تزويد المستخدم بتغذية راجعة مطابقة لتقييماتهم السابقة.
- الأهمية النسبية. عند حذفها أو عدم اظهارها سوف يتأثر القرار المتخذ من قبل المستخدم.

ثانياً- التمثيل الصادق. القوائم المالية تمثل الظواهر الاقتصادية على شكل كلمات وارقام، لكي تكون هذه المعلومات مفيدة للاستخدام يجب أن تعكس صدق هذه الظواهر ويجب أن تتصف بالآتي:

- **الاكتمال.** أن تضم معلومات لكل الظواهر الضرورية للمستخدم.
 - **الحيادية.** عدم التحريف في عرض المعلومات وعدم انحيازها.
 - **الخلو من الأخطاء.** عدم وجود أخطاء أو حذف للمعلومات التي تمثل الظواهر.
- (Statement of Financial Accounting Concept NO.8 2010:17)

2- **الخصائص الثانوية:** "وهي التي ينبغي توافرها في المعلومات المحاسبية وعدم توافرها لا يعني أن المعلومات غير مفيدة بل درجة الإفادة هي:"

- **قابلية المقارنة.** قدرة مقارنة المعلومات بين الشركات أو بين فترات مختلفة لنفس الشركة لغرض الاختيار بين البدائل.
- **قابلية التحقق.** تشكل صدق الظاهرة، والمستخدمين يصلون الى إجماعاً بشأنها.
- **الوقتية.** إتاحة المعلومات في الوقت المناسب وقدرتها في التأثير على اتخاذ القرار.
- **قابلية الفهم.** عرض المعلومات بوضوح ولا تحتاج الى تفسير.

(الجراوي والمسعودي، 2014: 30)

وقد تم تحديد خصائص أخرى للشفافية تضاف الى ما تم ذكره وهي على النحو اللاتي (طالب والعامري، 2014: 195-196):

- 1- سهولة الوصول الى المعلومة.
- 2- سعة انتشار المعلومة.
- 3- استعداد الشركة لتقديم أي معلومة تطلب منها.
- 4- تنوع التقارير ودوريتها المنتظمة.
- 5- علنية المعلومات ووجود موقع على شبكة الأنترنت للإفصاح عنها.

سادسا - مبادئ الشفافية.

- ✓ **المبدأ الأول - وضوح الأدوات والمسؤوليات.** يؤكد هذا المبدأ على تحديد هيكل القطاع الحكومي ووظائفه ومسؤولياته داخل الحكومة والعلاقة بين الحكومة وباقي القطاعات ومراعات أخلاقيات الإدارة والشفافية.
- ✓ **المبدأ الثاني - إتاحة المعلومات للجمهور.** يؤكد هذا المبدأ على الإفصاح العام وفي الوقت المناسب ويشترط بأن يكون الإفصاح تاماً لغرض الافادة منه في عملية اتخاذ القرار أو أي استخدام آخر.
- ✓ **المبدأ الثالث - ضمان صحة المعلومات.** يؤكد هذا المبدأ على صدق تمثيل المعلومات وملاءمتها والحاجة الى التدقيق لتأكيد المبدأ.
- ✓ **المبدأ الرابع - علانية المعلومات.** نشر المعلومات من خلال اعداد المركز المالي وبيان كيفية الوصول الى النتائج (السياسات والمستندات) وأيضاً نشر التقارير المعززة لقائمة المركز المالي (www.shaffalibya.com).
- ✓ **المبدأ الخامس - الاستثناءات المحدودة.** يعطي هذا المبدأ الحق للشركة بالاحتفاظ بالمعلومات التي تراها شخصية أو من ضمن اسرارها الخاصة وعدم الإفصاح عنها.
- ✓ **المبدأ السادس - حماية المبلغين عن الفساد والأخطاء.** ضمان سلامة المبلغين وحفظهم من أي عقوبة أو قصاص أو ضرر مهني عند كشفهم عن الحالات غير الأخلاقية الحاصلة (فتح الله، 2014: 36).

سابعا - معززات مبادئ الشفافية المالية. (أبوديه، 2007: 9)

- 1- **النظام المحاسبي:** وجود النظام المحاسبي يضمن مبادئ الشفافية الخاصة بالإفصاح التام والعام وضمان لصحة المعلومات، ويمكن القول إن اتباع الشركات لمعايير الإبلاغ المالي أو معايير المحاسبية الدولية ومبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما هي الخطوة الأولى في الاتجاه الصحيح.
- 2- **أدارة المشتريات:** الاستغلال الصحيح للموارد المتاحة في شراء المستلزمات الضرورية لإكمال نشاط الشركة عن طريق تشكيل لجأن للمشتريات، ودراسة سياسات الشراء وعدم التضارب في المصالح من خطوات تحقيق النزاهة والشفافية.
- 3- **إدارة الإيرادات:** السيطرة على إيرادات الشركة التي يتم الحصول عليها من النشاط الجاري أو العرض أو التي يتم الحصول عليها كهدية أو كهبة وإيداعها في المصارف والمحاسبة عليها.
- 4- **اعداد التقارير المالية:** يجب اعداد التقارير المالية وتحديد الجهات المستفيدة منها والتوقيت الزمني المناسب للإفصاح عن التقارير المحاسبية الرئيسية (المركز المالي، كشف الدخل، التدفقات النقدية، والتغير في حقوق الملكية) وأيضاً الكشوفات الثانوية (المديون، الدائنون).

- 5- **التدقيق:** يعطي التدقيق الخارجي نوعاً من المصادقية وزيادة الثقة في البيانات المالية أكثر من التدقيق الداخلي وهذا لا يعني الاستغناء عن التدقيق الداخلي لغرض الحصول على الشفافية وتحقيق مبادئها. ويجب القيام بالتدقيق الداخلي والخارجي معاً واختيار المدقق المؤهل والكفوء بما يضمن عدم انحيازه لجهة معينة عند التدقيق.
- 6- **أعداد الموازنات:** الموازنات بصورة عامة هي خطط استراتيجية لتحقيق الأهداف المستقبلية ومن خلال الموازنات يتم تحديد النشاط والأموال التي سوف تصرف والتي يتم الحصول عليها وهذا ضروري في تحقيق مبادئ الشفافية.

ثامنا -أنواع الشفافية.

هناك نوعان رئيسيان من الشفافية هما (www.cogendo.com):

- 1- **الشفافية الداخلية:** هي مقياس لمدى انفتاح إدارة الشركة على موظفيها، ففي السابق كانت إدارة الشركات تخبر الموظفين بالمعلومات التي تريدها هي فقط، ولكن عند اتباع مبادئ الشفافية اختلف الأمر، فلغرض الحفاظ على بقاء المدراء والموظفين في الشركة يجب اعطائهم كامل المعلومات حول أداء الشركة وخططها وسياساتها.
- 2- **الشفافية الخارجية:** هو مقياس لمدى انفتاح الشركة على زبائنها والمساهمين والجمهور العام واعطائهم المعلومات المناسبة.

تاسعا- نماذج مؤشرات قياس الشفافية.

بسبب التعقيد لمفهوم الشفافية توجد صعوبة في قياس درجة الشفافية للمعلومات المفصح عنها، ويمكن اتباع التحليل الكمي عن طريق قياس دقة المعلومات وجودتها وذلك من خلال احدى الطرق التالية:

1- CIFAR

مؤشر لقياس الإفصاح والشفافية تم نشر هذا المؤشر من قبل المركز الدولي للتحليل والأبحاث المالية Center of International Financial Analysis and Research في عام 1993 و1995، تم تطبيق هذا المؤشر في أكثر من 1000 حالة مختلفة وكثير من الكتاب والباحثين يستخدمون هذا المؤشر لقياس العلاقة بين الشفافية وتقييم الأداء أو الثقافة التنظيمية (Jahanshad et al 2014: 28).

وأن درجة الشفافية وفق هذا المؤشر تمثل المعدل الذي يتم الحصول عليه من 90 فقرة محاسبية وغير محاسبية للمعلومات التي أفصحت عنها الشركة (الكبيرة أو الصغيرة) وهذه الفقرات قسمت الى 7 مجاميع وكالتالي (13: Jayarman and Kothari 2012):

- 1- المعلومات الرئيسية (8 فقرات)
- 2- كشف الدخل (11 فقرة)
- 3- المركز المالي (14 فقرة)
- 4- كشف التدفقات النقدية (5 فقرات)
- 5- سياسات الإفصاح المحاسبية (20 فقرة)
- 6- معلومات عن حقوق الملكية (20 فقرة)
- 7- معلومات ثانوية (12 فقرة)

وبالتالي يتم جمع عدد النقاط المفصحة في الشركة من الفقرات أعلاه وترجمتها الى 100 لكي نحصل على نسبة مئوية والتي تمثل درجة الشفافية.

Piotroski and Smith Transparency Model،Bushman-2

تم توضيح هذا المؤشر في المقالة المنشورة في 2004 بعنوان What Determine Corporate Transparency (Bushman et al) حيث تم اعداد إطار عام لقياس الشفافية من ثلاثة اقسام:

- 1- التقارير المالية (الإلزامية والتطوعية).
- 2- المعلومات السرية.
- 3- نشر المعلومات من خلال وسائل الاعلام والأنترننت.

تم قياس كل قسم من الأقسام الثلاثة بالمؤشرات الخاصة بها. والجدول (20000): يوضح المؤشرات المستخدمة في المقياس:

الإبلاغ في الشركات:	توصيل المعلومات المحاسبية	نشر المعلومات:
•كثافة الإفصاح	والعامة:	النقل عبر الوسيط ومواقع الأنترننت
•الإفصاح المالي	•تقارير مباشرة: للتحليل	
•الصاحات الحوكمة	المالي	
•مبادئ المحاسبية	•تقارير غير مباشرة:	
•توقيت الإفصاح	للمستثمرين والتجار	
•مصدقية الإفصاح		

الجدول (2-4) المؤشرات المستخدمة في مقياس بوشمان

المصدر Bushman et al.2004:5

Standard and Poor' (S&P) Model-3

مؤسسة S&P اعدت سلسلة من البحوث الشاملة عن نوعية المعلومات وتوفرها في الشركات الكبيرة في كثير من بلدان العالم خلال السنوات 2002-2004 واعدت هذا المؤشر لقياس درجة الشفافية في البيانات المفصّل عنها من قبل الشركات، يتضمن هذا المؤشر ثلاثة بنود و98 فقرة معدة على أساس مبادئ OECD للحوكمة وهذه التقسيمات كالتالي:

(Jahanshad et al 2014:28)

- 1- هيكل الملكية وحقوق المساهمين (28 فقرة).
- 2- الشفافية المالية والإفصاح عن المعلومات غير المالية (35 فقرة).
- 3- هيكل مجلس الإدارة والإدارة (35 فقرة).

عاشرا - الفرق بين الشفافية والإفصاح.

تنظر الأسواق الى الشفافية على أنها الاتجاه السائد لتنظيم الإفصاح المحاسبي بقدر تعلق الأمر بالمستثمر والأطراف ذات الصلة، فالشفافية إذاً هي النظام والإجراءات العملية لتوفير مستلزمات الإفصاح عن النشاط والإجراءات، كما أن هناك ترابط وثيق بين الشفافية والإفصاح الى درجة يصعب التمييز بينها (زويلف، لا يوجد سنة طبع:9). وبسبب هذا الترابط هناك من الباحثين من يفضل استخدام مصطلح الشفافية في الإفصاح لأهمية الموضوعين وترابطهما.

ومما زاد في أهمية الشفافية هو أن الأطراف الخارجية غالباً لا تمتلك السلطة لإلزام الشركات بالإفصاح عما تحتاجه من المعلومات الضرورية لاستخدامها، ومن هنا فإن الشفافية في الإفصاح تجعل التعامل في السوق المالي أكثر عدالة (الجراوي وفتح الله، 2015:).

أن مفهوم المحاسبة بصورة واسعة هي نظام للقياس والإفصاح، فالمحاسب يقيس الاعمال ويفصح عن نتائج القياس على شكل قوائم مالية تتمتع بالصدق والشفافية متاحة للجميع لغرض اتخاذ القرار (لطي، 2005: 474).

والمقصود بالإفصاح المحاسبي هو المرحلة التي تمكن المحاسبين من التعبير عن جهودهم في توفير المعلومات المحاسبية على شكل تقارير مالية تساعد المهتمين بها من خارج وداخل الشركة في اتخاذ القرار السليم في ضوء المعلومات المفصّل عنها.

عرف الإفصاح من قبل الجمعية الأمريكية للمحاسبين القانونيين بأنه عرض القوائم المالية بكل وضوح طبقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً، وقد عرفه Hendrikson بأنه عرض

المعلومات للمستثمرين وغيرهم من المستفيدين لكي تساعدهم على التنبؤات المستقبلية، وقد عرفه Choi بأنه نشر المعلومات التي تخص الشركة سواء كانت كمية أو غير كمية بما يساعد المستثمر على اتخاذ القرار وتقليل حالة عدم التأكد لديه (ويكيبيديا / الإفصاح المحاسبي).

ومما ذكر أعلاه يمكن تحديد وظيفة الإفصاح فيما يلي:

- 1- نشر المعلومات والتقارير والقوائم المالية وغير المالية.
- 2- إيصال المعلومات الكمية وغير الكمية للمستفيدين.
- 3- المساعدة على اتخاذ القرار.
- 4- المساعدة على التنبؤات المستقبلية.

أن أسواق الأوراق المالية تطلب من الشركات التي ترغب بدخولها في السوق بالإيفاء بمتطلبات الإفصاح لكي تتأكد من أن المستثمرين يحصلون على المعلومات التي يرغبون بها والتي تكون مناسبة وفي الوقت المحدد لغرض تقييم البدائل المتاحة (تشوي واخرون، 2004: 194). لذا يعتبر الإفصاح المحاسبي روح أي سوق مالي وأساس نجاحه فهو يحقق في حالة توفره بالصورة المطلوبة جوا من الثقة بين المتداولين (ابوحمام، 2009: 47) ومن أساليب الإفصاح التي تحقق الأهداف المرجوة منه هي ما يلي (العيساوي واخرون، 2008: 134):

- القوائم المالية الرئيسية.
- الكشوفات الملحقة بالقوائم المالية.
- الملاحظات الهامشية.
- القوائم الإضافية.
- تقرير مجلس الإدارة.
- تقرير مدقق الحسابات.

اشكال الإفصاح المحاسبي

توجد أشكال متعددة للإفصاح يمكن توضيحها على النحو التالي www.dorar-aliraq.net:

- 1- الإفصاح الكامل: وفق هذا النوع من الإفصاح يجب أن تتضمن القوائم المالية لأي معلومة ذات أثر محسوس، أي يشير هذا النوع الى شمولية القوائم المالية لمعلومات حقيقية حصلت في الفترة المحاسبية السابقة وأثر هذه الحقائق على المعلومات التاريخية وعلى المعلومات المتوقعة.

2- الإفصاح العادل: المقصود بهذا النوع هو الإفصاح بصورة عادلة ومتساوية لكل مع عدم التحيز الى جهة معينة وتحقيق فهما عادلا لجميع الأطراف ممن لديهم الحد المعقول لفهم هذه الإفصاحات.

3- الإفصاح الكافي: وهي أن تشمل الإفصاحات للقوائم المالية والملاحظات والمعلومات الإضافية لتجنب تضليل الأطراف ذات العلاقة مع الشركة.

الحادي عشر - نماذج وطرق لزيادة الشفافية في الإفصاح.

للتحرك نحو المزيد من الشفافية لابد للشركات أن تقدم أفضل المعلومات في الوقت المناسب وجعل هذه المعلومات والقوائم المالية سهلة الفهم وأن تذهب الى ما وراء المتطلبات التنظيمية وتقوم بالتبليغ عن المعلومات غير المالية التي تتيح للمستثمر لمحة أكثر دقة عن الشركة والإكثار من استخدام تقنيات الأنترنت ولغات البرمجة (الهنداوي، 2010: 47). وهناك عدة طرق لتحقيق هذه المتطلبات ومن أهمها:

Dippiaza and Eccles Transparency Models-1

تم اقتراح هذا النموذج في عام 2002 من قبل Dippiaza and Eccles في كتابهم:

the future of corporate transparency, Building a Public Trust

وهذا النموذج يقترح ثلاثة امور للإفصاح والذي من خلاله يقدم النظرة الشاملة عن افصاحات الشركة وهذا النموذج لا يتطلب الإفصاح بثلاثة مستويات ولكن إيصال هذه المعلومات للمستثمر سوف يكون من خلالها الفكرة الشاملة عن الشركة (Jahanshad et al 2014:28) وهذه المقترحات هي كالتالي:

1- مجموعة من المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً الدولية GGAAP

Global Generally Accepted Accounting Principles

كل الشركات تعد حساباتها وفق المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً و على أساس المعايير المحاسبية ولكن الاختلاف هنا اتباعها لمعايير دولية أو محلية قد وجهت انتقادات كثيرة لهذه المعايير لذلك يجب اعداد المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً الدولية و توحيد كافة الإجراءات المحاسبية لضمان وجود الشفافية. (Dippiaza and Eccles, 2002)

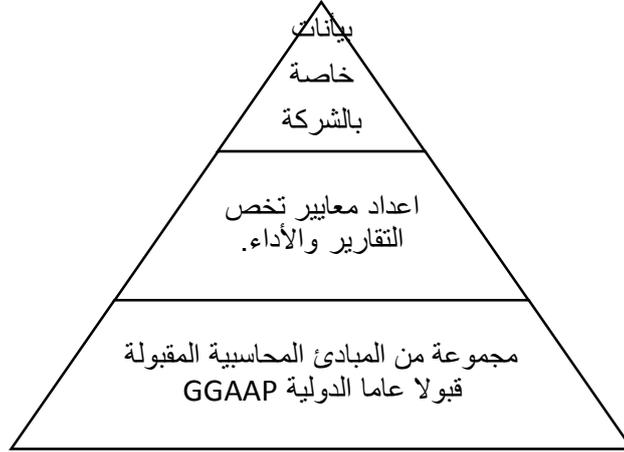
2- اعداد معايير تخص التقارير والأداء .

المستثمرون بحاجة الى المقارنة بين الشركات وهذه المقارنة تعتمد على القوائم المالية بالدرجة الأساس لذا يجب على الشركة أن تفصح عن كافة المعلومات في التقارير المالية وكذلك يجب أن تفصح عن أداء الشركة في السابق والتوقعات المستقبلية عن اداءها بجانب القوائم المالية (19: 2002 Dipiazza and Eccles) .

3- بيانات الشركة الخاصة.

على الرغم من الإفصاح عن البيانات المالية للشركة وعن اداءها فالمستثمر بحاجة الى معلومات إضافية عن سياسة الشركة وتوقعات مجلس الإدارة عن مستقبل الشركة وخططهم وإجراءات إدارة المخاطر (22: 2002 Dipiazza and Eccles) . والشكل التالي يوضح هذه المستويات الثلاث:

الشكل (2-10): المستويات الثلاث لـ Dipiazza and Eccles-



الشكل (2-5) المستويات الثلاث لدى ديبيازا

المصدر: (15: 2002 Dipiazza and Eccles)

XBRL-2

وهي اختصار لـ

Extensible Business Reporting Language لغة تقارير الاعمال الموسعة

تتلخص مهمة لغة XBRL بكونها ابتكار يسعى الى خفض تكلفة التقارير و الافصاح عن بيئة الاعمال و تسريع تدفقها و زيادة فائدتها و توحيد شكل التقارير المالية و محتوياتها لسهولة فهمها من قبل المستخدمين (فنطججي ، 2012 : 10) وهي صممت خصيصا للتطبيقات المالية و المحاسبية على الحاسوب حيث يتم التعامل بهذه اللغة لإعداد البيانات والتقارير المالية بالشكل الذي يجعلها قابلة للقراءة والفهم من قبل برامج الحاسوب (يعقوب و الذهبي ، 2014 : 8) .

فمثلا أن أي برنامج مالي ومحاسبي لا يمكن طلب معلومة محدد منه مثل طلب حساب المدينون لعام 2012 لأنه لا يعرف اين يجد هذه المعلومة، اما بتدخل XBRL في اعداد ونشر القوائم المالية والمعلومات المحاسبية يجعل المعلومات المطلوبة متواجدة ومتوفرة لكل الأشخاص وعدة دقائق كافية للحصول على المعلومة المطلوبة.

بشكل عام أن XBRL تعالج المشاكل بطريقتين (قنطقجي، 2012: 135):

1- تسهيل تقديم المعلومات عن الشركات.

2- تسهيل استخدام هذه المعلومات.

خلاصة البحث.

ان الشفافية التي هي من ضمن مبادئ الحوكمة تتعلق تعلق تام بالإفصاح وانه يمثل من اهم مبادئ الحوكمة لأنه لا يمكن قياس درجة اتباع الشركات للحوكمة الا من خلال الشفافية في الافصاح وكذلك يمكن القول ان الشفافية تعتبر المحصلة النهائية لباقي مبادئ الحوكمة وان أثر باقي مبادئ الحوكمة تظهر في الشفافية.

لذا فإن رسم الأهداف وكيفية تحققها من اهم مقومات الشفافية فينبغي رسم السلطات والصلاحيات للمشاركين في العمل وتحديد خطوات العمل للحصول على الشفافية.

المبحث الثالث

تقييم أداء المصارف.

- تمهيد.
- أولا - الأداء .
- ثانيا - مفهوم وتعريف تقييم الأداء .
- ثالثا - اهداف تقييم الأداء .
- رابعا - أهمية تقييم الأداء
- خامسا - شروط وأخطاء تقييم الأداء .
- سادسا - تقييم الأداء المالي في المصارف.
- سابعا - الغرض من تقييم الأداء المالي.
- ثامنا - مراحل تقييم أداء المصارف
- تاسعا - مجالات تقييم أداء المصارف.
- عاشرا - معايير تقييم أداء المصارف
- حادي عشر - مصادر المعلومات في تقييم الأداء المالي.

تمهيد.

تعمل المصارف في بيئة تتميز بالمنافسة الشديدة وذات طابع اقتصادي متقلب، تمارس نشاطها وتعكس واقع هذا النشاط على شكل بيانات وجداول وكشوفات متاحة ومفصح عنها للجميع، لكي يستفيدوا منها في تقييم الأداء واتخاذ القرار المناسب، وتتضمن عملية تقييم الأداء دراسة تفصيلية للكشوفات المالية ومقارنة نتائجها وتفسيرها وبالتالي الاستفادة منها وسوف يتم الاستعراض في هذا المبحث كل ما يتعلق بتقييم الأداء بصورة تفصيلية.

أولا - الأداء .

يستخدم مصطلح الأداء على شكل واسع من قبل المنظمات والباحثين، والقليل منهم يتقنون على معنى واحد لمفهوم الأداء، فهو يمكن أن يكون الكفاءة أو قوة الإدارة أو العائد على الاستثمار أو الكثير من المفاهيم الأخرى (Dickinson 2008: 12).

وقد تم تعريف الأداء على أنه مدى تحقيق الشركة لأهدافها على المدى البعيد من خلال استغلال الموارد المتاحة والأخذ بعين الاعتبار التأثيرات الداخلية والخارجية عليها (محاذ، 2011: 3).

وتم تعريفه أيضا بأنه الاستحواذ الاقتصادي للموارد المتاحة من قبل الإدارة لتحقيق أهدافها (Ham 2009 :10).

لذا فإن الأداء يتكون من ثلاثة مكونات رئيسية، والإدارة التي تتميز بالأداء الأفضل هي التي تجمع بين هذه المكونات بشكل جيد وهذه المكونات هي كالاتي (دزاييت ومبروكة، 2013: 4-5):

1- **الفاعلية** . وهي مدى قدرة الادارة على تحقيق اهدافها وتقاس نسبة الفعالية من خلال المعادلة الاتية:

$$\bullet \text{ الفاعلية} = \frac{\text{المخرجات الفعلية}}{\text{RM}} \div \frac{\text{المخرجات المتوقعة}}{\text{RP}}$$

2- **الكفاءة** . وهي الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة بأقل تكلفة ممكنة وتقاس من خلال:

$$\bullet \text{ الكفاءة} = \frac{\text{المخرجات}}{\text{RM}} \div \text{MR المدخلات}$$

3-الإنتاجية. وهي كمية الإنتاج المنسوبة لعنصر أو عدة عناصر من عناصر الإنتاج خلال فترة زمنية محددة.

هنالك عدة أنواع للأداء ولكن جميعها تسعى الى تحقيق هدف واحد في الشركة الواحدة لذا تم تصنيف الأداء الى التصنيفات التالية :

1- حسب بيئة العمل.

أ- أداء البيئة الداخلية وأيضا يطلق عليه بأداء الوحدة وهو على عدة اشكال:

- أداء الموارد البشرية، أداء افراد الشركة.
- الأداء التقني، أداء المؤسسة في استغلال واستثمار مواردها المتاحة.
- أداء مالي، فعالية استخدام الوسائل المالية.

ب- أداء البيئة الخارجية، وهو الأداء الناتج عن التغيرات الحاصلة خارج

الشركة مثل التغير في الأسعار أو التضخم أو الكساد (رزيقة، 2012: 6).

2- حسب طبيعة العمل.

- أداء اقتصادي.
- أداء اجتماعي.
- أداء تكنولوجي.
- أداء سياسي (رزيقة، 2012: 10).

ثانيا- مفهوم وتعريف تقييم الأداء .

قبل البدء بإيضاح مفهوم تقييم الأداء ينبغي أن نذكر بأن هناك اختلاف في وجهات النظر لاستخدام مصطلح التقييم أو التقييم، و من خلال الاطلاع على هذه الاختلافات سوف يستخدم الباحث كلمة التقييم التي تعادل كلمة EVALUATION في اللغة الإنجليزية بدل كلمة التقييم CORRECTION.

المقصود بتقييم الأداء هو قياس أداء المنظمة وكيفية تنسيقها بين المدخلات (الموارد المتاحة) والمخرجات (تحقيق الأهداف) (Ham, 2009: 35).

وتقييم الأداء هو مرحلة من مراحل الرقابة الفعالة التي تستخدم للمقارنة بين الأهداف المخطط لها وبين ما تم تحقيقه فعلا وبيان الانحرافات وأسبابها وطرق معالجتها لتحقيق الأهداف بكفاءة وفاعلية (صورية، 2001: 62).

تم تعريفه بأنه تقييم نشاط الوحدة على ضوء ما توصلت اليه من نتائج في نهاية الفترة المالية للتأكد من أن الأهداف تم تحقيقها وقياس كفاءة الوحدة في استغلال الموارد المتاحة (رزيقة، 2012: 11)، وعرف أيضا بأنه عملية تحديد قيمة أو درجة النجاح في إنجاز الأهداف (جميل وسعيد، 2007: 117).

ويرى الباحث بأن تقييم الأداء يكون لجميع الأنشطة داخل الشركة لغرض التأكد من تحقيق الأهداف المخطط لها واتخاذ الأجراء اللازم في حالة عدم تحقيق الأهداف، وهناك عدة تعاريف لتقييم الأداء وكلها تقود الى مفهوم واحد لذا سوف يقتصر الباحث على تعريفين فقط.

ثالثا-اهداف تقييم الأداء .

الهدف الأساسي لتقييم الأداء هو التأكد من أن الأداء الفعلي يتم وفق الخطط الموضوعة والمرسومة أي قياس نسبة الإنجاز من المخطط، وتحسينه في حالة الابتعاد عن الخطط المرسومة، إلا أن هنالك بعض الأهداف الثانوية التي يمكن تحديدها بشكل مختصر كالاتي (الغريب 2012: 11):

1- توجيه الموارد المتاحة للاستغلال الأمثل والمفيد: قياس ما إذا كانت الموارد الاقتصادية المتاحة تستغل بصورة تؤدي الحاجة المرجوة منها وإعطاء المقترحات أن كأن العكس.

2- تشجيع الافراد على العمل وتحقيق التعاون بين الوحدات والأقسام: فحص الهيكل التنظيمي وبيان ما إذا كان قد تم توزيع العاملين بشكل متناسق وقد تم العزل بين السلطات وبيان نقاط القصور في عمل الموظفين.

3- توضيح مواطن القوة والضعف في العمل: البحث عن الخلل أن وجد وتصليحه لتحسين الأداء والحصول على أفضل تقييم.

وأیضا من أهدافه.

1- تقديم الاقتراحات، من خلال التغذية العكسية يمكن للمقيم أن يعرف بالضبط كيف تم إنجاز العمل خلال الفترة الماضية واستخدام هذه المعلومات لإعطاء اقتراحات للأداء المستقبلي.

2- تسهيل عملية اتخاذ القرار، يمكن الاعتماد على التقييم في تنظيم القرارات حول أداء الوحدة.

<http://www.whatishumanresource.com/objectives-of-performance-appraisal>

رابعاً- أهمية تقييم الأداء

تم تحديد أهمية تقييم الأداء على النحو الآتي (سهام، 2014: 5):

- 1- يعد من أهم الركائز التي تبنى عليها عملية الرقابة على النشاط.
- 2- تقييم الأداء يفيد في تشخيص المشاكل بصورة غير مباشرة والعمل على إيجاد الحلول.
- 3- يمثل أهم الوسائل المساعدة في تقييم وتطوير السياسات الإدارية والمالية المرسومة.
- 4- اختبار مدى تحقيق الشركة لأهدافها الموضوعية وفق السياسات المتبعة.

خامساً - شروط وأخطاء تقييم الأداء .

من أجل أن يتمكن الفرد من إجراء عملية تقييم الأداء لابد من أن يتوافر لديه ما يلي:

- 1- توفير المعلومات الكافية: أول مرحلة في عملية تقييم الأداء هي جمع المعلومات وهي الأساس في التقييم ويجب أن تكون هذه المعلومات تامة وشاملة وشفافة بحيث تعكس واقع أداء المنظمة لغرض التقييم السليم.
- 2- تحديد المعدلات أو مقاييس الأداء المرغوبة: ينبغي تحديد المعدلات أو المقاييس التي من خلالها يتم تحديد أداء المنظمات وبالتالي تحديد الانحرافات الإيجابية أو السلبية عن معايير الأداء التي حُددت من قبل المنظمة.
- 3- استمرارية عملية تقييم الأداء: تحصل عملية التقييم بشكل مستمر ولا تقتصر على فترة زمنية محددة.

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=311202>

وهناك عدة أنواع من الأخطاء التي تصاحب عملية تقييم الأداء وهي باختصار كالتالي (عيشي، 2006: 45):

- 1- أخطاء التحيز الشخصي: هو تأثير الشخص الذي يُقيم الأداء للشركة أو رئيس الشركة مما يؤدي الى تقييمه لعكس الأداء الفعلي.
- 2- أخطاء الانطباعات المسبقة: هو التأثير لمعاملة الشركة مع شخص المُقيم للأداء وتأثيره بالانطباعات الأولى.

3- أخطاء التأثر بالسمعة: والمقصود هنا التأثير لسمعة الشركة عند التقييم وذلك بسبب تفوق الشركة في مجال عملها.

4- التأثر بآخر تقييم: هو التركيز على التقييمات السابقة وعدم الاهتمام بالأداء الفعلي للفترة الحالية.

5- أخطاء النسيان: هو تقييم الأداء بما يتذكره الشخص المقيم للأداء عن الشركة وعادةً ما تكون أشياء ايجابية.

6- المبالغة في التقييم: هو المبالغة في التقييم وذلك حسب نظرة الشخص الذي يُقيم الأداء وقد تكون مرتفعة أو منخفضة.

أن مسؤولية تقييم الخطأ بشكل اجمالي تقع على الجهة التي تقيم الأداء سواء كآنت هذه الأطراف داخلية (الإدارة، الرؤساء، المساهمين)، أو أطراف خارجية (الدائنون، الزبائن)، أو أي جهة أخرى فهي المسؤولة عن ذلك. والشكل الآتي يوضح الأطراف المستفيدة من عملية تقييم الأداء التي تقع المسؤولية عليهم.



الشكل (2-6): الأطراف المستفيدة من عملية تقييم الاداء.

المصدر: (دزاييت و مبروكة ، 2013 : 13)

سادسا-تقييم الأداء المالي في المصارف.

أن تقييم الأداء على مستوى القطاع المصرفي ومنها المصارف التجارية لا يختلف كثيراً عن تقييم الأداء المالي للمنظمات من حيث المصادر المعتمدة والمقاييس والمؤشرات المستخدمة في تقييم الأداء في القطاعات الإنتاجية أو الخدمية، إذ أن مفهوم تقييم الأداء في المصارف هو فحص وتحليل القوائم المالية للمصرف ومعرفة ما تحويها من بيانات عن الفترة السابقة بقصد الحصول على معلومات تخص الوضع المالي وكفاءة السياسات المالية والإدارية للمصرف ومن ثم التنبؤ بالمستقبل.

تم تعريف تقييم الأداء المالي بأنه عملية مقارنة بين الإنجازات الفعلية والأهداف المخططة أو المعيارية للمصارف ومن ثم تحديد وحصر الانحرافات الكمية والنوعية أن وجدت وبالتالي العمل على تعزيز الانحرافات الإيجابية ومعالجة الانحرافات السلبية (شواررة وغطاية، سنة الطبع غير متاحة: 10).

وقد تم تعريفه أيضاً بأنه دراسة تفصيلية لكل العلاقات المفيدة التي تنشأ بين البيانات المالية والتي تحتويها القوائم المالية وتحليلها بما يؤدي إلى مساعدة الجهة التي تُقيم الأداء في اتخاذ القرار المناسب (داوود، 2014: 3).

وتم تعريفه أيضاً بأنه قياس النتائج المتحققة أو التي ستتحقق في ضوء القرارات المتخذة والتأكد من استغلال الموارد المتاحة للأطراف المستفيدة مع الوحدة (جمعة، 2000: 38).

هو تشخيص وبيان الصحة المالية للمؤسسة لمعرفة مدى قدرتها على إنشاء قيمة لمواجهة المستقبل من خلال الاعتماد على الميزانية وكشف الدخل والجداول والكشوفات الأخرى بأخذ الظروف الاقتصادية بعين الاعتبار كون أن هذه التغيرات (التضخم والانكماش) لها تأثير وانعكاس واضح على أداء المصارف (عبد الغني، 2007: 36)، وبالاعتماد على ما تم ذكره أعلاه يمكن استخراج نقطتين رئيسيتين حول الموضوع تقييم أداء المالي:

1- هو أداة تساعد في عملية اتخاذ القرار.

2- أداة توضح نقاط القوة والضعف في السياسات.

لذا يمكن تعريف تقييم الأداء المالي بأنه:

قياس لانعكاسات السياسات والقرارات المالية الظاهرة في القوائم المالية على أداء الوحدة وإمكانية الاعتماد على هذا القياس في عملية اتخاذ القرار من قبل القائم بعملية التقييم، هناك عوامل تؤثر على الأداء المالي وبالتالي على تقييم الأداء وهي تقسم كالاتي (جمعة، 2000: 42):

- **عوامل داخلية:** هي تلك العوامل التي تؤثر على أداء المصارف والتي يمكن التحكم بها بالشكل الذي يعمل على تقليل التكاليف وزيادة الأرباح مثل (رقابة التكاليف، رقابة الاستغلال الأمثل للموارد، رقابة على المبيعات)
- **عوامل خارجية:** هي تلك العوامل التي لا تستطيع المصارف السيطرة عليها وإنما يمكن توقع أثر هذه التغيرات لاتخاذ الاجراء اللازم مثل (تغيرات اقتصادية، تطور تكنولوجي، تشريع فوانين جديدة)

سابعا - الغرض من تقييم الأداء المالي.

من خلال تقييم الأداء المالي يمكن معرفة ما يلي (امارة، 2010: 89):

- 1- مدى تلبية الاستثمار لمتطلبات العملاء.
- 2- معرفة مشاكل ومعوقات العمل.
- 3- معرفة المخاطر والتأثيرات المستقبلية.
- 4- مدى تلبية الحاجات المالية للمصرف.

ويمكن الوصول الى (سعادة، 2013: 6):

- 1- مستوى ونسبة أنجاز الاعمال ومقارنته مع الأهداف.
- 2- تنشيط جهاز الرقابة على الأداء.
- 3- نسبة استغلال الموارد المتاحة.
- 4- الكشف عن أماكن الخلل في النشاط وبيان مسبباته.

ثامنا - مراحل تقييم أداء المصارف.

هي الخطوات التي من خلالها تتم عملية تقييم الأداء وبالاعتماد على البيانات المالية. وهذه الخطوات تحكمها عدة أسس يجب اخذها بالاعتبار لتحقيق الهدف المطلوب من العملية والخطوات هي كالاتي (عبد الله، 2008: 17):

- 1- تحديد الهدف من تقييم أداء المصرف.
- 2- تحديد الفترة الزمنية المراد تقييمها.
- 3- تحديد البيانات المستخدمة في العملية.
- 4- اختيار واستخدام المقياس المناسب.
- 5- استخدام المؤشرات التي تم التوصل اليها.

6- تحديد الاستنتاجات والتوصيات حول عملية التقييم.

تاسعا-مجالات تقييم أداء المصارف.

يتم تقييم أداء المصارف لغرض تقييم السياسات والقرارات المتخذة من قبل المصرف وبيان تأثير هذه السياسات على الأداء المالي للمصرف، وتشمل عمليات تقييم الأداء في المصارف المجالات التالية (عاصي، 2010: 184-183):

1- تقييم أداء المصرف كوسيط مالي.

- تقييم كفاءة المصرف في تجميع الأموال.
- مدى استطاعة المصرف على تحصيل المديونية.
- مدى مساهمة المصرف في جمع مدخرات العملاء.
- مدى مساهمة المصرف في استثمار الأموال.

2- تقييم أداء المصرف كوحدة انتاجيه.

- مدى كفاءة المصرف في إنتاج إيرادات استثمارية.
- مدى كفاءة المصرف في تأدية نشاطه وتحصيل إيرادات تشغيلية.
- مدى مساهمة المصرف في إعطاء الأرباح والتوزيعات.

3- تقييم أداء إدارة المصرف.

عاشراً - معايير تقييم أداء المصارف.

لغرض حصول عملية تقييم الأداء ينبغي توافر مجموعة من المعايير التي من خلالها يتم احتساب نسبة الأداء الفعلي ومدى كفاءته وفعاليتها، وهذه المعايير هي كالآتي:

1-معايير تاريخية.

وتعني مقارنة الأداء الفعلي (الحالي) مع الأداء التاريخي (السابق) وتعد هذه المعايير مقياساً لمعرفة درجة التحسن أو التردّي في أداء المصارف مقارنةً مع الماضي وعند التقييم ينبغي الأخذ بنظر الاعتبار العوامل المؤثرة على الأداء الداخلية والخارجية (اماره، 2010: 187).

2-معايير مستهدفة.

وهي اهداف تعمل إدارة المصرف لبلوغها من خلال اتباع السياسات والاستراتيجيات التي تحقق هذه الأهداف وتتمثل هذه الأهداف بالأرقام الواردة في الموازنات التقديرية والخطوط المرسومة في الرؤية والأهداف السنوية والتكاليف المعيارية، إذ يتم مقارنة الأداء

الفعلي مع الأداء المستهدف (المخطط له) لبيان الانحرافات الحاصلة وتفسير المسببات لحدوثها (عبد الستار، 2012: 121).

3- معايير تنافسية.

تُعد هذه المعايير لغرض مقارنة الأداء المتحقق (الفعلي) مع الأداء المتحقق لوحد أو أكثر من المنافسين لغرض بيان مدى إمكانية استغلال الموارد المتاحة أو أحسن استغلال للوحدة المراد تقييم اداءها مقارنةً مع منافسيها (اماره، 2010: 188).

الحادي عشر-تقييم الأداء باستخدام النسب والمؤشرات المالية.

يعتبر هذا الأسلوب من الأساليب المعتمدة في تقييم الأداء المالي الأكثر شيوعاً في عالم الاعمال لأنه يوفر عدداً كبيراً من المؤشرات المالية المعتمدة على القوائم المالية الخاصة بالشركة المراد تقييم اداءها ويمكن توظيف هذه المؤشرات في عملية تقييم الأداء السليم واتخاذ القرار المناسب (الصيرفي، 2014: 231).

يمكن تعريف النسب أو المؤشرات المالية بأنها علاقة ارتباط بين عنصرين من عناصر القوائم المالية حيث يتم التعبير عن هذه العلاقة بعدة اشكال وتقرأ بثلاثة طرق (العداسي، 2011: 134):

أ- تقرأ كنسبة مئوية (مثلاً: 100%).

ب-تقرأ كمضاعف رقمي (مثلاً: 1.5 مرة).

ت-تقرأ رقماً منسوباً الى رقم اخر (مثلاً: 1:2).

سوف نستعرض هذه المؤشرات أو النسب بتقسيمها لأربع مجاميع:

1- نسب خاصة بقرارات الإقراض قصيرة الاجل (نسب السيولة).

2- نسب خاصة بقرارات الإقراض طويلة الاجل (نسب الرافعة المالية).

3- نسب خاصة بقرارات الاستثمار في المؤسسات (نسب الربحية).

4- نسب خاصة بقرار تقييم الكفاءة الإدارية (نسب النشاط).

5- نسب خاصة بقرارات الاستثمار في الأسهم (نسب السوق).

1- نسب خاصة بقرارات الإقراض قصيرة الاجل (نسب السيولة)

ويتناول بشكل أساسي تقييم الأداء من اجل اتخاذ قرار قصير الاجل بالاعتماد على تحليل السيولة المتوافرة في الاجل القصير وحجم رأس المال العامل والمركز النقدي بقدرته على الوفاء بالالتزامات قصيرة الاجل <http://www.kantakji.com/media/2892/e200.ppxt> وهذه النسب هي:

أ- نسبة التداول.

تُظهر هذه النسبة درجة تغطية الموجودات المتداولة للمطلوبات المتداولة وبالتالي فهي تعمل على قياس التوازن المالي، أي تحقيق التناسق بين الاستخدامات قصيرة الاجل ومصادر الأموال قصيرة الاجل. لقد حظيت هذه الطريقة بالاهتمام في السابق خصوصا عند تقييم الائتمان ومنح القروض ومن اجل ذلك تم تحديد المعيار (1:2 أو 200%) أي الموجودات المتداولة ضعف المطلوبات المتداولة (قدرة الشركة بتغطية المطلوبات المتداولة مرتين من موجوداتها المتداولة) ولكن في الوقت الحالي ينصب الاهتمام في تركيبة الموجودات وسرعة تحولها الى نقد وليس في حجم الموجودات المتداولة (محمد واخرون، 2008: 72)، وتقاس نسبة التداول من خلال المعادلة الآتية:

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الموجودات المتداولة} \div \text{المطلوبات المتداولة}}{100\%}$$

وعلى الرغم من ان نسبة التداول هي السائدة أو الأكثر شيوعا فان البعض يفضل القاء نظرة على عكس نسبة التداول أي يعني:

$$\text{عكس نسبة التداول} = \frac{\text{المطلوبات المتداولة} \div \text{الموجودات المتداولة}}{100\%}$$

تدل هذه النسبة على الموجودات المتداولة التي يتم تمويلها من المطلوبات المتداولة، فإذا كانت نسبة عكس التداول 60% فإن 40% من الموجودات المتداولة يتم تغطيتها من رأس مال الشركة أو التمويل طويل الاجل (الشيخ، 2008: 32-33).

وعند استبعاد المخزون من الموجودات المتداولة في احتساب نسبة السيولة يتم الحصول على نسبة السيولة السريعة، وتستخدم هذه النسبة نتيجة لمخاطر عدم دوران المخزون عند الالتزام بالمطلوبات المتداولة والاعتماد على تغطيتها بالموجودات المتداولة التي تتحول الى سيولة بالسرعة المطلوبة (Brigham, 2008: 126)، وتقاس بالشكل الآتي:

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{الموجودات المتداولة} - \text{المخزون}}{\text{المطلوبات المتداولة}} \times 100\%$$

ب- نسبة النقدية .

تظهر هذه النسبة مقدرة الشركة النقدية المتاحة لتسديد الالتزامات قصيرة الاجل (المتداولة) و تختلف هذه النسبة عن نسبة السيولة و السيولة السريعة في كونها تهتم بعنصر النقدية أو ما في حكم النقدية (المقصود بما في حكم النقدية هي الموجودات المتداولة التي يمكن تحويلها الى نقد بسرعة مثل أوراق القبض)، إذ كلما كانت النسبة كبيرة كان ذلك مؤشراً إيجابياً (محمد و اخرون ، 2008: 74) و تحتسب من خلال المعادلة الآتية :

$$\text{نسبة النقدية} = \frac{\text{النقدية} \div \text{المطلوبات المتداولة}}{100\%}$$

ج-رأس المال العامل.

يمثل رأس المال العامل الفرق بين الموجودات المتداولة والمطلوبات المتداولة ويُعرف أيضا بصافي رأس المال العامل ويستخدم كمؤشر في الحكم على سيولة الشركة وقدرتها على سداد التزاماتها في الاجل القصير ، فكلما كانت قيمة رأس المال العامل كبيرة فأن ذلك يعد مؤشراً إيجابياً على توفر السيولة والعكس إذا كان سالباً فان ذلك يدل على العجز بسداد التزاماتها في الاجل القصير (خنفر والمطارنة، 2009: 133).

$$\text{راس المال العامل} = \text{الموجودات المتداولة} - \text{المطلوبات المتداولة}$$

2- نسب خاصة بقرارات الاقراض طويلة الاجل (نسب الرافعة المالية)

تلجأ العديد من الشركات الى المصارف لغرض الحصول على قروض طويلة الاجل لتنفيذ مشاريعها، في مثل هذه الحالات ينبغي تحليل قدرة المنشأة على سداد الديون في الاجل الطويل من خلال اتباع نسب المديونية أو الرفع المالي وعدم الاعتماد على نسب السيولة، وهذه النسب هي:

أ. نسبة الديون الى اجمالي الموجودات.

تعرف هذه النسبة بنسبة المديونية ومن خلاله تظهر مدى مساهمة المطلوبات (الديون) في امتلاك الموجودات وتعتبر هذه النسبة من مؤشرات الرفع المالي أيضا حيث يتم من خلالها بيان نسبة الموجودات الممولة من الديون، كلما كانت هذه النسبة عالية فان هذا يدل على الوضع المالي غير الجيد للشركة وقدرتها على سداد الديون ضعيفة (Roose, 2008: 60)، وتقاس هذه النسبة من خلال المعادلة الآتية:

$$\text{نسبة الديون الى اجمالي الموجودات} = \frac{\text{الديون} \div \text{اجمال الموجودات}}{100\%}$$

وفي هذا السياق يمكن الاستعانة بنسب أخرى للحكم على قدرة الشركة على سداد ديونها طويلة الاجل وذلك من خلال الاتي (خنفر والمطارنة، 2009: 136):

- نسبة الديون طويلة الاجل الى الموجودات الثابتة، وتبين هذه النسبة مدى قدرة مساهمة الديون طويلة الاجل في امتلاك الموجودات الثابتة، وتختلف هذه النسبة عن السابقة كونها تأخذ بالديون طويلة الاجل فقط والموجودات الثابتة لأن القروض طويلة الاجل هي الوحيدة التي تستخدم في اقتناء الموجودات الثابتة وليس الديون قصيرة الاجل وتحتسب كالاتي:

$$\text{نسبة الديون طويلة الاجل الى الموجودات الثابتة} = \frac{\text{الديون طويلة الاجل}}{\text{الموجودات الثابتة}} \times 100\%$$

- نسبة حقوق الملكية الى الموجودات الثابتة، وهي نسبة تظهر مدى استخدام التمويل الداخلي في اقتناء الموجودات وتحتسب كالاتي:

$$\text{نسبة حقوق الملكية الى الموجودات الثابتة} = \frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{اجمالي الموجودات الثابتة}} \times 100\%$$

ب. نسبة الديون الى حقوق الملكية.

توضح هذه النسبة مقدار الأموال التي يتم الحصول عليها من المقرضين في مواجهة ما قدمه أصحاب العمل، أي بمعنى مقدار التمويل الخارجي مقارنةً مع التمويل الداخلي، فكلما كانت النسبة قليلة يكون ذلك مؤشر إيجابي وهو يدل على الاعتماد على التمويل الداخلي أكثر من التمويل الخارجي مما يعطي حالة طمأنينة للدائنين في إعطاء القروض للشركة (السعدني، 2011: 140) ويتم احتساب هذه النسبة من المعادلة الآتية:

$$\text{نسبة الديون الى حقوق الملكية} = \frac{\text{الديون طويلة الاجل}}{\text{اجمالي حقوق الملكية}} \times 100\%$$

ج-نسبة تغطية الفوائد.

توضح هذه النسبة قدرة الشركة على سداد فوائدها السنوية الناتجة عن عملية الاقتراض طويلة الاجل، فكلما كانت النسبة كبيرة كلما كانت القدرة على السداد أكبر (فoster، 2013: 90) وتحتسب من خلال المعادلة الآتية:

$$\text{نسبة تغطية الفوائد} = \frac{\text{صافي الربح قبل الفائدة والضريبة}}{\text{مصروف الفائدة}} \text{ مرة}$$

3- النسب الخاصة بقرارات الاستثمار في المؤسسات (نسب الربحية).

من خلال الاعتماد على هذه النسب يقوم المستثمر الجديد أو الحالي باتخاذ القرار المناسب للاستثمار أو التحفظ منه، وذلك من خلال نسب الربحية وهي المؤشر الذي يعكس النتيجة النهائية لكافة الجهود والأنشطة لأداء الشركة وهي المقياس الكمي الوحيد للأداء المالي ولا يمكن الاعتماد فقط على حجم الإيرادات الخاصة بالشركة لان الإيرادات تؤثر نقطة البداية للأداء المالي فقط (لطفي، 2007: 98) وتقسم هذه النسب الى النحو الآتي:

أ. معدل العائد على الموجودات ROA.

توضح هذه النسبة العلاقة بين صافي الربح والموجودات حيث تعطي مؤشراً عن صافي الأرباح التي تحققها الشركة خلال فترة استغلالها للموجودات التي تقيمتها، فكلما كان المؤشر كبيراً فإن ذلك يدل على حسن استخدام الموارد المتاحة وسلامة السياسات الإدارية التي تتبعها الشركة (مطر، 2010: 42) وتقاس هذه النسبة من خلال المعادلة الآتية:

$$\text{معدل العائد على الموجودات} = \frac{\text{صافي الأرباح بعد الضريبة} \div \text{اجمالي الموجودات}}{100\%}$$

ب. معدل العائد على حقوق الملكية ROE.

تُظهر هذه النسبة ربحية الأموال الخاصة (حقوق الملكية) أي ما يحصل عليه المساهمون من استثمار أموالهم في الشركة، فكلما كانت النسبة كبيرة فإن هذا يدل على حسن كفاءة الإدارة في تحقيق الأرباح (محمد وآخرون، 2008: 13)، وتقاس من خلال المعادلة الآتية:

$$\text{معدل العائد على الملكية} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة} \div \text{حقوق الملكية}}{100\%}$$

ج. معدل العائد على الاستثمار ROI.

تظهر هذه النسبة كفاءة الإدارة في استثمار أموالها التي تحصل عليها من رأس المال المدفوع وباختصار هي تقيس قدرة الشركة في تحقيق الأرباح من أموال المساهمين في الشركة وتحتسب من خلال قسمة صافي الأرباح على رأس المال المدفوع (Kabajeh et al. 2012: 116)، وعلى النحو الآتي:

$$\text{معدل العائد على الاستثمار} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة} \div \text{رأس المال المدفوع}}{100\%}$$

د. معدل العائد على الأسهم . EPS

تُظهر هذه النسبة مقدار الربحية للسهم الواحد ويعتمد هذا على سياسة توزيع الأرباح على المساهمين المتخذة من قبل إدارة الشركة وهذه النسبة قد لا تتكرر كل فترة مالية لان الشركة قليلاً ما توزع أرباح في كل فترة مالية أو فترات مقارنة (الصيرفي، 2014: 251). وتحتسب وفق القانون الآتي:

$$\text{معدل العائد على السهم} = \frac{\text{(الأرباح الموزعة} \div \text{عدد الأسهم)}}{\text{دينار/ سهم}}$$

4- النسب الخاصة بقرار تقييم الكفاءة الإدارية (نسب النشاط)

تقيس هذه المجموعة من النسب كفاءة استخدام الإدارة لموجوداتها لإنتاج أكبر إيراد ممكن وبالآتي تحقيق اعلى رقم ممكن للربحية (العامري والركابي، 2007: 118)، بمعنى انها تقيس كفاءة استخدام الموارد المتاحة من خلال مقارنة المبيعات مع اجمالي الموجودات أو أي بند من بنود الموجودات وذلك من خلال افتراضها وجود توازن نسبي بين المبيعات والموجودات، (الطفي، 2005: 361)، و تعرف هذه النسب أيضا بنسب الدورات أو نسب الكفاءة وهي كالآتي:

أ- معدل دوران المخزون.

تستخدم هذه النسبة في معرفة عدد مرات قيام الشركة ببيع المخزون واستبداله خلال فترة زمنية معينة (الشيخ، 2008: 61)، ويتم احتسابه على النحو الاتي:

$$\text{معدل دوران المخزون} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{متوسط المخزون}}$$

$$\text{المقصود بالمتوسط هو} = \frac{\text{(رصيد بداية الفترة} + \text{رصيد نهاية الفترة)}}{2}$$

وفي الشركات الصناعية يتم استبدال تكلفة البضاعة المباعة بدل صافي المبيعات وذلك لاحتساب معدل تحويل المخزون الى بضاعة مصنعة وتحتسب كالآتي:

$$\text{معدل دوران المخزون} = \frac{\text{تكلفة البضاعة المباعة}}{\text{متوسط المخزون}}$$

كذلك يتم احتساب مدة معدل دوران المخزون بالأيام لمعرفة مدى بقائه في المخزن قبل تحوله الى نقدية وتحتسب من خلال المعادلة الآتية:

$$\text{مدة بقاء المخزون في المخازن} = 365 \div \text{معدل دوران المخزون}$$

معدل دوران المدينون .

تستخدم هذه النسبة كمؤشر للحكم على قدرة الشركة في تحصيل ديونها من المدينون وذلك من خلال بيان عدد مرات تحصيل الديون خلال الفترة، فكلما كان عدد المرات أكثر فإن هذا يدل على الضمان في الحصول على ديونها (فoster، 2013: 94)، وتحتسب من خلال الآتي:

$$\text{معدل دوران المدينون} = \frac{\text{صافي المبيعات الآجلة}}{\text{متوسط المدينون}}$$

$$\text{زمن تحصيل المدينون} = 365 \div \text{معدل دوران المدينون}$$

ج-معدل دوران الدائنون.

تستخدم كمؤشر في سرعة سداد الشركة لديونها قصيرة الاجل (Ross, 2010: 63)، وتحتسب من خلال القانون الآتي:

$$\text{معدل دوران الدائنون} = \frac{\text{المشتريات الآجلة}}{\text{متوسط الدائنون}}$$

$$\text{فترة سداد الديون} = 365 \div \text{معدل دوران الدائنون}$$

5- النسب الخاصة بقرارات الاستثمار في الأسهم (نسب السوق)

تستخدم هذه النسب للمفاضلة بين خيارات الاستثمار المتاحة للمستثمرين وغالبا ما تصدرها البورصات العالمية على صورة مقارنة في نشراتها المالية لكي يُستفاد منها عند اتخاذ قرار استثماري (الصيرفي، 2014: 251) وهذه النسب هي كالاتي:

أ- عائد السهم العادي.

تبين هذه النسبة ما سيحققه المساهم العادي نتيجة لامتلاكه للأسهم الخاصة بهذه الشركة (Ross, 2010: 65)، وتحتسب وفق المعادلة الآتية:

$$\text{عائد السهم العادي} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة} - \text{توزيعات للأسهم الممتازة}}{\text{عدد الأسهم العادية}}$$

ب- مضاعف سعر السهم.

يقيس هذا المؤشر طول فترة الاسترداد للأموال المستثمرة في الأسهم في الشركة، فكلما كانت النسب صغيرة فإن ذلك يشجع على الاستثمار في هذه الشركة (مطر، 2010: 43) وتحتسب كالاتي:

مضاعف سعر السهم = سعر السوق للأسهم العادية ÷ عائد السهم العادي

يجب التفرقة بين قيم الأسهم وهي تقسم كالاتي (العامري 2013: 510):

- القيمة الاسمية: هي القيمة المثبتة على شهادة تملك الأسهم والذي عادةً ما ينص عليها القانون في عقد تأسيس الشركة.
- القيمة الدفترية: BV تُحدد هذه القيمة استناداً الى السجلات المحاسبية الخاصة بالشركة والتي يتم احتسابها من خلال الاتي:
القيمة الدفترية للسهم = حقوق المساهمين ÷ عدد الأسهم المصدرة.
- القيمة الحقيقية: وهي السعر الحقيقي للسهم وتحتسب من خلال تقدير التدفقات النقدية المتوقعة من الاستثمار في الأسهم في نهاية فترة الاحتفاظ، وهناك عدة تسميات للقيمة الحقيقية منها القيمة العادلة والقيمة الصحيحة.
- القيمة السوقية: MV وهي تمثل سعر السهم العادي في السوق أي السعر الذي يحدده الباعة والمشترون حسب قانون الطلب والعرض وعن طريق المضاربة في السوق.
ج- مؤشر توبين.

هو مؤشر للتنبؤ بالربحية المستقبلية للاستثمار في الشركة وينظر اليه بأنه أفضل مقياس لأداء الشركة مقارنةً مع العائد على الاستثمار والعائد على الملكية لسهولة استخدامه، وتقيس هذه النسبة العلاقة بين موجودات الشركة مع قيمتها السوقية وإعطاء فكرة عن قدرة استبدال الشركة لأصولها في سوق الاعمال وقد تم تحديد معيار لهذا المؤشر وهو $(Q=0-1)$ بين 1 و 0 (/ Wikipedia Tobin's q) ويتم احتسابه من خلال المعادلة الآتية:

توبين = القيمة السوقية لموجودات الشركة ÷ القيمة الدفترية لموجودات الشركة

ملخص المبحث.

ان تقييم الأداء المالي هي الوسيلة الأشهر لمعرفة الوضع المالي للشركة وهي تعتمد اعتماداً تاماً على ما تفصح به الشركات من تقارير مالية ومعلومات أخرى و هناك عدة طرق لتقييم الأداء المالي للشركات و اسهلها هي المؤشرات المالية، المؤشرات المالية متنوعة و كل واحدة منها تغطي جانب معين من الأداء المالي.

الفصل الثالث

النظام المصرفي في العراق، وقياس الحوكمة والشفافية في مصارف
العينة واختبار الفرضيات

المبحث الأول

نبذة مختصرة عن النظام المصرفي في العراق

يعد النظام المصرفي في العراق وليد الظروف البيئية المحيطة به والتي اكسبته طابع معين انعكس بشكل كبير على واقع مؤسساته ودرجة كفاءتها وطبيعة انشطتها وعملياتها. والنظام المصرفي في العراق مر بمراحل متعددة حتى وصل الى ما عليه الان، واهم هذه المراحل سنلخصها في الجدول التالي:

الجدول (1-3): التطور التاريخي للقطاع المصرفي العراقي.

المرحلة	الفترة	التفاصيل
الأولى	1935-1868	تميزت بفتح المصارف الاجنبية بفروع تابعة لها في العراق وأقدم البنوك حينذاك (البنك العثماني، البنك الشرقي البريطاني وبنك الشاهنشاه الإيراني)
الثانية	1964-1935	في عام 1935 تم تأسيس المصرف الصناعي الزراعي وفيما بعد تم شطر هذا المصرف الى المصرف الصناعي والمصرف الزراعي، وفي عام 1941 تم تأسيس مصرف الرافدين كمصرف تجاري عراقي والوحيد حينذاك ومن ثم في عام 1947 تم تأسيس البنك المركزي العراقي ومن ثم تبعتها تأسيس 15 مصرف اهلي خاص عراقي حتى عام 1964 لذا تم تسمية هذه المرحلة " مرحلة الصيرفة العراقية "
الثالثة	2003-1964	وهي مرحلة السماح وفي هذه المرحلة تم انشاء المصارف الخاصة والمختلطة بموجب قانون البنك المركزي رقم 12 لسنة 1991 حيث تم تأسيس بموجبه 19 مصرفا خاصا حتى عام 2003
الرابعة	2003 -حتى الان	تسمى مرحلة المصارف والفروع الأجنبية وهي بدأت بصدر القانون رقم 94 لسنة 2003 وحتى الان شهدت فتح 18 مصرفا اجنبيا داخل العراق بعد سماح هذا القانون بإنشاء مصارف مملوكة كليا او فتح فروع داخل العراق لذلك تم فتح العديد من المصارف الخاصة العراقية أيضا.

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الموقع الالكتروني للبنك المركزي العراقي.

في العام 2003 بدأ القطاع المصرفي عمله بجهازاً مصرفياً بعيداً عن أي تطور عالمي من الناحية التنظيمية وتطور العمليات المصرفية، لذا كان يتطلب وضع خطة تطويرية شاملة للقطاع بأكمله،

لقد حققت هذه الخطة في المدى القصير والمتوسط النتائج المرجوة منها في تحسين القطاع المصرفي وزيادة فعاليته ومعالجة الكثير من الظواهر السلبية التي رافقت مسيرة القطاع حتى عام 2003.

كان القطاع المصرفي يعاني من عدم توفر القوانين التنظيمية الملائمة لممارسة اعماله بشكل جيد وكان التشريع الوحيد الذي يخضع اليه هو قانون البنك المركزي رقم 64 لسنة 1979 المعدل فضلا عن خضوعه لأحكام قانون الشركات رقم 21 لسنة 1997 المعدل أي عدم توفر قانون خاص به لتنظيم نشاط اعماله حتى عام 2003 ولكن التحول الحاصل في التشريعات الخاصة بالمصارف يمكن تلخيصها على النحو التالي:

- 1- اصدار قانون البنك المركزي الجديد رقم 56 لسنة 2004 الذي يضم 69 مادة من خلالها يضمن الاستقلالية من الناحية الإدارية والمالية.
- 2- اصدار قانون خاص بالمصارف رقم 94 لسنة 2004 الذي يضم 107 مادة لإجراءات التأسيس وتنظيم الاعمال والرقابة عليها.
- 3- اصدار قانون مكافحة غسيل الأموال رقم 93 لسنة 2004 الذي يضم 25 مادة الذي يضمن النزاهة في المعاملات.

في الوقت الحالي يتكون القطاع المصرفي من البنك المركزي العراقي إضافة الى 56 مصرف ستة منها حكومية و24 مصرف اهلي خاص و8 مصارف أهلية إسلامية و18 مصرف أجنبي وكما مبين في الجداول التالي

الجدول (2-3): أنواع المصارف في القطاع المصرفي.

ت	نوع المصارف	عدد المصارف	النسبة في القطاع
1	الحكومية	6	11%
2	الاهلية الخاصة	24	43%
3	الاهلية الإسلامية	8	14%
4	الأجنبية	18	32%
	المجموع	56	100%

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نشرات البنك المركزي العراقي

الجدول ادناه يبين المصارف الموجودة ضمن القطاع المصرفي العراقي بكافة أنواعها وسواء كانت متداولة لأسهمها ام تحت الوصاية او موقوفة عن التداول.

جدول (3-3): لائحة المصارف العاملة في العراق بنهاية 2014.

ت	المصارف الحكومية	المصارف الاهلية	المصارف الإسلامية	المصارف الأجنبية
1	مصرف الرافدين	مصرف بغداد	مصرف كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية	المصرف الزراعي التركي
2	مصرف الرشيد	مصرف الشمال للتمويل والاستثمار	مصرف البلاد الإسلامي للاستثمار والتمويل	بنك ملي إيران
3	المصرف العراقي للتجارة	المصرف التجاري العراقي	مصرف جيهان للاستثمار والتمويل الإسلامي	بنك بيبيلوس اللبناني
4	المصرف الزراعي التعاوني	المصرف الاستثمار العراقي	المصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية	بنك انتركونتيننتال بنان
5	المصرف العقاري	المصرف المتحد للاستثمار	مصرف دجلة والفرات للتتمية والاستثمار	بنك بيروت والبلاد العربي
6	المصرف الصناعي	مصرف دار السلام للاستثمار	مصرف التعاون الإسلامي للتتمية والاستثمار	بنك العمل التركي
7		مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	مصرف ايلاف الإسلامي	بنك ابوظبي الإسلامي
8		مصرف بابل	المصرف الوطني الإسلامي	بنك فاكيف التركي
9		المصرف الأهلي العراقي		بنك البركة التركي
10		مصرف الائتمان العراقي		بنك باريسيان

بنك الاعتماد اللبناني	مصرف سومر التجاري	11
بنك البحر المتوسط	مصرف الخليج التجاري	12
بنك اسيا التركي	مصرف الوركاء للاستثمار والتمويل	13
البنك اللبناني الفرنسي	مصرف الاتحاد العراقي	14
ستاندارد تشار ترد بنك	مصرف اشور الدولي للاستثمار	15
فرنس بنك	مصرف المنصور للاستثمار	16
بنك لبنان والمهجر	مصرف عبر العراق	17
بنك الشرق الأوسط وأفريقيا	مصرف الاقليم التجاري للاستثمار	18
	مصرف الهدى	19
	مصرف أربيل	20
	مصرف التنمية الدولي للاستثمار والتمويل	21
	مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار	22
	مصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل	23
	مصرف البصرة الدولي للاستثمار	24

المصدر : البنك المركزي العراقي.

ان عينة البحث مأخوذة من المصارف الاهلية الخاصة التي تمثل 43% من القطاع المصرفي وقسم من هذه المصارف تم تسجيلها في سوق العراق للأوراق المالية وهي 24 بين مصرف اهلي خاص واهلي إسلامي وهذه المصارف هي قسمت كالتالي:

الجدول (3-4): أنواع المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

ت	نوع المصرف الاهلي	عدد المصارف	النسبة
1	اهلي خاص	19	79%
2	اهلي اسلامي	5	21%
	المجموع	24	100%

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الموقع الالكتروني الخاص بسوق العراق للأوراق المالية هذه المصارف تخضع لسلطة البنك المركزي و قانون المصارف و مدرجة ضمن هيئة الأوراق المالية العراقية وهذه الهيئة تأسست بموجب قانون رقم 74 لسنة 2004 كمؤسسة ذاتية التنظيم مستقلة إداريا وماليا لا تهدف الربح وتعمل وفقا للتعليمات والقواعد الصادرة عنها والى النظام الداخلي ومن اهم أهدافها تحقيق التنمية الاقتصادية المستقرة والمستدامة في العراق. وأن هذه الهيئة تراقب وتنظم عمل الشركات الخاصة وأيضا تقوم بمراقبة المشاركين في أسواق رأس المال لغرض زيادة الشفافية في الإفصاح والكفاءة والعدالة وحماية المتداولين، ومن القطاعات التي تخضع لسلطة هذه الهيئة هل كالتالي:

- 1- القطاع المصرفي (الاهلية الخاصة والإسلامية).
- 2- قطاع التأمين.
- 3- قطاع الاستثمار.
- 4- قطاع الخدمات.
- 5- القطاع الصناعي.
- 6- القطاع الفندقي والسياحي.
- 7- القطاع الزراعي.
- 8- قطاع الاتصالات.

وبحسب منشور 2014 لسوق العراق للأوراق المالية التي تنشرها هيئة الأوراق المالية العراقية فان إجمالي الاسهم المتداولة خلال السنة 743852.4 سهم وما يخص القطاع المصرفي 707114.4 سهم مما يدل على نشاط القطاع في تداول الاسهم الجدول التالي يوضح تصنيف القطاعات حسب تداول الاسهم الخاصة بها:

الجدول (3-5): أداء القطاعات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

القطاع	نسبة نشاط القطاع	تصنيف	2014 (مليون سهم)	2013 (مليون سهم)	نسبة التغير عن 2013
المصرفي	95.1%	1	707114.4	737227.9	-4.1%
الصناعي	2.7%	2	23794.9	41413.2	-42.5%
الخدمات	0.8%	3	6749.3	6918.1	-2.4%
الفندقي والسياحي	0.4%	4	3515.6	2553.5	37.7%
التأمين	0.2%	5	1344	1111.5	20.9%
الاتصالات	0.1%	6	694.9	79593.2	-99.1%
الزراعي	0.1%	7	623	1383	-55%
الاستثمار	0.002%	8	16.3	1062.1	-98.5%
المجموع	100%		743852.4	871262.9	

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على النشرة 2014 السنوية لسوق العراق للأوراق المالية

مما ذكر في الجدول أعلاه فان القطاع المصرفي من انشط القطاعات الموجودة في البيئية العراقية لذا ان دراسة هذا القطاع سوف يعكس بصورة تقريبية واقع حال البيئية بأكملها أفضل من دراسة أي قطاع اخر لذا عمد الباحث على اختيار عينة عمدية من هذه المصارف لصعوبة دراستها بأكملها والاختيار كان من خلال الالية الآتية:

- ان المصارف الموجودة في البيئة العراقية التي تجمع تحت مسمى القطاع المصرفي بأكمله تتكون من 56 مصرف باستبعاد المصارف الحكومية (6 مصرف) والمصارف الأجنبية (18 مصرف) المتبقي هو 32 مصرف بين مصرف اهلي خاص ومصرف اهلي إسلامي.
- ان من مجموع 32 مصرف اهلي فان 24 مصرف فقط مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية 19 مصرف اهلي خاص و5 مصارف أهلية إسلامية، باستبعاد المصارف الإسلامية فان المتبقي هو 19 مصرف اهلي فقط.
- من مجموع 19 مصرف اهلي خاص المدرج في سوق العراق للأوراق المالية فان حتى تاريخ اعداد الجانب العملي للبحث (8 أشهر من انتهاء السنة 2014 المالية) فان 14 مصرف فقط قد افصحت عن تقاريرها السنوية في الموقع الالكتروني الخاص بسوق العراق للأوراق المالية، لذا تم الاعتماد على هذه المصارف والتي سوف يتم دراستها :

الجدول (3-6): اسماء مصارف عينة البحث.

ت	اسم المصرف	سنة التأسيس	راس مال المصرف في 2014 (مليار)	المقر الرئيسي
1	بغداد	1992	250	بغداد
2	التجاري العراقي	1992	250	بغداد
3	الشرق الاوسط العراقي للاستثمار	1993	250	بغداد
4	الاستثمار العراقي	1993	250	بغداد
5	المتحد للاستثمار	1994	300	بغداد
6	الاهلي العراقي	1995	250	بغداد
7	الائتمان	1998	250	بغداد
8	الخليج التجاري	2000	300	بغداد
9	سومر التجاري	2000	250	بغداد
10	الموصل للتنمية والاستثمار	2001	202	الموصل
11	الاتحاد العراقي	2002	252	بغداد
12	المنصور للاستثمار	2005	250	بغداد
13	اشور الدولي	2005	250	بغداد
14	عبر العراق	2007	250	بغداد

المبحث الثاني

قياس وتحليل متغيرات البحث في المصارف الالهية .

- أولا - آلية قياس متغيرات البحث.
- ثانيا-قياس متغيرات البحث في المصارف.
- ثالثا -تحليل المؤشرات المستخرجة.
- رابعا - التحقق من الفرضيات.

أولاً - آلية قياس متغيرات البحث.

1- قياس الحوكمة:

أ- اعتماداً على التشريعات العراقية:

كما تم ذكره في المبحث الأول من الفصل الثاني بتطابق التشريعات العراقية مع مبادئ OECD لذا يمكن قياس الحوكمة في البيئة العراقية من خلال البطاقة المصممة المعتمدة على القوانين والتشريعات العراقية النافذة، وإن البطاقة آنفة الذكر تتكون من الفقرات الآتية:

الجدول (3-7) تصنيف محاور المؤشر

ت	المحور	عدد الفقرات تحقق لم يتحقق
1	العدالة والانصاف للمساهمين	10
2	مسؤوليات مجلس الإدارة	5
3	الإفصاح	14
4	الشفافية	14
	مجموع	43

يتم قياس درجة الحوكمة من خلال

$$IQCG\% = \left(\sum_{i=1}^{N_i} x_{ij} \right) / n_j$$

حيث أن:

- %IQCG نسبة الحوكمة وفق التشريعات العراقية Iraqi's Corporate Governance
- n_j عدد فقرات الاجمالية للبطاقة التي هي 43 فقرة
- X_{ij} عدد الفقرات المتحققة للمصرف من البطاقة المصممة، إعطاء كل فقرة متحققة الرقم 1 والفقرة التي لم تتحقق الرقم 0 وفي النهاية يتم جمع الفقرات التي تحققت.

ادناه البطاقة المصممة من قبل الباحث التي توضح اكثر للجدول هذه المحاور وكما تم اعلاه و ايضا تمت الإشارة الى القانون او التعليمات التي تنتمي اليها هذه البنود.

الجدول (3-8): مؤشر الحوكمة وفق التشريعات العراقية.

ت	الفقرة	تحقق	لم يتحقق
	اولا - العدالة والإنصاف للمساهمين		
1	المادة 28 /ثانياً من قانون الشركات- لا تتجاوز التزامات الشركة 300% من اجمالي راس مالها		
2	المادة 29/اولا من قانون الشركات - يقسم رأس المال الى أسهم متساوية القيمة		
3	المادة 78/ثانياً من قانون الشركات-عدم تجاوز القروض مقدار راس مال الشركة		
4	المادة 86 من قانون الشركات-اجتماع الجمعية العمومية مره واحده سنويا على الاقل		
5	المادة 1/14 من قانون المصارف-الحد الادنى من الراس المال في جميع الاوقات 10 مليار		
6	المادة 2/14 من قانون المصارف-لا يتم توزيع الارباح في حالة تأثره على راس المال		
7	المادة 3-14 من قانون المصارف-يتم توزيع الارباح بعد اطفاء نفقات التأسيس والتنظيم		
8	المادة 1/16 من قانون المصارف-الاحتفاظ ب 12% من اجمالي الموجودات كاحتياطي		
9	المادة 2/26 من قانون المصارف-الاحتفاظ برأسمال كاف وسيولة كافية لمقابلة التقلبات المستقبلية والانخفاض في قيمة النقود		

10 تعليمات رقم 4 لسنة 2011 من قانون الاوراق المالية - الاحتفاظ
لموجودات المتداولة 100% من المطلوبات المتداولة

ثانيا - مسؤوليات مجلس الادارة

11 المادة 103 من قانون الشركات والمادة 17 من قانون المصارف - يتكون
مجلس الإدارة حد أدني من 5 اشخاص

12 المادة 106 اولا من قانون الشركات - يمتلك العضو على الاقل 2000 سهم
من أسهم الشركة

13 المادة 111 ثامنا من قانون الشركات - اجتماع مجلس الادارة كل شهرين .

14 المادة 117 ثامنا من قانون الشركات - يختار المجلس لجنة المراجعة من
غير العاملين في الشركة

15 المادة 18-2 من قانون المصارف - أحد اعضاء مجلس الادارة هو المدير
المفوض

ثالثا - الافصاح

16 المادة 201 من قانون الشركات - الافصاح عن اسم الشركة

17 المادة 201 من قانون الشركات - الافصاح عن رأسمال الشركة

18 المادة 201 من قانون الشركات - الافصاح عن محل ادارة الشركة

19 المادة 201 من قانون الشركات - الافصاح عن فروع الشركة

20 المادة 40 من قانون المصارف - تبدأ السنة المالية من 1/1 وتنتهي في

12/31

21 المادة 41 من قانون المصارف - يجب الافصاح عن البيانات بصورة دورية

- 22 المادة 45 من قانون المصارف وينشر المصرف التقرير السنوي حد اقصاه بعد 6 أشهر من تاريخ انتهاء السنة المالية
- 23 تعليمات رقم 8 لسنة 2010 من قانون الاوراق المالية-الافصاح عن تقرير مجلس الادارة
- 24 تعليمات رقم 8 لسنة 2010 من قانون الاوراق المالية-الافصاح عن التقارير المالية المعدة وفق المعايير المحاسبية
- 25 تعليمات رقم 8 لسنة 2010 من قانون الاوراق المالية-الافصاح عن تقرير مدقق الحسابات
- 26 تعليمات رقم 8 لسنة 2010 من قانون الاوراق المالية-الافصاح عن كبار المساهمين
- 27 تعليمات رقم 8 لسنة 2010 من قانون الاوراق المالية-الافصاح عن التقارير الفصلية كل 3 أشهر بواقع أربعة تقارير فصلية غير السنوية
- 28 تعليمات رقم 8 لسنة 2010 من قانون الاوراق المالية-الافصاح عن أي معلومة جوهرية
- 29 تعليمات رقم 8 لسنة 2010 من قانون الاوراق المالية-الافصاح في المواقع الالكترونية

رابعاً - الشفافية

- 30 المادة 133 من قانون الشركات والمادة 24 من قانون المصارف تخضع حسابات المصرف الى تدقيق لجنة المراجعة
- 31 المادة 134 من قانون الشركات - يتضمن تقرير مجلس الادارة العقود المهمة

32	المادة 134 من قانون الشركات - يتضمن تقرير مجلس الادارة الايرادات وتوزيع الارباح
33	المادة 134 من قانون الشركات - يتضمن تقرير مجلس الادارة رصيد الاحتياطي واستخداماته
34	المادة 134 من قانون الشركات - يتضمن تقرير مجلس الادارة الاجور والمكافئات
35	المادة 134 من قانون الشركات - يتضمن تقرير مجلس الادارة مبالغ الدعاية والتبرعات
36	المادة 136 من قانون الشركات-مراقب الحسابات يدلي برأيه حول الحسابات الختامية مدى سلامة البيانات
37	المادة 136 من قانون الشركات-مراقب الحسابات يدلي برأيه حول الحسابات الختامية مدى تطبيق الشركة لأصول المحاسبية
38	المادة 136 من قانون الشركات-مراقب الحسابات يدلي برأيه حول الحسابات الختامية تعبير المركز المالي عن حقيقة الشركة
39	المادة 136 من قانون الشركات-مراقب الحسابات يدلي برأيه حول الحسابات الختامية المخالفات القانونية
40	المادة 138 من قانون الشركات -توقيع الحسابات الختامية من قبل رئيس مجلس الادارة
41	المادة 138 من قانون الشركات -توقيع الحسابات الختامية من قبل المدير المفوض
42	المادة 138 من قانون الشركات -توقيع الحسابات الختامية من قبل مراقب الحسابات

المادة 202 من قانون الشركات وتعليمات 11 لسنة 2009 من قانون
الاوراق المالية أي وثيقة تصدر من الشركة يجب ان تكون مختومة وموقعه

الجدول من اعداد الباحث

ب- من خلال المؤشر CGS وفق مبادئ OECD.

تم أعداد مؤشر Corporate Governance Scorecard والذي يرمز له CGS
بالاعتماد على مبادئ OECD 2004 للحوكمة و يتكون المؤشر من 80 فقرة موزعة
على 5 محاور و كل محور يمثل مبدأ من مبادئ OECD وعلى النحو الاتي:

الجدول (3-9) فقرات مؤشر CGS .

ت	المحور	عدد الفقرات	وزن المحور في المؤشر	تم تصميمه وفق المبدأ
1	حقوق المساهمين	19	20%	الثاني
2	العدالة والانصاف	11	15%	الثالث
3	دور أصحاب المصالح	4	5%	الرابع
4	الإفصاح والشفافية	22	30%	الخامس
5	مسؤوليات مجلس الإدارة	24	30%	السادس
6	المجموع	80	100%	

يتم احتساب نسبة الحوكمة وفق المعادلة الآتية:

$$\%CGS = (A/19) * 20\% + (B/11) * 15\% + (C/4) * 5\% + (D/22) * 30\% + (E/24) * 30\%$$

حيث:

- A: عدد الفقرات المتحققة من فقرات محور حقوق المساهمين.
- B: عدد الفقرات المتحققة من فقرات محور العدالة و الأنصاف.
- C: عدد الفقرات المتحققة من فقرات محور دور أصحاب المصالح.
- D: عدد الفقرات المتحققة من فقرات محور الأفضاح و الشفافية.
- E: عدد الفقرات المتحققة من فقرات محور مسئوليات مجلس الادارة.

والجدول ادناه يوضح محاور المؤشر بالتفصيل:

الجدول (3-10) مؤشر CGS.

ت	الفقرات	تحقق لم يتحقق
اولا	حقوق المساهمين	
1	تسجيل ملكية آمنة	
2	القدرة على نقل أو تحويل الأسهم	
3	القدرة على الحصول على المعلومات في الوقت المناسب	
4	المشاركة الفعالة والتصويت في اجتماعات المساهمين	
5	الحق في انتخاب أعضاء مجلس الإدارة	
6	تقاسم أرباح الشركة	
7	التعديلات على الوثائق التي تنظم	
8	إذن توزيع حصص جديدة	
9	اتخاذ قرار بخصوص المعاملات غير العادية	
10	الحصول على معلومات كافية بخصوص الاجتماع السنوي للمساهمين	

11 الاعتراض على القضايا الأساسية في الاجتماع السنوي للمساهمين

12 التعديلات بشأن بعض القرارات الرئيسية

13 إمكانية التصويت غيابياً

14 الإفصاح عن الجهات الرقابية

15 قواعد لتغيير الإدارة وشفافية لجميع المساهمين

16 المساواة لجميع المساهمين في معاملات تسجيل الأسهم

17 عدم اتباع أي أساليب تبعد الإدارة عن المساءلة

18 تسهيل الحصول على حقوق الملكية لجميع المساهمين

19 حق التشاور للمساهمين بخصوص القضايا المتعلقة

بمصالحهم

ثانياً العدالة والانصاف

20 يتم التعامل مع المساهمين الحاملين لنفس النوع من الأسهم

بشكل متساوي من الحقوق

21 الحصول على معلومات عن حقوقهم قبل شراء الأسهم

22 التغييرات في حقوق المساهمين تخضع لموافقة المساهمين

23 حماية مساهمي الأقلية من سوء المعاملة من الأكثرية

24 الإنصاف والعدالة لمساهمي الأقلية

25 أصحاب الحصص الكبيرة لهم الحق في تعيين مراقبين لرقابة

عملية التصويت

عدم وجود عوائق لتنفيذ التصويت عبر الحدود	26
اجراء اجتماعات للمساهمين لضمان المعاملة العادلة لهم	27
عدم وجود أي إجراء يصعب عملية التصويت في اجتماعات المساهمين	28
حضر أي تداول داخلي أو التعامل الذاتي المسيء	29
الكشف عن أي مصلحة مادية في أي صفقة لأعضاء مجلس الإدارة أو كبار المسؤولين التنفيذيين مع الشركة	30
ثالثا	
دور أصحاب المصالح	31
احترام الحقوق القانونية	31
وضع آليات لمشاركة الموظفين لغرض تحسين الأداء	32
أصحاب المصلحة لهم الحق في الحصول على المعلومات في الوقت المناسب والتي يمكن الاعتماد عليها في الحكم على القضايا	33
أصحاب المصلحة والموظفين لهم الحق في تغيير مجلس الإدارة دون التعرض لخطر الانتقام	34
رابعا	
الإفصاح والشفافية	35
الإفصاح عن الكشوفات المالية والتشغيلية	35
الإفصاح عن أهداف الشركة	36
الإفصاح عن ملكية الأسهم وحقوق التصويت الرئيسية	37

الإفصاح عن سياسات المكافئة لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية	38
الإفصاح عن مؤهلات أعضاء مجلس الإدارة	39
الإفصاح عن عملية اختيار أعضاء مجلس الإدارة	40
الإفصاح عن عضوية مجالس الإدارات الأخرى	41
الإفصاح عن استقلالية أعضاء مجلس الإدارة	42
الإفصاح عن المعلومات الجوهرية	43
الإفصاح عن المخاطر المتوقعة	44
الإفصاح عن القضايا المتعلقة بالموظفين وأصحاب المصالح	45
الإفصاح عن الهيكل التنظيمي	46
الإفصاح عن السياسات المتبعة	47
الإفصاح عن المعاملات المهمة	48
اتباع معايير عالية الجودة لإعداد التقارير المالية	49
اتباع معايير عالية الجودة لإعداد التقارير غير المالية	50
اتباع معايير عالية الجودة للرقابة	51
استقلالية المدقق الخارجي	52
كفاءة المدقق الخارجي	53
مساءلة المدقق الخارجي أمام المساهمين	54
اتباع العناية المهنية المطلوبة للمدقق الخارجي	55

56 نشر المعلومات ذات الصلة للمساهمين في الوقت المناسب
بأقل تكلفة

خامسا مسؤوليات مجلس الادارة

57 المعرفة التامة لأعضاء مجلس الإدارة بأمور الشركة

58 ولاء أعضاء مجلس الإدارة للشركة ورعاية مصالحها

59 يعمل أعضاء مجلس الإدارة على رعاية مصلحة الشركة
والمساهمين

60 يتعامل أعضاء مجلس الإدارة مع جميع المساهمين بشكل
متساوي

61 يطبق مجلس الإدارة معايير أخلاقية عالية

62 يأخذ مجلس الإدارة بعين الاعتبار الأطراف الأخرى ذات
المصلحة

63 اتباع مجلس الإدارة لخطط استراتيجية تشمل سياسة المخاطر
والميزانيات السنوية

64 تحديد أهداف الأداء ومراقبة التنفيذ

65 الإشراف على المعاملات الكبيرة، الاستحواذ، تصفية
الاستثمارات

66 مراقبة وتحسين ممارسات حوكمة الشركات

67 اختيار واستبدال كبار المسؤولين

68 مراقبة الأداء التنفيذي

وضع خطط للحوافز والتعويض للمدراء التنفيذيين	69
يضمن مجلس الإدارة رسمية وشفافية العضو المرشح	70
مراقبة وإدارة التضارب المحتمل في المصالح	71
إدارة المعاملات مع الأطراف ذات الصلة	72
ضمان سلامة التقارير المالية للشركة	73
ضمان نزاهة واستقلالية المدقق الخارجي	74
ضمان سلامة أنظمة الرقابة الداخلية	75
الإشراف على عمليات الكشف والاتصالات	76
يكون المجلس قادر على الحكم بشكل مستقل وموضوعي	77
وضع هيئة مستقلة للإشراف على القضايا التي يوجد فيها تضارب محتمل في المصالح	78
التزام أعضاء مجلس الإدارة بمسئولياتهم	79
الحصول على المعلومات الدقيقة لأعضاء مجلس الإدارة في الوقت المناسب لغرض أداء أعمالهم	80

2- قياس الشفافية من خلال المؤشر S&P.

إن مؤشر (Standard & Poor's) والذي يرمز له (S & P) يعد من أهم المقاييس لقياس شفافية المصارف وتم التصرف بالمقياس كي يتلاءم مع واقع المصارف الأهلية الخاصة في البيئة العراقية وحسب طبيعة النشاط دون المساس بأساسيات المقياس إذ ان المؤشر المعدل عليه أصبح يتكون من 76 فقرة وموزعة على الشكل الآتي:

الجدول (3-11) تصنيف محاور مؤشر S&P

ت	المحور	عدد الفقرات تحقق لم يتحقق
1	الملكية وحقوق المستثمرين	14
2	الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية	41
3	الشفافية في المعلومات عن مجلس الإدارة	21
	مجموع	76

يتم قياس درجة الشفافية في المصارف من خلال:

$$\%CT = \left(\sum_{i=1}^{N_i} z_{ij} \right) / n_j * 100$$

حيث أن:

3- CT نسبة الشفافية للمصرف Corporate Transparency

4- n j عدد فقرات الاجمالية لمؤشر S&P التي هي 76 فقرة

5- Zij عدد الفقرات المتحققة للمصرف من المؤشر، إعطاء كل فقرة متحققة الرقم 1 والفقرة

التي لم تتحقق الرقم 0 وفي النهاية يتم جمع الفقرات التي تحققت.

والآتي مقياس الشفافية للشركات المتداولة الخاص بمؤسسة standards & poor مع تعديلات وحذف وإضافة بعض الفقرات (ينبغي التذكير بأنه يمكن ادخال بعض التعديلات كالحذف او الإضافة لكن يجب ان لا يفقد المؤشر جوهره المرجو منه كي يتلاءم مع بيئة الاعمال وحجم المصارف

جدول رقم (3-12): أهم المعلومات الواجب الإفصاح عنها.

غير مفصّل	مفصّل	مفصّل	تفاصيل المحاور
			ت <u>أولاً</u> : هيكل الملكية وحقوق المستثمرين.
			1 أنواع الأسهم لدى الشركة.
			2 أنواع المستثمرين.
			3 عدد الأسهم.
			4 القيمة الاسمية للسهم.
			5 كبار المستثمرين في المصرف.

6	أسماء المستثمرين الذين يملكون أكثر من ١٠% * من أسهم الشركة.
7	أسماء العاملين بالشركة والذين يملكون أسهم في الشركة.
8	جدول اجتماعات الجمعية العمومية للمساهمين.
9	الموضوعات التي تتناولها جداول الاجتماعات.
10	المقترحات المقدمة في تلك الاجتماعات.
11	الاجتماعات غير العادية.
12	طريقة اختيار أعضاء مجلس الإدارة.
13	التزام المصرف بالتشريعات الحكومية.
14	النمو والانخفاض في سوق الأسهم.
ثانياً: الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية	
1	الاستراتيجية الرئيسية للإدارة لتحقيق الأهداف.
2	الثبات أو عدم الثبات في الاستراتيجية.
3	طبيعة ونوع الصناعة والسلعة التي تقدمها الشركة.
4	الأسواق الرئيسية وأقسام السوق التي يتم توزيع المنتجات فيها.
5	نصيب أو حصة الشركة في السوق.
6	تنبؤات الإدارة للأرباح المتوقعة في المستقبل.
7	تنبؤات الإدارة للمبيعات.
8	متوسط عمر الأصول الرئيسية.
9	خطط الاستثمار المقرر تنفيذها في السنوات القادمة.
10	تفاصيل تلك الخطط الاستثمار.
11	التحليل المالي لعناصر قائمة الدخل والمركز المالي مثال ذلك معدل العائد على الاستثمار أو معدل العائد على حقوق الملكية أو معدل دوران الأصول.
12	تصنيف المصرف وفقاً لنظام (CAMELS)
13	تقارير مالية دورية (يومية، شهرية، فصلية وسنوية).
14	السياسات المحاسبية المطبقة.
15	المعايير المحاسبية الدولية المطبقة.
16	المعايير المحاسبية المحلية المطبقة.
17	طرق تقييم الأصول.

		18 طرق تقييم المخزون.
		19 طرق تقييم الانخفاض في قيمة الأصول.
		20 قوائم مالية مُجمعة في حالة وجود شركات تابعة (أو بيعها أو استقلالها)
		21 نسبة الملكية مع الشركات الأخرى.
		22 أسماء الأطراف ذوي العلاقة.
		23 نسبة التعامل مع تلك الأطراف.
		24 أسم المراقب الذي قام بالمراجعة.
		25 تقرير المراقب مرفقًا بالقوائم.
		26 المبلغ المدفوع كأتعاب مراقب الحسابات.
		27 قيام مراقب الحسابات بخدمات أخرى مقابل مبلغ.
		28 طبيعة الفرص والأخطار.
		29 مخاطر عدم السيولة.
		30 المصادر الداخلية والخارجية للسيولة.
		31 الاحتمالات الناتجة عن الزيادة أو النقص في السيولة.
		32 النقص الجوهري في السيولة واتجاهات المصرف لعلاج ذلك النقص
		33 الفرص والأخطار الناتجة من المشاركة في الصناعة المصرفية الإضافية.
		34 الفرص والأخطار الناتجة من التغيير في هيكل الصناعة المصرفية.
		35 أعداد وأسماء المنافسين.
		36 استجابة التغيير في السعر نتيجة المنافسة.
		37 عدد الشركات التي تزايد على التعاقدات الرئيسية.
		38 الميزة التنافسية لنشاط المصرف داخل القطاع الذي ينتمي إليه.
		39 مدى مشاركة العاملين في وضع الخطط الاستراتيجية.
		40 مدى تشجيعهم على الإبداع والابتكار.
		41 الرضا المالي (رواتب أجور، مكافئات).
ثالثًا: الشفافية في المعلومات عن مجلس الإدارة		
		1 سم رئيس مجلس الإدارة.
		2 تفاصيل عن رئيس مجلس الإدارة.

3	أسماء أعضاء مجلس الإدارة.
4	الخبرة السابقة لأعضاء مجلس الإدارة.
5	أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين.
6	الأمور التي يختص بها مجلس الإدارة.
7	اللجان التابعة لمجلس الإدارة.
8	مكافآت أعضاء مجلس الإدارة.
9	مكافآت باسم كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة.
10	جدول اجتماعات مجلس الإدارة.
11	خطط مجلس الإدارة تجاه توزيع الأرباح.
12	هل هناك لجنة مراجعة.
13	أسماء أعضاء لجنة المراجعة.
14	هل هناك وظيفة للمراجع الداخلية.
15	البرامج التدريبية لأعضاء مجلس الإدارة.
16	عدد الأسهم التي يمتلكها أعضاء مجلس الإدارة.
17	أسماء المديرين التنفيذيين من غير أعضاء مجلس الإدارة.
18	عدد المديرين التنفيذيين في مجلس الإدارة.
19	مكافآت هؤلاء المديرين.
20	عدد الأسهم التي يمتلكها المديرين التنفيذيين.
21	مكافآت المديرين المرتبطة بالأداء.

المصدر: (فتح الله، 2014: 40-39) (عبد الرحمن، 2010: 32-33)

3- قياس أداء المصارف الاهلية.

من ضمن المؤشرات المالية المستخدمة عادةً في تحليل أداء المصارف تم اختيار اهم مجموعة منها وهي النسب التي تعكس واقع حال إدارة المصرف في اقتناء الأصول والوفاء بالالتزامات التي تتعكس مباشرة على اداءها وسمعتها وأيضا المؤشرات التي تعكس نسبة حماية أموال المستثمرين من الضياع وضمان لاسترجاع اموال الدائنين وأصحاب العلاقة مع المصرف أي بعبارة اخرى. ان المؤشرات (الكفاية والرافعة والسيولة) تم اختيارها لكونها حُددت من قبل لجنة بازل في منشور بازل 3 لتقييم اداء المصارف ووجود تعليمات صادرة عن البنك المركزي لكيفية احتساب النسب في قانون الشركات 94 لسنة 2004 في المواد 17 و 18 و 19 و 20 ومصارف عينة البحث قد

افصحت عن هذه النسبة في تقاريرها السنوية لذا لم يقم الباحث باحتسابها بل اعتمد على ما قد افصحت عنه المصارف ونسب تقييم الأداء وهي كالاتي

أ- كفاية رأس المال.

يتم احتساب هذه النسبة من خلال المعادلة الآتية:

نسبة كفاية رأس المال = رأس المال الأساسي والمساند ÷ الموجودات المرجحة بالمخاطر.

ب-الرافعة المالية.

تحتسب من خلال النسبة الآتية:

نسبة الرافعة المالية: اجمالي الودائع والحسابات الجارية ÷ رأس المال والاحتياطيات.

ج- السيولة.

تحتسب من خلال النسبة الآتية:

نسبة السيولة = النقدية ÷ اجمالي الودائع والحسابات الجارية.

د- العائد على الموجودات.

تحتسب من خلال النسبة الآتية:

نسبة العائد على الموجودات = الأرباح المتحققة ÷ الموجودات.

هـ- العائد على الملكية.

تحتسب من خلال النسبة الآتية:

نسبة العائد على الملكية = الأرباح المتحققة ÷ حقوق الملكية.

ثانياً-قياس متغيرات البحث في المصارف.

فيما يلي يتم قياس متغيرات البحث لكل مصرف من مصارف عينة البحث التي شملت 14 مصرف وللسنتين 2013 و2014 المالية ويجب الذكر ان المعلومات المفروغة في الجداول ادناه

تم الحصول عليها من خلال معالجة البيانات التي تم جمعها من استمارة المعلومات بواسطة البرنامج Excel .

1- مصرف المتحد للاستثمار .

أ- الحوكمة وفق CGS:

الجدول (4-13) نسبة CGS لمصرف المتحد للاستثمار.

ت	السنة	نسبة الحوكمة
1	2013	%42.52
2	2014	%40.82
3	المتوسط للسنتين	%41.67

ب- الحوكمة وفق التشريعات العراقية:

الجدول (4-14) نسبة الحوكمة لمصرف المتحد للاستثمار

ت	السنة	اجمالي الفقرات	الفقرات التي تحققت	نسبة الحوكمة
1	2013	43	32	%74.42
2	2014	43	30	%69.77
3	المتوسط للسنتين	43	31	%72.095

ج- الشفافية:

الجدول (4-15) نسبة الشفافية لمصرف المتحد للاستثمار.

ت	السنة	اجمالي الفقرات	الفقرات التي تحققت	نسبة الشفافية
1	2013	76	44	%57.89
2	2014	76	38	%50
3	المتوسط للسنتين	76	41	%53.945

د-الأداء:

الجدول (4-16) تقييم أداء مصرف المتحد للاستثمار.

ت	المؤشر المالي	سنة 2013	سنة 2014	المتوسط للسنتين
1	كفاية رأس المال	%59.62	%50.53	%55.075
2	الرافعة المالية	%103.19	%58.74	%80.966
3	السيولة	%32.54	%19.08	%25.81
4	العائد على الموجودات	%2.23	%3.63	%2.93
5	العائد على الملكية	%10.94	%6.83	%8.88

2- مصرف الشرق الاوسط.

أ-الحوكمة وفق CGS:

الجدول (4-17) نسبة CGS لمصرف الشرق الاوسط.

ت	السنة	نسبة الحوكمة
1	2013	%45.82
2	2014	%43.02
3	المتوسط للسنتين	%44.42

ت-الحوكمة وفق التشريعات العراقية:

الجدول (4-18) نسبة الحوكمة لمصرف شرق الاوسط

ت	السنة	اجمالي الفقرات	الفقرات التي تحققت	نسبة الحوكمة
1	2013	43	31	%72.09
2	2014	43	30	%69.77

%70.93

30.5

المتوسط للسنتين 43

3

ج-الشفافية:

الجدول (4-19) نسبة الشفافية لمصرف شرق الاوسط.

ت	السنة	اجمالي الفقرات	الفقرات التي تحققت	نسبة الشفافية
1	2013	76	38	%50
2	2014	76	38	%50
3	المتوسط للسنتين	76	38	%50

د-الأداء:

الجدول (4-20) تقييم أداء مصرف شرق الاوسط.

ت	المؤشر المالي	سنة 2013	سنة 2014	المتوسط للسنتين
1	كفاية رأس المال	%73.2	%109	%91.1
2	الرافعة المالية	%272.1	%116.62	%194.36
3	السيولة	%76.5	%97.67	%87.085
4	العائد على الموجودات	%3.16	%0.84	%2
5	العائد على الملكية	%12.06	%1.87	%6.965

3- مصرف بغداد

أ-الحوكمة وفق CGS:

الجدول (4-21) نسبة CGS لمصرف بغداد.

ت	السنة	نسبة الحوكمة
1	2013	%42.02

2014 2 %42.17

المتوسط للسنتين 3 %42.10

ب- الحوكمة وفق التشريعات العراقية:

الجدول (4-22) نسبة الحوكمة لمصرف بغداد

ت	السنة	اجمالي الفقرات	الفقرات التي تحققت	نسبة الحوكمة
1	2013	43	33	%76.74
2	2014	43	31	%72.09
3	المتوسط للسنتين	43	30.5	%74.415

ج- الشفافية:

الجدول (4-23) نسبة الشفافية لمصرف بغداد.

ت	السنة	اجمالي الفقرات	الفقرات التي تحققت	نسبة الشفافية
1	2013	76	52	%68.42
2	2014	76	49	%64.47
3	المتوسط للسنتين	76	50.5	%66.44

د- الأداء:

الجدول (4-24) تقييم أداء مصرف بغداد.

ت	المؤشر المالي	سنة 2013	سنة 2014	المتوسط للسنتين
1	كفاية رأس المال	%59.084	%57.534	%58.309
2	الرافعة المالية	%478.4	%510.1	%494.25
3	السيولة	%72.8	%66.5	%69.65

4	العائد على الموجودات	%1.79	%1.52	%1.655
5	العائد على الملكية	%11.24	%9.50	%10.37

4- مصرف الاتحاد العراقي

أ- الحوكمة وفق CGS:

الجدول (4-25) نسبة CGS لمصرف الاتحاد العراقي.

ت	السنة	نسبة الحوكمة
1	2013	%39.67
2	2014	%36.47
3	المتوسط للسنتين	%38.07

ب- الحوكمة وفق التشريعات العراقية:

الجدول (4-26) نسبة الحوكمة لمصرف الاتحاد العراقي

ت	السنة	اجمالي الفقرات	الفقرات التي تحققت	نسبة الحوكمة
1	2013	43	34	%79.07
2	2014	43	26	%60.47
3	المتوسط للسنتين	43	30	%69.77

ج- الشفافية:

الجدول (4-27) نسبة الشفافية لمصرف الاتحاد العراقي.

ت	السنة	اجمالي الفقرات	الفقرات التي تحققت	نسبة الشفافية
1	2013	76	50	%65.79
2	2014	76	47	%61.84

63.815%

48.5

3 المتوسط للسنتين 76

د-الأداء:

الجدول (4-28) تقييم أداء مصرف الاتحاد العراقي.

ت	المؤشر المالي	سنة 2013	سنة 2014	المتوسط للسنتين
1	كفاية رأس المال	32%	39%	35.5%
2	الرافعة المالية	127%	138%	132.5%
3	السيولة	82%	79%	80.5%
4	العائد على الموجودات	2.65%	2.03%	2.346%
5	العائد على الملكية	6.85%	5.25%	6.05%

5- مصرف الاستثمار العراقي.

أ-الحوكمة وفق CGS:

الجدول (4-29) نسبة CGS لمصرف الاستثمار العراقي.

ت	السنة	نسبة الحوكمة
1	2013	41.97%
2	2014	40.52%
3	المتوسط للسنتين	41.25%

ب-الحوكمة وفق التشريعات العراقية:

الجدول (4-30) نسبة الحوكمة لمصرف الاستثمار العراقي

ت	السنة	اجمالي الفقرات	الفقرات التي تحققت	نسبة الحوكمة
1	2013	43	35	81.39%

2	2014	43	32	%74.42
3	المتوسط للسنتين	43	33.5	%77.905

ج- الشفافية:

الجدول (4-31) نسبة الشفافية لمصرف الاستثمار العراقي.

ت	السنة	اجمالي الفقرات	الفقرات التي تحققت	نسبة الشفافية
1	2013	76	44	%57.89
2	2014	76	40	%52.63
3	المتوسط للسنتين	76	42	%55.26

د- الأداء:

الجدول (4-32) تقييم أداء مصرف الاستثمار العراقي.

ت	المؤشر المالي	سنة 2013	سنة 2014	المتوسط للسنتين
1	كفاية رأس المال	%63	%93	%78
2	الرافعة المالية	%152	%90.5	%121.25
3	السيولة	%63	%99	%81
4	العائد على الموجودات	%6.05	%3.84	%4.945
5	العائد على الملكية	%16.92	%7.57	%12.245

6- مصرف الأهلي العراقي.

أ- الحوكمة وفق CGS:

الجدول (4-33) نسبة CGS لمصرف الاهلي العراقي.

ت	السنة	نسبة الحوكمة
---	-------	--------------

2013	1	%45.82
2014	2	%47.24
المتوسط للسنتين	3	%46.53

ب- الحوكمة وفق التشريعات العراقية:

الجدول (4-34) نسبة الحوكمة لمصرف الأهلي العراقي

ت	السنة	اجمالي الفقرات	الفقرات التي تحققت	نسبة الحوكمة
1	2013	43	36	%83.72
2	2014	43	31	%72.09
3	المتوسط للسنتين	43	33.5	%77.905

ج- الشفافية:

الجدول (4-35) نسبة الشفافية لمصرف الأهلي العراقي.

ت	السنة	اجمالي الفقرات	الفقرات التي تحققت	نسبة الشفافية
1	2013	76	46	%60.52
2	2014	76	52	%68.42
3	المتوسط للسنتين	76	49	%64.47

د- الأداء:

الجدول (4-36) تقييم أداء مصرف الأهلي العراقي.

ت	المؤشر المالي	سنة 2013	سنة 2014	المتوسط للسنتين
1	كفاية رأس المال	%104.2	%111.5	%107.85
2	الرافعة المالية	%213.9	%128.1	%171

3	السيولة	%106.4	%121.4	%113.9
4	العائد على الموجودات	%3.8	%1.6	%2.7
5	العائد على الملكية	%10.3	%4.2	%7.25

7- مصرف الائتمان العراقي.
أ- الحوكمة وفق CGS:

الجدول (4-37) نسبة CGS لمصرف الائتمان العراقي.

ت	السنة	نسبة الحوكمة
1	2013	%46.14
2	2014	%46.48
3	المتوسط للسنتين	%46.31

ب- الحوكمة وفق التشريعات العراقية:

الجدول (4-38) نسبة الحوكمة لمصرف الائتمان العراقي

ت	السنة	اجمالي الفقرات	الفقرات التي تحققت	نسبة الحوكمة
1	2013	43	27	%62.79
2	2014	43	25	%58.14
3	المتوسط للسنتين	43	26	%60.465

ج- الشفافية:

الجدول (4-39) نسبة الشفافية لمصرف الائتمان العراقي.

ت	السنة	اجمالي الفقرات	الفقرات التي تحققت	نسبة الشفافية
1	2013	76	49	%64.47

2	2014	76	33	%43.42
3	المتوسط للسنتين	76	41	%53.945

د-الأداء:

الجدول (4-40) تقييم أداء مصرف الائتمان العراقي.

ت	المؤشر المالي	سنة 2013	سنة 2014	المتوسط للسنتين
1	كفاية رأس المال	%314	%286	%300
2	الرافعة المالية	%80.56	%72.97	%76.77
3	السيولة	%51.7	%65	%58.35
4	العائد على الموجودات	%3.59	%2.15	%2.89
5	العائد على الملكية	%8.1	%4.63	%6.37

8- مصرف التجاري العراقي.

أ-الحوكمة وفق CGS:

الجدول (4-41) نسبة CGS لمصرف التجاري العراقي.

ت	السنة	نسبة الحوكمة
1	2013	%43.78
2	2014	%43.33
3	المتوسط للسنتين	%43.56

ب-الحوكمة وفق التشريعات العراقية:

الجدول (4-42) نسبة الحوكمة لمصرف التجاري العراقي

ت	السنة	اجمالي الفقرات	الفقرات التي تحققت	نسبة الحوكمة
---	-------	----------------	--------------------	--------------

1	2013	43	26	%60.47
2	2014	43	25	%58.14
3	المتوسط للسنتين	43	25.5	%59.305

ج- الشفافية:

الجدول (43-4) نسبة الشفافية لمصرف التجاري العراقي.

ت	السنة	اجمالي الفقرات	الفقرات التي تحققت	نسبة الشفافية
1	2013	76	54	%71.05
2	2014	76	37	%48.68
3	المتوسط للسنتين	76	45.5	%59.865

د- الأداء:

الجدول (44-4) تقييم أداء مصرف التجاري العراقي.

ت	المؤشر المالي	سنة 2013	سنة 2014	المتوسط للسنتين
1	كفاية رأس المال	%489.7	%760.4	%624.9
2	الرافعة المالية	%49.1	%59.23	%54.17
3	السيولة	%198.3	%111.18	%154.74
4	العائد على الموجودات	%3.19	%2.05	%2.62
5	العائد على الملكية	%5.44	%4.51	%4.98

9- مصرف عبر العراق.

أ- الحوكمة وفق CGS:

الجدول (45-4) نسبة CGS لمصرف عبر العراق.

ت	السنة	نسبة الحوكمة
1	2013	%47.83
2	2014	%39.97
3	المتوسط للسنتين	%43.90

ب - الحوكمة وفق التشريعات العراقية

الجدول (4-46) نسبة الحوكمة لمصرف عبر العراق

ت	السنة	اجمالي الفقرات	الفقرات التي تحققت	نسبة الحوكمة
1	2013	43	39	%90.69
2	2014	43	36	%83.72
3	المتوسط للسنتين	43	37.5	%87.205

ج - الشفافية:

الجدول (4-47) نسبة الشفافية لمصرف عبر العراق.

ت	السنة	اجمالي الفقرات	الفقرات التي تحققت	نسبة الشفافية
1	2013	76	59	%77.63
2	2014	76	54	%71.05
3	المتوسط للسنتين	76	56.5	%74.34

د - الأداء:

الجدول (4-48) تقييم أداء مصرف عبر العراق.

ت	المؤشر المالي	سنة 2013	سنة 2014	المتوسط للسنتين
1	كفاية رأس المال	%324	%1983	%1153.5

2	الرافعة المالية	%2	%48	%25
3	السيولة	%877	%207	%542
4	العائد على الموجودات	%2.7	%1.55	%2.125
5	العائد على الملكية	%2.99	%2.34	%2.665

10- مصرف الخليج التجاري.

أ- الحوكمة وفق CGS :

الجدول (4-49) نسبة CGS لمصرف الخليج التجاري.

ت	السنة	نسبة الحوكمة
1	2013	%38.17
2	2014	%32.93
3	المتوسط للسنتين	%35.55

ب- الحوكمة وفق التشريعات العراقية:

الجدول (4-50) نسبة الحوكمة لمصرف الخليج التجاري

ت	السنة	اجمالي الفقرات	الفقرات التي تحققت	نسبة الحوكمة
1	2013	43	37	%86.04
2	2014	43	39	%90.69
3	المتوسط للسنتين	43	37.5	%87.205

ج- الشفافية:

الجدول (4-51) نسبة الشفافية لمصرف الخليج التجاري.

ت	السنة	اجمالي الفقرات	الفقرات التي تحققت	نسبة الشفافية
---	-------	----------------	--------------------	---------------

77.63%	59	76	2013	1
68.42%	52	76	2014	2
73.205%	55.5	76	المتوسط للسنتين	3

د-الأداء:

الجدول (4-52) تقييم أداء مصرف الخليج التجاري.

المتوسط للسنتين	سنة 2014	سنة 2013	المؤشر المالي	ت
75.92%	73.809%	78.034%	كفاية رأس المال	1
133%	129%	137%	الرافعة المالية	2
84.5%	81%	88%	السيولة	3
3.905%	2.58%	5.23%	العائد على الموجودات	4
11.735%	11.11%	12.36%	العائد على الملكية	5

11- مصرف المنصور للاستثمار.

أ-الحوكمة وفق CGS:

الجدول (4-53) نسبة CGS لمصرف المنصور للاستثمار.

نسبة الحوكمة	السنة	ت
40.13%	2013	1
39.38%	2014	
39.76%	المتوسط للسنتين	3

ب-الحوكمة وفق التشريعات العراقية:

الجدول (4-54) نسبة الحوكمة لمصرف المنصور للاستثمار

ت	السنة	اجمالي الفقرات	الفقرات التي تحققت	نسبة الحوكمة
1	2013	43	35	%81.39
2	2014	43	32	%74.42
3	المتوسط للسنتين	43	33.5	%77.905

ج-الشفافية:

الجدول (4-55) نسبة الشفافية لمصرف المنصور للاستثمار.

ت	السنة	اجمالي الفقرات	الفقرات التي تحققت	نسبة الشفافية
1	2013	76	50	%65.79
2	2014	76	49	%64.47
3	المتوسط للسنتين	76	49.5	%65.13

د-الأداء:

الجدول (4-56) تقييم أداء مصرف المنصور للاستثمار.

ت	المؤشر المالي	سنة 2013	سنة 2014	المتوسط للسنتين
1	كفاية رأس المال	%223.44	%210.88	%217.16
2	الرافعة المالية	%173	%201.73	%187.365
3	السيولة	%43.71	%48.89	%46.3
4	العائد على الموجودات	%3.8	%1.91	%2.855
5	العائد على الملكية	%10.71	%6	%8.355

12- مصرف سومر التجاري.

أ- الحوكمة وفق CGS :

الجدول (4-57) نسبة CGS لمصرف سومر العراقي.

ت	السنة	نسبة الحوكمة
1	2013	%41.98
2	2014	%42.17
3	المتوسط للسنتين	%42.08

ب-الحوكمة وفق التشريعات العراقية:

الجدول (4-58) نسبة الحوكمة لمصرف سومر التجاري

ت	السنة	اجمالي الفقرات	الفقرات التي تحققت	نسبة الحوكمة
1	2013	43	32	%74.42
2	2014	43	28	%65.12
3	المتوسط للسنتين	43	30	%69.77

ج-الشفافية:

الجدول (4-59) نسبة الشفافية لمصرف سومر التجاري.

ت	السنة	اجمالي الفقرات	الفقرات التي تحققت	نسبة الشفافية
1	2013	76	41	%53.95
2	2014	76	36	%47.37
3	المتوسط للسنتين	76	38.5	%50.66

د-الأداء:

الجدول (4-60) تقييم أداء مصرف سومر التجاري.

ت	المؤشر المالي	سنة 2013	سنة 2014	المتوسط للسنتين

1	كفاية رأس المال	%185	%186	%185.5
2	الرافعة المالية	%176	%52	%114
3	السيولة	%53	%182	%117.5
4	العائد على الموجودات	%0.8	%0.55	%0.675
5	العائد على الملكية	%1.4	%0.9	%1.15

13- مصرف آشور الدولي للاستثمار .

أ- الحوكمة وفق CGS:

الجدول (4-61) نسبة CGS لمصرف آشور الدولي للاستثمار .

ت	السنة	نسبة الحوكمة
1	2013	%51.24
2	2014	%46.53
3	المتوسط للسنتين	%48.89

ب- الحوكمة وفق التشريعات العراقية:

الجدول (4-62) نسبة الحوكمة لمصرف آشور الدولي للاستثمار

ت	السنة	اجمالي الفقرات	الفقرات التي تحققت	نسبة الحوكمة
1	2013	43	32	%74.42
2	2014	43	33	%76.74
3	المتوسط للسنتين	43	32.5	%75.58

ج- الشفافية:

الجدول (4-63) نسبة الشفافية لمصرف آشور الدولي للاستثمار .

ت	السنة	اجمالي الفقرات	الفقرات التي تحققت	نسبة الشفافية
1	2013	76	51	%67.11
2	2014	76	44	%57.89
3	المتوسط للسنتين	76	47.5	%62.5

د-الأداء:

الجدول (4-64) تقييم أداء مصرف آشور الدولي للاستثمار.

ت	المؤشر المالي	سنة 2013	سنة 2014	المتوسط للسنتين
1	كفاية رأس المال	%103	%140	%121.5
2	الرافعة المالية	%36	%110	%73
3	السيولة	%262	%155	%208.5
4	العائد على الموجودات	%5.39	%2.23	%3.81
5	العائد على الملكية	%8.3	%3.59	%5.94

14- مصرف الموصل للتنمية والاستثمار.

أ- الحوكمة وفق CGS:

الجدول (4-65) نسبة CGS لمصرف الموصل للتنمية والاستثمار.

ت	السنة	نسبة الحوكمة
1	2013	%38.51
2	2014	%40.74
3	المتوسط للسنتين	%39.63

ب-الحوكمة وفق التشريعات العراقية:

الجدول (4-66) نسبة الحوكمة لمصرف الموصل للتنمية والاستثمار

ت	السنة	اجمالي الفقرات	الفقرات التي تحققت	نسبة الحوكمة
1	2013	43	38	%88.37
2	2014	43	32	%74.42
3	المتوسط للسنتين	43	35	%81.395

ج-الشفافية:

الجدول (4-67) نسبة الشفافية لمصرف الموصل للتنمية والاستثمار .

ت	السنة	اجمالي الفقرات	الفقرات التي تحققت	نسبة الشفافية
1	2013	76	42	%55.26
2	2014	76	33	%43.42
3	المتوسط للسنتين	76	37.5	%49.34

د-الأداء:

الجدول (4-68) تقييم أداء مصرف الموصل للتنمية والاستثمار .

ت	المؤشر المالي	سنة 2013	سنة 2014	المتوسط للسنتين
1	كفاية رأس المال	%136	%149	%54.8
2	الرافعة المالية	%103	%27	%65
3	السيولة	%118	%129	%123.5
4	العائد على الموجودات	%0.62	%0.33	%0.48
5	العائد على الملكية	%0.83	%0.69	%0.76

15- قياس المؤشرات لعينة البحث (14 مصرف).

أ- الحوكمة

الجدول (4-69) نسبة الحوكمة لعينة البحث

ت	السنة	نسبة الحوكمة وفق التشريعات العراقية	نسبة الحوكمة وفق CGS
1	2013	%77.5729	%43.26
2	2014	%71.4286	%41.55
3	المتوسط للسنتين	%74.5007	%42.40

ب- الشفافية:

الجدول (4-70) نسبة الشفافية لعينة البحث.

ت	السنة	نسبة الشفافية
1	2013	%63.8143
2	2014	%56.5771
3	المتوسط للسنتين	%60.1957

ج- الأداء:

الجدول (4-71) تقييم أداء لعينة البحث.

ت	المؤشر المالي	سنة 2013	سنة 2014	المتوسط للسنتين
1	كفاية رأس المال	%162.234	%303.547	%232.89
2	الرافعة المالية	%150.232	%124.428	%137.33
3	السيولة	%151.782	%104.409	%128.095
4	العائد على الموجودات	%3.21428	%1.915	%2.56464

ثالثا - تحليل المؤشرات المستخرجة.

تم تفرغ البيانات التي تم عرضها سابقا واجراء التحليل الاحصائي لها وذلك من خلال استخدام برنامج SPSS V.20 وهو البرنامج الاحصائي للدراسات الاجتماعية، وتم إعطاء رموز للمتغيرات المعتمدة وغير المعتمدة لتسهيل التعامل مع المتغيرات في البرنامج وكانت الرموز كالآتي:

- المتغيرات المعتمدة:
 - GOV - نسبة الحوكمة في المصارف:
 - IQCG الحوكمة وفق التشريعات العراقية.
 - CGS الحوكمة وفق مؤشر OECD .
 - TRA - نسبة الشفافية في المصارف.
- المتغيرات غير المعتمدة:
 - ADQ - نسبة كفاية رأس المال للمصارف.
 - LEV - نسبة الرافعة المالية للمصارف.
 - LIQ - نسبة السيولة للمصارف.
 - ROA - نسبة العائد على الموجودات للمصارف.
 - ROE - نسبة العائد على حقوق الملكية للمصارف.

ينبغي الاشارة بان جداول التحليل الاحصائي تم اعدادها وفق المعلومات التي تم الحصول عليها من البرنامج الاحصائي الذي تم ذكره أعلاه وتم تصميم الجداول من قبل الباحث بشكل يمكن استخدام هذه المعلومات المستخرجة في البحث الحالي وتم اتباع الدوال الإحصائية الآتية لغرض استغلالها في عملية التحليل والتحقق من الفرضيات:

الجدول (4-72) الدوال الإحصائية المتبعة في البحث

البيان	الدالة
معامل الارتباط البسيط الذي يشير إلى قيمة معامل الارتباط بين المتغير المعتمد والمتغير غير المعتمد.	R
معامل التحديد يستخدم لمعرفة القوة التفسيرية الذي يقيس جودة نموذج الانحدار، فكلما اقترب من 100% زاد تمثيل ظاهرة البحث.	R Square
يشير إلى تقاطع خط الانحدار ويمثل قيمة (Y) عندما تكون (X=0)	a
تشير إلى قيمة (B) المعيارية والتي تكون أكثر دقة وأكثر تفهما عند التفسير	Beta
تشير إلى قيمة معامل الانحدار الذي يقيس مقدار التغير في (Y) عندما يتغير X وحدة واحدة.	B
تستخدم في تحديد فيما لو كنا سنقبل فرضية العدم أو الفرضية البديلة، وكذلك لبحث دلالة كل متغير من المتغيرات غير المعتمدة على حدة في نموذج الانحدار الخطي المتعدد وتقبل الفرضية للقيمة الأكبر	T

اختبار (F) لمعرفة العلاقة بين المتغير المعتمد والمتغيرات غير المعتمدة معا في نموذج الانحدار الخطي المتعدد. معنوية النموذج المقدر تشير إلى قيمة (F) حيث إنها اختبار يكافئ اختبار (T) حيث إن: $F=T$ square و كلما كبرت القيمة دلت على قوة العلاقة	F
المستوى المعنوي الذي سيتم عنده قبول أو رفض الفرضيات و كلما كانت القيمة اقرب الى 0 يشير الى قوة الدلالة المعنوية	Sig

وكانت نتائج التحليل كالاتي:

1- تحليل نسب الحوكمة:

فيما يخص نسب الحوكمة كانت النتائج لكلا المؤشرين كالاتي:

الجدول (4-73) نسبة الحوكمة لعينة البحث

ت	السنة	نسبة الحوكمة وفق التشريعات العراقية	نسبة الحوكمة وفق CGS
1	2013	77.5729%	43.26%
2	2014	71.4286%	41.55%
3	المتوسط للسنتين	74.5007%	42.40%

وبالنسبة الى نسب الحوكمة وفق التشريعات العراقية فانه من الطبيعي ان تكون النسب عالية وهي على النحو الاتي:

الجدول (4-74) نسب الحوكمة للسنتين 2013-2014 وفق التشريعات العراقية

السنة	عدد المصارف	اقل نسبة	اعلى نسبة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
2013	14	60.47	90.69	77.5729	8.77548
2014	14	58.14	90.69	71.4286	9.18434

ويرجع السبب في ارتفاع هذه النسب لانها تمثل مدى التزام المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية بالقوانين والتعليمات والتشريعات العراقية التي تعوض غياب قواعد الحوكمة الخاصة بالبيئة العراقية هذا من جانب أخلاقي ومن جانب قانوني يمكن معاقبة المصارف ان خالفوا القوانين ومن جانب المستهلك أي المستثمر يمكنه اللجوء الى القضاء ان خالف المصرف القوانين لكي يحمي أمواله من الضياع وعلى الرغم من ذلك وجود مصارف كانت نسبة تطبيقها للتشريعات العراقية منخفضة جدا.

على عكس النسب المستخرجة وفق CGS إذ كانت النسب قليلة جدا والسبب هو اهمال بعض الفقرات من قبل الإدارة التي هي من أولويات ضمان حقوق المساهمين وأصحاب العلاقة، لذا فإن النسب المستخرجة وفق المؤشر تمثل أكثر واقعية للبيئة العراقية لان هناك الكثير من الجوانب تهملها المصارف لانها ليست مدرجة ضمن القانون وهي في الأصل مهمه للأطراف انفه الذكر والنسب للسنتين كانت كالآتي:

الجدول (4-75) الوسط الحسابي والانحراف المعياري لنسب الحوكمة للسنتين 2013-2014 وفق CGS

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	اعلى نسبة	اقل نسبة	عدد المصارف	السنة
3.74967	43.26	51.24	38.17	14	2013
3.89423	41.55	47.24	32.93	14	2014

لذلك يتم الاعتماد على هذه النسب في الخطوات الآتية من التحليل الاحصائي واهمال النسب المستخرجة وفق التشريعات العراقية لان التشريعات تهمل اكثر الجوانب كما تم ذكره سابقا و تحتاج الى تعديلات كبيرة لكي تغطي هذه التشريعات كافة أمور السلامة للنشاط الاقتصادي و كذلك الحاجة الى مبادئ للحوكمة خاصة بالبيئة العراقية لكي تكون مكافأة للتشريعات العراقية لاستقرار الأنشطة الاستثمارية و جذب الاستثمار و تحقيق الأهداف المرجوة منها لغرض النهوض بالمستوى الاقتصادي العراقي.

2- تحليل نسب الشفافية .

تم قياس الشفافية وفق المؤشر ستاندارد اند بور S&P و النسب المستخرجة كانت كالآتي:

الجدول (4-76) نسبة الشفافية لعينة البحث.

ت	السنة	نسبة الشفافية
1	2013	%63.8143
2	2014	%56.5771
3	المتوسط للسنتين	%60.1957

هذه النسب كانت قليلة وهذا شيء طبيعي للسنتين لان المؤشر يحوي كافة الجوانب الشفافية المالية والمصارف تهمل اكثر هذه الجوانب.

الجدول (4-77) الوسط الحسابي و الانحراف المعياري لنسب الشفافية للسنتين

2013-2014 وفق المؤشر S&P

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	أعلى نسبة	أقل نسبة	عدد المصارف	السنوات
8.39769	63.8143	77.63	50.00	14	2013
9.76430	56.5771	71.05	43.42	14	2014

3- تحليل نسب الأداء.

كانت النسب كالاتي :

الجدول (4-78) تقييم أداء لعينة البحث.

ت	المؤشر المالي	سنة 2013	سنة 2014	المتوسط للسنتين
1	كفاية رأس المال	%162.234	%303.547	%232.89
2	الرافعة المالية	%150.232	%124.428	%137.33
3	السيولة	%151.782	%104.409	%128.095
4	العائد على الموجودات	%3.21428	%1.915	%2.56464
5	العائد على الملكية	%8.46	%4.92786	%6.69393

نسب كفاية رأس المال مرتفعة جدا ويرجع السبب الى كبر رأس المال لدى المصارف و قلة استعمال هذه الأموال في شراء الأصول.

الجدول (4-79) الوسط الحسابي و الانحراف المعياري لنسب كفاية راس المال للسنتين 2013-2014

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	أعلى نسبة	أقل نسبة	عدد المصارف	السنوات
133.17754	162.2341	489.70	32.00	14	2013
516.57058	303.5466	1983.00	39.00	14	2014

ويؤدي اتباع هذه السياسة إلى كبر نسب السيولة ونسب الرافعة المالية أيضا.

الجدول (4-80) الوسط الحسابي والانحراف المعياري لنسب الرافعة المالية للسنتين 2013-2014

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	أعلى نسبة	أقل نسبة	عدد المصارف	المتغيرات
118.66155	150.2321	478.40	2.00	14	2013
120.30417	124.4279	510.10	27.00	14	2014

الجدول (4-81) الوسط الحسابي والانحراف المعياري لنسب السيولة للسنتين 2013-2014

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	أعلى نسبة	أقل نسبة	عدد المصارف	المتغيرات
218.00702	151.7821	877.00	32.54	14	2013
51.63914	104.4086	207.00	19.08	14	2014

بالنسبة الى نسب العوائد فان النسب قليلة جدا لان القليل من الأموال التي بحوزة المصرف تستغل في الاستثمار واكثرها مجمدة اما لقلة المشاريع او خوفا من سوء الأوضاع الأمنية.

الجدول (4-82) الوسط الحسابي و الانحراف المعياري لنسب العائد على الموجودات

للسنتين 2013-2014

المتغيرات	عدد المصارف	أقل نسبة	أعلى نسبة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
2013	14	.62	6.05	3.2143	1.61265
2014	14	.33	3.84	1.9150	1.00745

الجدول (4-83) الوسط الحسابي و الانحراف المعياري لنسب العائد على الحقوق الملكية للسنتين 2013-2014

المتغيرات	عدد المصارف	أقل نسبة	أعلى نسبة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
2013	14	.83	16.92	8.4600	4.57348
2014	14	.69	11.11	4.9279	3.08581

والجدول ادناه يوضح خلاصة تقييم المصارف (عينة البحث)

الجدول (4-84) خلاصة تقييم المصارف.

ت	المصارف	الحوكمة	الشفافية	اداء	متوسط تقييم المصرف
1	المتحد للاستثمار	وفق التشريعات	CGS	41.67	50.6108
2	الشرق الأوسط	وفق	50	44.42	60.413
3	بغداد	74.415	66.445	42.095	77.4505

55.7583	51.378	63.815	38.07	69.77	الاتحاد العراقي	4
67.4745	95.488	55.26	41.245	77.905	الاستثمار العراقي	5
67.36125	80.54	64.47	46.53	77.905	الأهلي العراقي	6
62.3975	88.87	53.945	46.31	60.465	الاثتمان العراقي	7
82.75875	168.31	59.865	43.555	59.305	التجاري العراقي	8
137.6258	345.058	74.34	43.9	87.205	عبر العراق	9
64.688	61.812	73.025	35.55	88.365	الخليج التجاري	10
68.79925	92.407	65.13	39.755	77.905	منصور للاستثمار	11
61.5675	83.765	50.66	42.075	69.77	سومر التجاري	12
67.379	82.551	62.5	48.885	75.58	أشور الدولي للاستثمار	13
59.87675	69.147	49.34	39.625	81.395	الموصل للتنمية	14
69.65438	101.515	60.1957	42.4061	74.5007	العينة	

4- معامل الارتباط.

الجدول الآتي يوضح علاقة الارتباط بين المتغيرات فيما بينها:

الجدول (4-85) معامل الارتباط بين متغيرات عينة البحث

Var.	GOV	TRA	ADQ	LEV	LIQ	ROA	ROE
GOV	1	-0.175	0.222	-0.111	0.278	0.05	-0.234
TRA		1	0.379	0.169	0.464	0.311	0.298
ADQ			1	-0.412	0.866	-0.133	-0.446
LEV				1	-0.367	-0.146	0.457
LIQ					1	-0.110	-0.459
ROA						1	0.750
ROE							1

من المعروف انه كلما كان معامل الارتباط قريب من الرقم 1 فإنه يدل على قوة الارتباط الطردي بين المتغيرات والعكس كلما اقترب من -1 فإنه يدل على قوة الارتباط العكسي والجدول الآتي يوضح أنواع الارتباط:

الجدول (4-86) أنواع الارتباط بين المتغيرات.

نوع الارتباط	مدى معامل الارتباط	ت
طردي تام	$R = 1$	1
طردي	$0 < R < 1$	2
لا يوجد علاقة	$R = 0$	3
عكسي	$1 - >R > 0$	4
عكسي تام	$R = 1 -$	5

كما هو واضح في الجدول (4-56) فان علاقة ارتباط الحوكمة مع نسب الأداء الخمسة علاقة ليست مستقرة بين طردية وعكسية وعلاقة الارتباط بين الشفافية و نسب الأداء كانت علاقة طردية

ولكن علاقة الارتباط بين المتغير الشفافية (TRA) و نسب الأداء (ADQ و LEV و LEQ و ROA و ROE) اقوى من علاقة الارتباط بين متغير الحوكمة (GOV) و نسب الأداء ، و عند احتساب معامل الارتباط بين الحوكمة و نسب الأداء بصورة اجمالية كانت النتيجة $R=0.660$ وعند احتساب معامل الارتباط بين الشفافية و نسب الاداء كانت النتيجة $R=0.76$ مما يثبت ما استنتجناه أعلاه بان علاقة الشفافية مع نسب الأداء اقوى من علاقة الحوكمة مع نسب الاداء .

5- المستوى المعنوي للمتغيرات.

وهو المستوى الذي من خلاله يتم قبول الفرضية او رفضها وهذه النسبة كلما اقتربت من الرقم 0 دلت على الدلالة المعنوية بينه وبين المتغير وكانت النتائج كالآتي:

الجدول (4-87) المستوى المعنوي للمتغيرات

المتغيرات	CGS	TRA	ADQ	LEV	LIQ	ROA	ROE
CGS		.549	.446	.707	.336	.864	.422
TRA			.181	.563	.094	.279	.301
ADQ				.143	.000	.650	.110
LEV					.197	.620	.100
LIQ						.709	.099
ROA							.002
ROE							

6- معامل التحديد R-square.

ان معامل التحديد يوضح قوة الارتباط بين المتغيرات المعتمدة وغير المعتمدة وكلما اقتربت قيمة معامل التحديد من 1 (100%) دل على مقدار الارتباط بين المتغيرات المعتمدة و غير المعتمدة والجدول الآتي يوضح المعامل بين المتغيرات:

جدول (4-88) معامل الارتباط بين المتغيرات

Var.	ADQ	LEV	LIQ	ROA	ROE
GOV	0.049	0.012	0.077	0.002	0.055

TRA	0.144	0.029	0.216	0.097	0.089
-----	-------	-------	-------	-------	-------

7- اختبار T

كانت النتائج كالآتي :

جدول (4-89) نتائج اختبار T

Var.	ADQ	LEV	LIQ	ROA	ROE
GOV	0.788	0.385	1.002	0.173	0.832
TRA	1.42	0.595	1.186	1.133	1.082

8- اختبار F.

كانت النتائج كالآتي:

جدول (4-90) نتائج اختبار F

Var.	ADQ	LEV	LIQ	ROA	ROE
GOV	0.621	0.148	1.005	0.03	0.692
TRA	2.018	0.354	3.297	1.284	1.171

رابعاً - التحقق من الفرضية.

تشير الفرضية الأولى الى انه (يمكن توظيف الحوكمة والشفافية في عملية تقييم أداء المصارف) ونتائج الاختبار المذكور سابقا في هذا المبحث تثبت الفرضية بسبب وجود علاقة ارتباط بين الحوكمة والاداء بنسبة 0.613 وهي علاقة طردية وهناك أيضا علاقة طردية بين الشفافية والأداء، لذا يمكن استخدام كل منهما في عملية تقييم الأداء.

وبالنسبة للفرضيات الفرعية يمكن اثبات الفرضية وذلك من خلال النتائج المستخرجة وكما هو واضح في الجدول ادناه والسبب في قبول هذه المجموعة من الفرضيات هو وجود علاقة ارتباط طردية بين كل من المتغيرات المعتمدة ونسب الأداء.

الجدول(4-91) اختبار الفرضيات الفرعية.

ت	الفرضية الفرعية	R	R- square	Sig	T	F	نتيجة الفرضية
1	الأولى	0.222	0.049	0.446	0.788	0.621	قبول
2	الثانية	0.111-	0.012	0.707	0.385	0.148	رفض
3	الثالثة	0.278	0.077	0.336	1.002	1.005	قبول
4	الرابعة	0.050	0.002	0.864	0.173	0.03	قبول

5	الخامسة	-0.234	0.055	0.422	0.832	0.692	رفض
6	السادسة	0.379	0.114	0.181	1.42	2.018	قبول
7	السابعة	0.169	0.029	0.563	0.595	0.354	قبول
8	الثامنة	0.464	0.216	0.094	1.186	3.297	قبول
9	التاسعة	0.311	0.097	0.279	1.133	1.284	قبول
10	العاشرة	0.298	0.089	0.301	1.082	1.171	قبول

من خلال تحليل المؤشرات أعلاه يتضح بان الفرضيات الفرعية الآتية:

- 1- الفرضية الفرعية السادسة (يوجد علاقة ذات دلالة معنوية بين الشفافية وكفاية رأسمال المصرف).
- 2- الفرضية الفرعية السابعة (يوجد علاقة ذات دلالة معنوية بين الشفافية وسيولة المصرف).
- 3- الفرضية الفرعية الثامنة (يوجد علاقة ذات دلالة معنوية بين الشفافية والرافعة المالية للمصرف).
- 4- الفرضية الفرعية التاسعة (يوجد علاقة ذات دلالة معنوية بين الشفافية والعائد على موجودات المصرف).
- 5- الفرضية الفرعية العاشرة (يوجد علاقة ذات دلالة معنوية بين الشفافية والعائد على مطلوبات المصرف).

وقد اثبتت هذه الفرضيات بان هنالك علاقة ارتباط طردية بين الشفافية مع كل من نسب الأداء أقوى من علاقة ارتباط الحوكمة مع نسب الأداء لذا يفضل استخدام الشفافية في عملية تقييم الأداء بدلاً عن الحوكمة لأنها سوف تكون أكثر تمثيلاً من الحوكمة لذا قام الباحث بإعداد معادلة الانحدار وإمكانية استخدام هذه المعادلة في توظيف الشفافية في عملية تقييم الأداء .

اعطى البرنامج الاحصائي نموذج واحد لمعادلة الانحدار ولم يستبعد أي من المتغيرات غير المعتمدة (نسب الأداء) من النموذج والجدول الآتي يوضح ذلك :

الجدول (4-92) المتغيرات الداخلة او المستبعدة من الانموذج

الانموذج	المتغيرات الداخلة في الانموذج	المتغيرات المستبعدة في الانموذج
1	ROE, ADQ, LEV, LIQ, ROA ^b	.

والجدول ادناه يوضح ملخص الانموذج من معامل الارتباط R و معامل التحديد R² بين المتغيرات المعتمدة TRA والمتغير غير المعتمد (نسب الأداء) وكذلك اختبار Durbin-Watson = 2.241 خالي من الارتباط الذاتي

الجدول (4-93) ملخص الانموذج

الانموذج	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.762	.580	.317	6.79790	2.241

والجدول ادناه يوضح تحليل التباين ANOVA للنموذج الانحدار الخطي :

الجدول (4-94) تحليل التباين ANOVA

الانموذج		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	510.382	5	102.076	2.209	.153
	Residual	369.691	8	46.211		
	Total	880.073	13			

وكانت النتيجة أصغر من قيمة F الجدولية (2.7264) والجدول ادناه يوضح انموذج الانحدار الخطي:

جدول (4-95) انموذج معادلة الانحدار

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		

1	(Constant)	42.545	6.816		6.242	.000
	ADQ	.003	.013	.102	.212	.838
	LEV	.016	.036	.218	.434	.676
	LIQ	.046	.033	.716	1.386	.203
	ROA	.080	4.874	.012	.016	.987
	ROE	1.307	1.912	.564	.684	.513
a. Dependent Variable: TRA						

وبالاعتماد على البيانات أعلاه فان معادلة الانحدار هي:

$$Y=42.545+0.003 ADQ+0.016 LEV+0.046 LIQ+0.080 ROA+1.307 ROE$$

الفصل الرابع - الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الأول - الاستنتاجات.

بعد إكمال البحث بجانبه النظري والعملي سنتناول الاستنتاجات التي توصلت اليها :

استنتاجات بخصوص القطاع المصرفي.

- 1- القطاع المصرفي من أهم القطاعات العاملة في البيئة العراقية وأنشطها.
 - 2- القطاع يخضع للقوانين والتشريعات العراقية منها قانون الشركات وقانون المصارف والتعليمات الصادرة من الهيئات التي تنظم عمل السوق.
 - 3- اغلب المصارف الأهلية الخاصة التي تسعى لتعظيم حصتها السوقية والتنافس مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.
- أ- استنتاجات بخصوص الحوكمة في المصارف.
1. إن نسبة الحوكمة وفق التشريعات العراقية للعينة المدروسة كانت 74.5007% و وفق المؤشر المعد بالاعتماد على OECD كانت 42.4% .

2. أن التشريعات والقوانين العراقية لا تعوض عن غياب مبادئ الحوكمة لان مبادئ الحوكمة لها فقرات مهمة بالنسبة الى كل من أصحاب المصالح مع المصرف وهذه الفقرات ليست متضمنة ضمن القوانين العراقية لذا ينبغي معالجة هذا الغياب اما بتحديث القوانين العراقية بشكل تغطي كافة جوانب الحوكمة او تصميم واعداد مبادئ للحوكمة خاصة بالبيئة العراقية وينبغي ان تكون ملزمة التطبيق.

3. يمكن القول بان البيئة العراقية تفتقد الحوكمة وهذا هو السبب الرئيسي في قلة الاستثمار الأجنبي في العراق وتراجع الاستثمار المحلي ايضا.

ب- استنتاجات بخصوص الشفافية في المصارف.

1. إن الشفافية في عينة المصارف وفق المؤشر S&P كانت 60.1957% و هي نسبة مقبولة وإن السبب في هذه النسبة القليلة يعود إلى إن المؤشر يتضمن فقرات و محاور لا تفصح عنها المصارف في تقريرها السنوي بصورة نهائية لان المصارف تفصح عن المعلومات التي نصت عليها القوانين و هذه البنود لم ينص عليها إي قانون و من الأمثلة على هذه الفقرات الإفصاح حول رضا الزبون و العاملين في المصرف أو معلومات حول السوق و شدة المنافسة و كذلك الإفصاح حول التنبؤات و الخطط المستقبلية و أيضا من الأسباب هو عدم تحديد كيفية الوصول إلى أرقام الكشوفات المالية أي ماهية طرق تقييم المخزون أو نسب الاندثار أو أسعار الأسهم أو ماهية محتويات المحفظات الاستثمارية الخاصة بالمصرف.

2. بخصوص شفافية مجلس الإدارة فان أكثرية المصارف اكتفت بالإفصاح عن أسماء مجلس الإدارة ومقدار ما يمتلكونه من الأسهم في المصرف ولم تحدد كيفية اختيار أعضاء مجلس الإدارة أو خبراتهم ومؤهلاتهم، ينبغي الذكر بان من مصارف العينة فقط مصرف آشور قد أفصح عن مؤهلات وخبرات أعضاء مجلس الإدارة.

ت- استنتاجات بخصوص تقييم أداء المصارف.

1. نسبة كفاية رأس المال والسيولة والرافعة المالية في المصارف تجاوزت نسبتها عن النسبة المنصوص عليها من قبل لجنة بازل في منشور بازل 3.

2. إن نسبة الرافعة المالية في المصارف كانت مرتفعة جدا مما يدل على إن المصارف تعتمد على الائتمان والقروض لإدامة عملها وهذا شيء طبيعي ويتناسب مع عمل المصارف كون النشاط الرئيسي للمصارف هو توظيف المبالغ المودعة والحصول على إرباح للمودعين، بالمقابل نسبة السيولة كانت مرتفعة أيضا مما يدل على عدم توظيف المبالغ المودعة بصورة صحيحة لذلك نرى في المصارف إن نسبة العوائد (العائد على الموجودات

والعائد على الملكية) كانت نسب قليلة مقارنةً مع المبالغ التي بحوزة المصارف وفرص استثمارها

ث- استنتاجات بخصوص توظيف الحوكمة والشفافية في تقييم أداء المصارف.

ان توظيف الحوكمة غير ممكن ي تقييم الأداء لان كما تم ذكره أعلاه بان البيئة العراقية تفتقد الحوكمة كذلك فان علاقة الحوكمة مع نسب الأداء كانت متذبذبة أي علاقة عكسية و طردية أيضا لذا فان نسبة الشفافية و ان كانت منخفضة لكنها يمكن توظيفها في عملية تقييم الأداء و هي تعكس واقع أداء المصرف اكثر من توظيف الحوكمة

المبحث الثاني - التوصيات.

يتناول هذا المبحث بيان التوصيات التي يقدمها الباحث وهي على ثلاثة أنواع، توصيات عامة للمصارف بصورة إجمالية، توصيات خاصة للمصرف بشكل الخاص وتوصيات خارجة عن موضوع الرسالة.

أولاً- التوصيات العامة.

1- تشكيل لجنة تتكون من أكاديميين واقتصاديين وباحثين لإعداد وصياغة مبادئ للحوكمة خاصة بالبيئة العراقية وينبغي إن يشمل كافة الجوانب وتعميم هذه المبادئ على كافة القطاعات والشركات والمؤسسات والمصارف وأيضا ينبغي إن تكون ملزمة التطبيق بحكم القانون لغرض النهوض بواقع الاقتصاد العراقي وتوفير بيئة مناسبة بعيدة عن أي ممارسات سلبية لمجلس الإدارة والعمل على حماية أموال أصحاب المصالح من الضياع والتضليل وتوفير الشفافية الجيدة، ويمكن الاعتماد على مبادئ OECD للحوكمة في صياغة المبادئ المحلية.

2- حتى حين إكمال مبادئ الحوكمة العراقية ينبغي على المصارف إن تعوض هذا الغياب بالتزامها بالقوانين والتشريعات العراقية وخصوصا قانون المصارف رقم 94 لسنة 2004 كونه القانون الوحيد الذي ينظم عمل المصارف بصورة خاصة.

3- التوسع بمفهوم وقواعد الإفصاح وجعل إفصاح المصارف إفصاحا تاما بكافة المعلومات المناسبة التي يستفيد منها المستخدم من هذه المعلومات.

4- اختيار أعضاء مجلس الإدارة يكون من الأفراد ذي المؤهلات والكفاءة وتحديد صلاحياتهم ومنع ازدواجية عملهم ومنع إعطاءهم أي منصب غير منصب العضوية في مجلس الإدارة عدى المدير التنفيذي الذي هو بحكم القانون يجب إن يكون من أعضاء مجلس الإدارة.

5- اختيار لجنة المراجعة من الأفراد ذي المؤهلات والكفاءة وإعطاءهم الاستقلالية والصلاحيات التامة لإتمام عملهم على أحسن وجه.

6- الاهتمام بالشفافية كأحد مبادئ الحوكمة وذلك من خلال رسم أهداف المصارف التي ينبغي تحقيقها خلال الفترة وإعداد خطة لتنفيذها ووضع لجان مستقلة ومختصة بمراقبة عمل المصرف.

7- الالتزام بمبادئ الشفافية في المصارف لأنها تعمل على زيادة الثقة بين الأطراف.

8- العمل على الالتزام بالمبادئ المحاسبية كونها تمثل الضمان لوجود الشفافية وصحة المعلومات المحاسبية.

9- الفهم العميق بمفهوم الشفافية ودوره في جذب الاستثمار وأثره في عملية اتخاذ القرار.

ب- التوصيات الخاصة.

1- يوصي الباحث المصرفان (الائتمان والتجاري) بإتباع والتزام أكثر بالقوانين والتشريعات التي تنظم عمل الأسواق.

2- يوصي إدارة المصارف (الائتمان وبغداد وشرق الأوسط) بتغيير رئيس لجنة المراجعة كونه أحد أعضاء مجلس الإدارة لغرض الحصول على استقلالية في عمل اللجنة.

3- يوصي الباحث مصرف الموصل بحدوث تغييرات بالنسبة للفرع الرئيسي لعدم توافر الأمان وحالة الحرب وخصوصا في محافظة الموصل بتغيير مكان الفرع الرئيسي لغرض استمرار الفرع بنشاطه بشكل طبيعي.

4- يوصي الباحث مصرف المتحد بالاحتفاظ بسيولة كافية لمقابلة التقلبات في الأسعار المستقبلية والتضخم المستمر.

5- يوصي الباحث مصرف الاتحاد بزيادة رأسماله واستغلاله بصورة مثالية في الاستثمار وشراء الأصول لغرض الحصول على عوائد جيدة.

المصادر.

أولاً- المراجع.

- 1- تعليمات البنك المركزي العراقي.
- 2- تعليمات هيئة الأوراق المالية العراقية.
- 3- تقرير IFRS الوحدة 6 - بيان التغيرات في حقوق الملكية وبيان الدخل والأرباح المستقبلية.
- 4- قانون الشركات العراقية رقم 21 لسنة 1997 المعدل في 2004.
- 5- قانون المصارف العراقية رقم 94 لسنة 2004.
- 6- القانون المؤقت لأسواق الأوراق المالية العراقية رقم 74 لسنة 2004.
- 7- مبادئ الحوكمة لمنظمة OECD 2004 باللغة العربية.
- 8- مذكرة مرجعية (تعزيز الشفافية والحوكمة الرشيدة) صادرة عن البنك الدولي 2014
- 9- منشور مبادئ الحوكمة في المستشفيات مصر 2014.
- 10- اساسيات الحوكمة: مصطلح و مفاهيم ، سلسلة نشرات لمركز ابوظبي للحوكمة، 2013.

ثانياً -الكتب

1. تشوي، فريدريك، وجاري، ميك، (2004)، تعريب: محمد عصام الدين، وأحمد حامد حجاج، "المحاسبة الدولية"، دار المريخ للنشر، الرياض - السعودية.
2. جمعة، السعيد فرحات، (2000)، "الأداء المالي لمنظمات الأعمال"، الطبعة الأولى، دار المريخ للنشر - السعودية.
3. الجمال، جيهان عبد المعز، (2014)، "المراجعة وحوكمة الشركات"، الطبعة الأولى، دار الكتاب الجامعي - بيروت - لبنان.
4. الجبواوي، طلال محمد علي، والمسعودي، حيدر علي، (2014)، "المحاسبة المالية المتوسطة على وفق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية"، الطبعة الاولى، دار الكتب - كربلاء - العراق.
5. حداد، أكرم، هذلول، مشهور، (2005)، "النقود والمصارف - مدخل تحليلي ونظري"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان - الأردن.
6. الحياي، وليد ناجي، (2004)، "الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي"، الطبعة الاولى، دار الوراق للنشر، عمان - الأردن.
7. الخناق، نبيل محمد، (2006)، "الشفافية التنظيمية"، مطبعة الرفاه - بغداد.

8. خنفر، مؤيد راضي، والمطارنة، غسان فلاح، (2009)، "تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي"، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة - الأردن.
9. الراشدي، سعيد علي، (2007)، "الإدارة بالشفافية"، الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع - عمان - الأردن.
10. الربيعي، حاكم محسن، وراضي، حمد عبد الحسين، (2011)، "حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة"، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع - عمان.
11. السيسي، صلاح الدين حسن، (2008)، "الأسواق المالية والأزمة المالية العالمية (الأسباب - التداعيات - سبل المواجهة) في ظل منظمة التجارة العالمية وتحرير الخدمات المالية"، دار الفكر العربي - مصر.
12. الشحات، نظير رياض محمد، (2007)، "إدارة محافظ الأوراق المالية في ظل حوكمة الشركات"، دار النشر غير موجود، السعودية.
13. الشيخ، فهمي مصطفى، (2008)، "التحليل المالي"، الطبعة الأولى، دار النشر غير متوفرة، فلسطين.
14. الصيرفي، محمد، (2014)، "التحليل المالي ومن وجهة نظر محاسبية إدارية"، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع - القاهرة - مصر.
15. طالب، علاء فرحان، والعامري، علي الحسين حميدي، (2014)، "استراتيجية الفساد الإداري والمالي - مدخل تكاملي"، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع - عمان - الأردن.
16. طالب، علاء فرحان والمشهداني، إيمان شيخان، (2011)، "الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف"، الطبعة الأولى، دار صفا للنشر والتوزيع - عمان.
17. عابدين، عدنان حمدي، (2008)، "الاحتيايل المالي أسبابه وطرق اكتشافه وسبل منعه"، الطبعة الأولى، مكتبة لبنان - بيروت - لبنان.
18. العامري، محد علي إبراهيم، (2013)، "الإدارة المالية الدولية"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر - عمان - الأردن.
19. العامري، محد علي إبراهيم، (2013)، "الإدارة المالية الاستراتيجية"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر - عمان - الأردن.
20. العداسي، أحمد محمد، (2011)، " التحليل المالي للقوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية"، الطبعة الأولى، دار الاعصار العلمي للنشر والتوزيع - عمان - الأردن.
21. فوستر، جورج، تعريب: خالد علي أحمد كأجيبي، وفأل إبراهيم محمد، (2013)، "تحليل القوائم المالية"، الطبعة الثانية، دار المريخ للنشر، الرياض - السعودية.

22. فنطججي، سامر مظهر، (2012)، "لغة الإفصاح المالي المحاسبي XBRL"، الطبعة الإلكترونية، دار أبي الفداء العالمية للنشر والتوزيع والترجمة.
23. لطفي، أمين السيد أحمد، (2010)، "المراجعة وحوكمة الشركات"، الطبعة الأولى، دار الجامعية - القاهرة.
24. لطفي، أمين السيد أحمد، (2005)، "التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة"، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الاسكندرية - مصر.
25. لطفي، أمين السيد أحمد، (2005)، "نظرية المحاسبة منظور التوافق الدولي"، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الاسكندرية - مصر.
26. مصلح، عبير، (2013)، "النزاهة والشفافية والمسائلة في مواجهة الفساد"، الطبعة الأولى، دار أضواء للتصميم والتنفيذ - فلسطين.
27. محمد، منير شاكر وآخرون، (2008)، "التحليل المالي مدخل صناعة القرار"، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان - الأردن.
28. مطر، محمد، (2010)، "الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني - الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية"، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان - الأردن.
29. الهالي، محمد، وشحادة، عبد الرزاق، (2009)، "محاسبة المؤسسات المالية - البنوك التجارية وشركات التأمين"، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع - عمان - الأردن.

ثالثاً- البحوث والدوريات

1. أبو دية، موسى، (2007)، "القواعد المالية والإدارية في العمل الأهلي التي تعزز مبادئ الشفافية ونظم المسائلة وقيم النزاهة"، منشورات الائتلاف من أجل النزاهة والمسائلة.
2. بلغزوز، علي، وجبار، عبد الرزاق، (2009)، "الحوكمة في المؤسسات المالية والمصرفية: مدخل للوقاية من الازمات المالية والمصرفية بالشارة لحالة الجزائر"، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، أكتوبر.
3. جروه، حكيم، ومخرمش، عيلة، (2012)، "الحوكمة في المؤسسات المصرفية - محدداتها، معاييرها، وتطبيقها - مع الإشارة لحالة الجزائر"، الملتقى الوطني الثاني حول حوكمة الشركات، جامعة قاصدي مرياح ورقلة - الجزائر.
4. حويس، عدنان حيدر، (2007)، "حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة"، بحث منشور من قبل اتحاد المصارف العربية.
5. حداد، مناور، (2008)، "دور حوكمة الشركات في التنمية الاقتصادية"، المؤتمر العلمي الأول حول حوكمة الشركات ودورها في الإصلاح الاقتصادي، جامعة دمشق.

6. حسين، ليث سعد الله، صديق مصطفى محمد و شهاب عدنان محمد، (2010)، "خصائص شفافية المعلومات المصرفية وتأثيرها في الرقابة الداخلية - دراسة تحليلية لآراء عينة من العاملين في بعض مصارف مدينة الموصل"، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 32، العدد 101، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.
7. خريسان، علاء محمد والعمري، محمد لبث و وارد ، ليث، (2012)، "مبادئ الشفافية المالية ودورها في مكافحة الفساد في الأردن".
8. الخزعلي، أحمد رعد ناظم، (2013)، "الشفافية وأثرها على جودة الرسالة العلانية لشركات التأمين - بحث تطبيقي في شركة التأمين الوطنية"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، المجلد 8، العدد 23، المعهد العالي - بغداد.
9. السعدني، مصطفى حسن بسيوني، (2009)، "الشفافية والأفصح في إطار حوكمة الشركات"، بحث منشور من قبل المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مؤتمر نوفمبر - 2006 - مصر.
10. شبلي مسلم علاوي ومنهل محمد حسين ،2012، "أثر مبادئ الإدارة الرشيدة في تطوير نظام شفافية الإدارة العليا دراسة ميدانية في الشركة العامة لموانئ العراق، مجلة العلوم الاقتصادية ، العدد 29 مجلد 8.
11. عبود، سالم محمد، (2010)، "الازمة المالية العالمية بين مبدأ الافصاح والشفافية"، جامعة بغداد كلية الإدارة و الاقتصاد.
12. عياري، أمال، وخالد، أبو بكر، "تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسة المصرفية - دراسة حالة الجزائر، بحث منشور من قبل الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري - الجزائر.
13. الكعبي، جبار محمد علي وعبد الحميد، ياسر عمار، (2008)، "شفافية الضريبة وآفاق تطبيقها في الهيئة العامة للضرائب أنموذج نظام مقترح"، المعهد العالي - بغداد.
14. عمر، شريفي، (2009)، "دور وأهمية الحوكمة في استقرار النظام المصرفي"، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، أكتوبر.
15. غادر، محمد، (2012)، "محددات الحوكمة ومعاييرها"، المؤتمر العلمي الدولي عولمة الإدارة في عصر المعرفة، طرابلس - لبنان.
16. العدوانى، عبد الستار محمد علي، (2009)، "أثر شفافية أنظمة المعلومات في تعزيز مكانة العاملين في أذهان المديرين - تحليل مقارنة لآراء عينة من العاملين المديرين في المعهد التقني/ الموصل"، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 31، العدد 96.
17. القشي، ظاهر، (2005)، " انهيار بعض الشركات العالمية وأثرها في بيئة المحاسبة"، المجلة العربية للإدارة، مجلد 25، العدد 2، جامعة الدول العربية - القاهرة.

18. القابلة، إدريس، (2004)، "الفساد والشفافية"
19. نور، عبد الناصر، والحجاوي، طلال، (2003)، "تقييم الدور المحاسبي في عملية التحكم المؤسسي - دراسة استطلاعية في البيئة الاردنية"، مجلة أبحاث، جامعة حلب.
20. يوسف، محمد طارق، (2009)، "حوكمة الشركات والتشريعات اللازمة لسلامة التطبيقات"، بحث منشور من قبل المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مؤتمر نوفمبر - مصر.
21. يوسف، محمد طارق، (2003)، "حوكمة الشركات"، بحث منشور في مجلة المحاسب، جمعية المحاسبين والمراجعين المصرفية.
22. يوسف، محمد حسن، (2007)، "محددات الحوكمة ومعاييرها مع أشاره خاصة لنمط تطبيقها في مصر".
23. يس، عمرو، "دور المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات".

رابعا-الرسائل والاطارح

1. أبو حمام، ماجد اسماعيل، (2009)، "أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الافصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية - دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية"، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية التجارة - الجامعة الاسلامية - غزة.
2. الحميدي، كرار سليم عبد الزهرة، (2011)، "العلاقة بين حوكمة الشركات وتمهيد الدخل - دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة الكوفة.
3. حرب، نعيمة محمد، (2011)، "واقع الشفافية الإدارية ومتطلبات تطبيقها في الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة"، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية التجارة - الجامعة الاسلامية - غزة.
4. الحلاوي، علي حسين عليوي، 2010، حوكمة الشركات وأثرها في تحسين أداء منظمات الأعمال دراسة تطبيقية لعينة من الشركات الصناعية (المختلطة والخاصة) المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة من 1999 إلى 2008، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة كربلاء.
5. الحسنات، يسرى، (2013)، "واقع متطلبات الشفافية الإدارية لدى منظمات المجتمع المدني ودور الجهات ذات العلاقة في تعزيزها"، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية التجارة - الجامعة الاسلامية - غزة.
6. الداور، اسلام بدوي محمود، (2008)، "مدى تطبيق معايير الحوكمة الجيدة في بلديات الضفة الغربية"، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الدراسات العليا - جامعة الخليل.

7. سعاد، دعبوز، (2014)، "إرساء مبادئ الحوكمة المؤسسية في القطاع المصرفي وواقعها في المؤسسات المصرفية الجزائرية"، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - جامعة مهند بالحاج - البويرة.
8. السبيعي، فارس علوش بادي، (2010)، "دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الإداري في القطاعات الحكومية"، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الدراسات العليا - جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
9. العامري، علي عبد الحسين حميدي، 2010، دور القيادة الاستراتيجية والشفافية في محاربة الفساد الإداري دراسة مقارنة بين آراء قيادات عينة من منظمات القطاع العام في محافظة كربلاء المقدسة وآراء عينة من المستفيدين من خدمات هذه المنظمات، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة كربلاء
10. الفتلي، قيصر علي عبيد (2011)، "سبل الارتقاء بأداء الأجهزة العليا للرقابة لمواجهة الفساد الإداري والمالي في الأجهزة الحكومية-دراسة ميدانية في بعض المؤسسات الحكومية"، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة الكوفة.
11. فتح الله، محمد، 2014، تقييم الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المالية المنشورة للمصارف العراقية الخاصة وانعكاسها على القيمة السوقية للأسهم، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد جامعة بغداد.
12. قباجه، عدنان عبد المجيد عبد الرحمن، (2008)، "أثر فاعلية الحاكمية المؤسسية على الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية"، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا - جامعة عمان العربية للدراسات العليا.
13. المشهداني، إيمان شيحان عباس، (2009)، "أثر الحوكمة المؤسسية في تحسين الأداء المالي الاستراتيجي للمصارف - دراسة تطبيقية على عينة من المصارف العراقية الخاصة"، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة بغداد.
14. النعيمي، عبد الواحد غازي محمد، (2011) و "تفعيل نظام الرقابة الداخلية في ظل حوكمة الشركات - دراسة في عينة من الشركات المساهمة في محافظة نينوى"، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة الموصل.
15. يعقوب، فيحاء عبد الله، (2006)، "التدقيق الداخلي ودوره في التحكم المؤسسي - دراسة تطبيقية على المصارف العراقية الخاصة"، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد - المستنصرية، بغداد.

خامسا - المصادر الأجنبية.

First: Books.

1. Brigham, Eugene and Houston, Joel, ' financial management theory and practice', Thomson / south- western, 12ed, 2008.
2. Brigham, Eugene and Houston, Joel, ' Fundamental of financial management'. Thomson / south- western, 11ed, 2007.
3. Burns , John , Quim, Martin , Warren , Liz and Olivera , joao, 'management accounting ' , McGraw-Hill Irwin, 1st ed. , 2013 , new York.
4. Dipiazza, Samuel and Eccles, Robert, 'building public trust the future of corporate reporting', John Wiley and Sons .inc 2002, New York USA.
5. Dunn, John, ' financial reporting and analysis ' John Wiley and Sons .inc 1st ed. 2010 USA.
6. Fabozzi, Frank and Peterson, Pamela, ' financial management and analysis ' John Wiley and Sons .inc 2ed 2003 USA.
7. Fridson, Martin and Alvarez, Fernando, ' financial statement analysis practitioner's guide' John Wiley and Sons .inc 3ed 2002 USA.
8. Hansen. Don, Mowen, Maryanne and Guan, Liming, ' cost accounting, accounting and control ', south- western Cengage learning, 6ed, 2009.
9. Horengren , Charles , Datar , Srikant and Rajan , Madhav , ' cost accounting managerial emphasis' Pearson Education , 14ed, 2012 USA.
10. Kieso, Donald, Weygandt, Jerry and Warfield, Terry, 'intermediate accounting', John Wiley and Sons .inc 13ed 2010 USA.
11. Kieso, Donald, Weygandt, Jerry and Warfield, Terry. 'Intermediate accounting', John Wiley and Sons .inc 14ed 2012 USA.
12. Romney , Marshall and Steinbart , Paul, 'Accounting information system' , Business Publishing 9ed 2003.

13. Robinson , Thomas , Greuning , Henneivan , Henry , Elian and Broihahan , Michael , ' international financial statement analysis , 1st ed. john willy and sons .inc 2009 USA .
14. Robinson, Stephen and coulter, Mary,' management ', person Education, 9ed, 2012 USA.
15. Ross , Stephen , Wasterfield , Rondolph and , jaffe , Jeffrey , ' Corporate finance' , McGraw–Hill Irwin, 9th ed. , 2010 , new York.
16. Ross , Stephen , Wasterfield , Rondolph and , Jordan, Bradford , ' fundamental of Corporate finance' , McGraw–Hill Irwin, 8th ed. , 2010 , new York.
17. Subramyam, KR and Wild, john, ' financial statement analysis, McGraw–Hill Irwin, 3 ed., 2009, new York.

Second : research and thesis.

1. Azita Jahanshad , farzaneh heldapor , yaser valizadeh 2014
Relationship between Financial Information Transparency and Financial Performance of Listed Companies in Tehran Stock Exchange, Journal of research sciences vol 3
2. Bushman, Robert and Smith Able, 'transparency financial accounting information and corporate governance' .FRBNY economic policy review, April 2003.
3. Bushman, Robert, pitroski, Joseph and Smith Able, 'what determine corporate transparency ', journal accounting research, vole 42. No two. May 2004 U.S.A.
4. Copits, George and Craig, Jon, 'transparency in government operation', GCCA social paper 158, IMF, Jan 1998, Washington DC USA.
5. Dickinson, graham ' Performance measurement and performance management of innovative products ' degree of PHD of University of Bath, Aug. 2008.

6. Graham , Benjamin and Meredith , Spencer ' the interpretation of financial statement the classic 1937 ed. ' ,harper business publisher , 2nd ed. , 1998 new York .
 7. Ham , yong ' understanding performance measurement in the social Hosing sector in England the case of housing association , PHD degree University of Brigham , 2009.
 8. Heenetigala ,Kumudini m ' corporate governance practices and firm performance of listed companies in Srilanka, April 2011 , Melbourne .
 9. Jahanshat, aziat, Haidarpor m Farzaneh and valizadeh, Yaser, 'relationship between financial information and transparency and financial performance of listed companies in Tehran stock Exchange', research journal of recent sciences Vol.3, March 2014.
 10. Jayarman. Sardarshan and Kothari. Spa,' the effect of corporate transparency on bank risk-taking and banking system fragility', Sep. 2012.
 11. Kabajeh , Majid , nuaimat , said and dahmash , firas , ' the relationship between the ROA , ROE and ROI Ratios with Jordanian insurance public companies market share price' , international journal of humanities social sciences , Vol. 2, NO 11, June 2012.
 12. Kumudini Heenetigal 2011 Corporate Governance Practices and Firm Performance of Listed Companies in Sri , phd THESIS , Faculty of business and law , Victoria UN.
 13. Rogers , James ,' Accountability m transparency and governance in sierra Leone ', second audit risk and governance, Africa conference, 17 – 20 July 2007, Zanzeber, Tanzania
 14. UWUIGBE OLUBUKUNOLA RANTI 2011 CORPORATE GOVERNANCE AND FINANCIAL PERFORMANCE OF BANKS: A STUDY OF LISTED BANKS IN NIGERIA , , phd THESIS ,
- Third: Rolls and guidelines.

- 1– Basel 3 guideline of corporate governance, 2010.
- 2– Basel 4 guideline of corporate governance, 2014.
- 3– Cadbury committee reports of the financial aspects of corporate governance, 1992.
- 4– ICGN principles of corporate governance, 2014.
- 5– OECD principles of corporate governance, 1999.
- 6– OECD principles of corporate governance, 2004.
- 7– Statement of financial accounting concept NO.8' a replacement of FASB concept statement NO. 182 , September 2010.

سادسا- مواقع الالكترونية .

Wikipedia -1

www.icgn.org -2

www.cogendo.com -3

www.standardandpoors.com -4

www.dorar-aliraq.net -5

www.hegta.org -6

blog-montada.imf.org -7

www.unglobalcompact.org -8

www.pif.ps -9

alwardat.blogspot.com -10

www.acc4arab.com -11

www.iasplus.com -12

www.ahewar.org -13

www.kantakji.com -14

www.oecd.org -15

Abstract.

The main question that can be asked here is what is the impact of corporate governance and transparency in the process of evaluating the performance of banks? The answer that can be given is in the importance of the subject of governance and its impact on the performance of banks and thus on performance evaluation, because governance is good management that can be trusted their actions and that these actions are reflected on its financial performance, which can assess their performance easily the existence of corporate governance, as well as the transparency of accounting information disclosed by management that are relied upon in the process of evaluating the financial performance of any means having a transparent proof of good performance.

The aims of the thesis is to describe the effects of governance and transparency to evaluate the performance of banks and to achieve this goal it require to measure all of the variables (governance, transparency and performance evaluation) as follows:

- Governance: governance was measured through the two measures, the first was designed by the researcher and depends directly on the legislation and the laws of Iraq and the second is a global index to measure corporate governance depends on the principles of the OECD.
- Transparency: the dependence on the index, S & P.
- Performance Evaluation: What is meant here the evaluation of financial performance and has been relying on financial ratios (capital adequacy, liquidity, leverage, return on assets and return on equity)

The study of these indicators on a sample of private banks for a period of two years 2013 and 2014 and found that both governance and transparency have an impact in the performance of these banks, but the

process of evaluating the impact of transparency was more than the impact of governance on performance.

Through the results that have been reached shows that legislation and Iraqi laws do not compensate for the absence of the principles of governance should therefore be on the banks commitment to the principles of the OECD or issued by the Basel and also on the competent authorities to issue local principles of corporate governance, and also that the rate of follow the banks of the principles of corporate governance OECD was very weak as the figure was 43% in 2013 and 41% in 2014 and suffered the percentage of transparency in banks it was 63% for 2013 and 56% in 2014.

Ministry of Higher Education and Scientific Research

University of KARBALA

Faculty of Administration and Economics

Department of Accounting



The impact of corporate governance and transparency in the evaluation of the performance of banks

Applied research in

(a sample of Iraqi private banks)

A Thesis Presented by

Ali Mohammed Jabeer Abo-Alriha

Supervised by

Prof. Dr. Talal M. A. AL Jajjawy

**To the Board of the College of Administration and
Economics, as part of the requirements for the degree of
Master Science in Accounting**

2016